الإثنين 26 آب 2019
العدد 3840 السنة الرابعة عشرة
Lundi 26 Août 2019 no 3840 14ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

المقالم توازي 2.5 مرّة مساحة بيروت الكبرى

• **منصور بطيش**
أفكار أوّلية للخروج من الأزمة

• **فرادي باز**
الناس استنفدوا ادّخاراتهم

العقاب حتماً!

[7 ـ 2]

(هشام الموسوي)

على الغلاف

اول اختبار دموي لمنظومة الردع بين المقاومة واسرائيل؟

الرد الأكيد على عمليتي دمشق والضاحية سيخلق واقعاً جديداً على الجبهة الشمالية للعدو (هيثم الموسوي)

ابراهيم الامين

«عملية ما»، لكنها فاشلة في الضاحية الجنوبية، أتت بعد ساعات قليلة على عملية عسكرية دموية ضد عناصر من المقاومة في دمشق. تالياً، وبمعزل عن الهدف الذي كان العدو يقصده في الضاحية، فإنه قرر توجيه ضربة مباشرة ضد حزب الله في قلب بيروت وفي موقع معروف العنوان في دمشق... فما الذي يحصل؟

عودة الى حرب العام 2006. لم تكن مشكلة العدو، يومها، محصورة في نقص الحكمة والنضج لدى القيادة السياسية. أصل المشكلة يكمن في ان التقدير الذي عملت على اساسه القيادات الامنية والعسكرية، كان ينقصه الكثير من العناصر الضرورية لناحية الجهد الاستخباري من جهة، وتقييم واقع العدو من جهة ثانية. عملياً، تتحمل الجهات المهنية في كيان العدو (جيش وأمن) مسؤولية القرار السياسي بشن الحرب!

اليوم، نحن امام واقع مشابه على مستوى القرار في تل أبيب. لا تبدو القيادة السياسية متفوقة كثيراً بالنضج والحكمة عن حكومة ايهود اولمرت، وان كان بنيامين نتنياهو صاحب خبرة أكبر. لكن الصراعات السياسية داخل الكيان، تعيدنا الى المربع الاول، حيث القرار الحقيقي يرتبط بالجهات المهنية اياها، والتي يجب التدقيق في كيفية تعاملها مع المشاهد المعقدة من حولها.

صحيح ان ما حصل في سوريا او في الضاحية يعكس نجاحاً استخبارياتياً معيناً لدى العدو. او لنقل إنه يعطي اشارة واضحة على مستوى الجهد الاستخباراتي التي يقوم به العدو في الجبهة الشمالية منذ عام 2006. لكن الكلام عن النجاح في تحقيق الهدف من العملين، يبقى رهن التطورات، حيث التحديات الكبيرة، وحيث يضطر اهل القرار في تل ابيب الى العمل في ظل مناخ شديد التوتر.

يقرأ العدو جيداً ما يحصل في المنطقة ويدرك الربط القوي للملفات بعضها ببعض، وهذا ما جعله يبحث عن وسائل جديدة لمعالجة وضعية «الخيارات الضيقة» التي يجد نفسه فيها الآن. والناتجة عن:

- فشل الرهان على انتهاء دور سوريا في دعم قوى المقاومة في لبنان وفلسطين، وعلى سقوط النظام في دمشق.

- قيام قوة شعبية وسياسية ورسمية عراقية تنتمي مباشرة الى محور المقاومة وعدم قدرة الولايات المتحدة على خلق مناخ داخل العراق كالذي ساد في السنوات التي سبقت انطلاق ما سُمّي «الربيع العربي».

- بروز عجز أميركي وأوروبي عن الدخول في مواجهة مباشرة وواسعة مع ايران، والسعي الى احتواء التوتر لا العكس.

- المسار الذي اخذته حرب اليمن نحو هزيمة مدوّية للتحالف الاميركي - السعودي - الاماراتي - الاسرائيلي في مواجهة حلفاء ايران.

- عودة الحرارة القوية الى جسم قوى المقاومة الفلسطينية، وتعزز العلاقات بين حركة حماس على وجه التحديد ومحور المقاومة، واتساع قدرات وهوامش المناورة امام التنظيم الجهادي القوي، اي حركة الجهاد الاسلامي.

- فشل مساعي الحصار المالي والاقتصادي في إضعاف قدرات حزب الله او محاصرة دوره سواء داخل لبنان او على مستوى الاقليم، بل تعزيز قدراته الخاصة بملف فلسطين.

هذه الوضعية، تدفع اسرائيل نحو الجدار. لا يقتصر الامر على ضيق الخيارات، بل يرتفع أيضاً منسوب التوتر، وبالتالي تزيد الاخطاء والتي قد يكون ما حصل في سوريا ولبنان ليل السبت - الاحد احد تعبيراتها. هدف العدو هنا، قد يكون دفع الفريق السياسي «الحاكم» في لبنان الى القيام بعمل يضمن «ضبطا» لحركة المقاومة. لكن الامر يحتاج الى ضربة على الطاولة، من اجل اعلان الخروج من قواعد اللعبة القائمة. وهذا يعني بالضبط: قرار اسرائيلي بمحاولة تعديل ميزان الردع على الجبهة الشمالية.

عملياً، ما حصل هو ان ضربة دمشق، التي اصابت مجموعة تعمل ضمن القوة الجوية للمقاومة، وتدمير بعض مواردها، لا يمكن لها ان تقضي على مشروع كبير يتصل بامتلاك محور المقاومة وجميع قواه منظومات الدفاع والقتال الجوي. وهذا المشروع تراقبه اسرائيل، ليس من خلال برامج التجسس البشري او التقني في ايران ولبنان وسوريا وفلسطين وحسب، بل ايضا من خلال التقدم الهائل الذي حققه «انصار الله» في اليمن، حيث النجاح الكبير في مواجهة السعودية المستفيدة من برامج دعم عسكرية ولوجستية كبيرة من اميركا كما من اسرائيل نفسها. واسرائيل التي تجيد التمييز بين هذا الفريق او ذاك، تعرف ان ما يقوم به اليمنيون، في ظل ظروف الحرب والحصار والضغط، قد لا يمثل إلا القليل امام ما يمكن لقوة مثل حزب الله ان تقوم به على هذا الصعيد. وها هي اسرائيل على وشك اختبار منظومة الدفاع الجوي للمقاومة في لبنان بعد تصريحات السيد حسن نصرالله أمس، والتي أنهت سنوات

> **ضربة دمشق لن تقضي على مشروع كبير يتعلق بامتلاك محور المقاومة وكل قواه منظومات الدفاع والقتال الجوي**

طويلة من «الغموض البناء» الذي كان معتمدا حيال القوة الجوية والدفاع الجوي.

اما عملية الضاحية، فتفاصيل كثيرة عنها ستظل طي الكتمان. لكن العدو ليس مستعدا لفهم «الصدفة الالهية» التي افشلت العملية، كما ان المقاومة تعلّمت من الدرس ما هو مهم لمواجهة هذا النوع من الاعمال الامنية - العسكرية، بالاضافة الى انه درس استخباراتي للاثنين معا. لكن الحصيلة سهلت للمقاومة الخروج من دائرة الغموض الى العلن حيال قوة الدفاع الجوي. كما ان الرد الاكيد على عمليتي دمشق والضاحية سيخلق واقعاً جديدا على الجبهة الشمالية للعدو، وخصوصا من جانب لبنان. حيث قررت المقاومة، صراحة، ان تختار الاهداف من دون الوقوف عند خاطر قرارات دولية او اراض محتلة او ما شابه. وهنا يكمن خطأ العدو الكبير، في انه منح المقاومة مشروعية كبيرة لردود عقابية وردعية كانت صعبة التحقق لولا هجمات ليل السبت - الاحد.

لذلك، دخلنا اليوم في مرحلة اختبار منظومة الردع عند الطرفين. اسرائيل تحاول القول إن «الضربات الوقائية» غير ممكنة من دون المسّ بقواعد اللعبة، وهو ما حصل في دمشق ثم في الضاحية، والمقاومة سترد، بضربات عقابية تعيد العدو الى صوابه حيال مسألة الردع. وهذا سببه:

- ان العدو كان يعلم ان الغارة على مركز المقاومة في دمشق ستؤدي الى سقوط شهداء في صفوف المقيمين هناك. وهو فعل ذلك عن وعي، ليس بالضرورة لاجل ايقاع الخسائر البشرية، بل لكون تحقيق المهمة لن يكون ممكنا من دون وجود هذه المخاطر.

- ان رد الحزب، القائم على «مبدأ التماثل» المعتمد منذ ضربة القنيطرة، يفرض توجيه ضربات مؤلمة الى العدو، وبينها ما يجعل العدو الان يختار من بين جنوده من هو الاكثر استعداد للموت قبالة الحدود مع لبنان. وبالتالي، فان العدو يقف اليوم امام خيارات اكثر ضيقاً، فاما يقبل برد مؤلم ويصمت، وعندها يفقد كل قيمة ما قام به ليلة السبت – الاحد، ويخسر اوراقا اضافية، واما سيكون امام عملية «تكبير راس» ويعمد الى الدخول في مرحلة «ضربات الترجيح» المفتوحة، والتي تعني في احد اوجهها إمكان تدحرج الامر نحو حرب واسعة.

في جانب اخر، كان واضحا من كلام السيد نصرالله، اننا اقتربنا من انتهاء مرحلة الصمت على الضربات الاسرائيلية في دول وساحات محور المقاومة. وهو امر «تشعر» به اسرائيل. وهي اصلا تعتقد - وتقول - بأن الغارة على موقع الحزب جنوب دمشق، كان هدفها منع هجمات بطائرات انتحارية ضد اسرائيل. وهو ما يعني لها، انه شكل من اشكال الرد على ما تقوم به بالتعاون مع اميركا في العراق او سوريا او على الحدود بين البلدين. ولذلك، كان اصرار العدو على القول ان هدف الغارة هو «قوة القدس ومعها مليشيات شيعية، وبقيادة قاسم سليماني»، وهي، هنا، تحاول، ولو بطريقة سخيفة، عدم تحميل حزب الله المسؤولية عما يقوم به المجاهدون الذين استُهدفوا في الغارة. لكن السؤال الذي يُطرح: لو كان العدو رفض تسمية حزب الله في بيانه حول غارة الشام، فلماذا اقدم على فعلته في الضاحية، وهو يعرف انها مركز القيادة في المقاومة، حتى ولو كان سيخرج ليقول ان الهدف كان ايرانيا ايضاً؟

كل ما علينا فعله الآن هو انتظار نتائج تطورات الايام القليلة المقبلة. وانتظار نتائج المرحلة الجديدة من المواجهة. الكل متوتر، لكن العدو سيكون امام توتر غير مسبوق، والشاطر هناك يعمل على قياس الضغط عند الجمهور كما عند اصحاب القرار!

حرب تهويل إسرائيلية... في انتظار الرد

يحيى دبوق

لم يدع الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله هامشاً لتقدير خاطئ أو اجتهادات مغلوطة حول حتمية الرد على الاعتداءين الإسرائيليين في سوريا ولبنان. كان واضحاً لدية ضرورة تجنيب لبنان التداعيات الكارثية للامتناع عن الرد، والتي تتمثّل في مزيد من الاعتداءات نفسها وما يتجاوزها، وفي إطلاق يد العدو في الساحة اللبنانية.

مع حتمية الرد، تثار لدى الجانبين، الإسرائيلي واللبناني، جملة من الاسئلة تتجاوز الساحة اللبنانية إلى الاقليم، وفي مقدمها السؤال عن إمكان نشوب حرب، وإن ما زال التقدير هو استبعادها، من دون نفي إمكاناتها بالمطلق. علماً أن الرد التناسبي - رغم احتمال تصعيد يكبر أو يصغر في أعقابه - من شأنه أن يبعد الحرب لا أن يقرّبها.

المرحلة الحالية شبيهة، إلى حد بعيد، بمرحلة ما بعد غارة إسرائيل على بلدة جنتا الحدودية عام 2014، والتي استدعت رداً من حزب الله أدّى إلى تثبيت قواعد اشتباك أهم ما فيها منع إسرائيل من الإعتداء في الساحة اللبنانية.

في حينه، قدّرت تل أبيب - خطأ - إمكان امتناع الحزب عن الرد على وقع تطورات سياسية وميدانية على الساحتين اللبنانية والسورية. ويبدو اليوم، في تقدير ابتدائي، أن العدو يرتكب الخطأ نفسه في العام 2019، في لحظة سياسية إقليمية يراها ضاغطة على المقاومة والمحور المقاوم!

مع ذلك، الظرف الممكّن، كما قدرت إسرائيل، لم يعد محل الاهتمام الرئيسي لحزب الله، كما تبين من خطاب نصر الله أمس. مكان الاعتداء ونتيجته، وكارثية الامتناع عن الرد، هو ما يحكم توجّه حزب الله وقراره ويتقدم سلم اهتمامه، وفي المقابل قرار إسرائيل واهتمامها للآتي: سعي حزب الله لأن يكون الردّ تناسبياً قياساً بالاعتداءين بما يؤدي إلى القصاص وإلى تثبيت قواعد الاشتباك من جديد، في مقابل سعي إسرائيلي إلى الحد من مستوى مدى الرد وتقليص إيذائه. تأسيسا على ذلك، يتموضع حزب الله هجومياً ومتوثباً لاقتناص فرصة الرد كما يراه مناسباً، وكذلك لمرحلة الردّ على ما يمكن أن تقدم عليه إسرائيل في أعقاب الرد، إن وقعت في خطأ تقديراتها؛ فيما تتموضع إسرائيل دفاعيا مع محاولة «تصغير» الأهداف الميدانية على طول الجبهة من البحر إلى الجبل، وهو ما يستنزف جيشها ويشغله في اليقظة الدفاعية طوال فترة انتظار تلقي الرد.

مع ذلك، جزء مهم جدا من رد حزب الله نفذ أمس وأُنجز بالكامل، وهو المعادلة الجديدة التي فرضت نفسها من خلال قرار استهداف المسيّرات الإسرائيلية فوق لبنان. هذا الجزء من الرد يتعلق بشكل مباشر بالاعتداء الأخير، إلا أن تأثيره ينسحب على الميزان الكلي للمواجهة مع العدو، ومن شأنه تعزيز الموقف الدفاعي في لبنان مقابل نزع واحد من مقوّمات العدو في مجال الادارة الاستخبارية والعملياتية.

بناء على ذلك، المتوقع أن تقسم إسرائيل حراكها السياسي والميداني للفترة المقبلة إلى مرحلتين:

مرحلة تتعلق بفترة انتظار رد حزب الله، وتخصص للتأثير المسبق في قرار الرد وتقليص تأثيره وإيذائه. وهي مرحلة ستكون مشبعة بمواقف وتصريحات يتبارى فيها المسؤولون الإسرائيليون في صوغ عبارات التهديد، وهو ما بدأ أمس عبر تهديدات أطلقها رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو وعدد من وزرائه وقادة جيشه. وفي هذه المرحلة ايضا، سينشط الجيش الإسرائيلي في توجيه رسائل ردعية عبر الميدان من خلال استعراض وسائله القتالية ومنظومات دفاعه الاعتراضية،

> **تأثير المعادلة الجديدة سينسحب على الميزان الكلي للمواجهة مع العدو**

إضافة إلى إجراءات وتقارير إعلامية موجهة حول توثب دفاعي وهجومي لردع حزب الله. وهذا يعني أن من شأن الأيام المقبلة أن تشهد طفرة في التهديدات لا تعني، بالضرورة، أن تتحقق فعلا في أعقاب الرد، أو في أعقاب الرد على الرد.

على أي حال، مرحلة ما بعد رد حزب الله لها تقدير وترتبط بمعدلات أكثر انضباطا وتحسبا.

إذ رغم كل ما حدث وكل ما سيصدر من تهويل وتهديد من إسرائيل، فإن قيادتيها السياسية والعسكرية غير معنيتين بنشوب مواجهة واسعة، وربما هذه هي الحقيقة الأكثر ثباتا في في كل ما يتصل بالمعادلة بين الجانبين التي تحاول إسرائيل تغييرها.

في المقابل، ستنشط إسرائيل، أيضا في مرحلة ما قبل الرد، باتجاه التأثير في حجمه، عبر تجنيد أصدقائها أو تجنّدهم، بدءا من الولايات المتحدة مرورا بأوروبا ووصولا إلى الاصدقاء في النظام العربي. وهذا يعني مزيدا من التهويل بحملة نصائح ضد لبنان دولة وشعبا، بما يشمل زيارات رسمية ستتزايد في الأيام المقبلة.

الأيام المقبلة لا تتعلق فقط بانتظار الرد، بل أيضا بانتظار التهويل والتهديدات. الثابت أن الرد مقبل وإن حده الأدنى تناسبي، في حين أن التهديد الإسرائيلي والتهويل أداة وليس حقيقة، في خدمة الموقف الدفاعي الإسرائيلي.

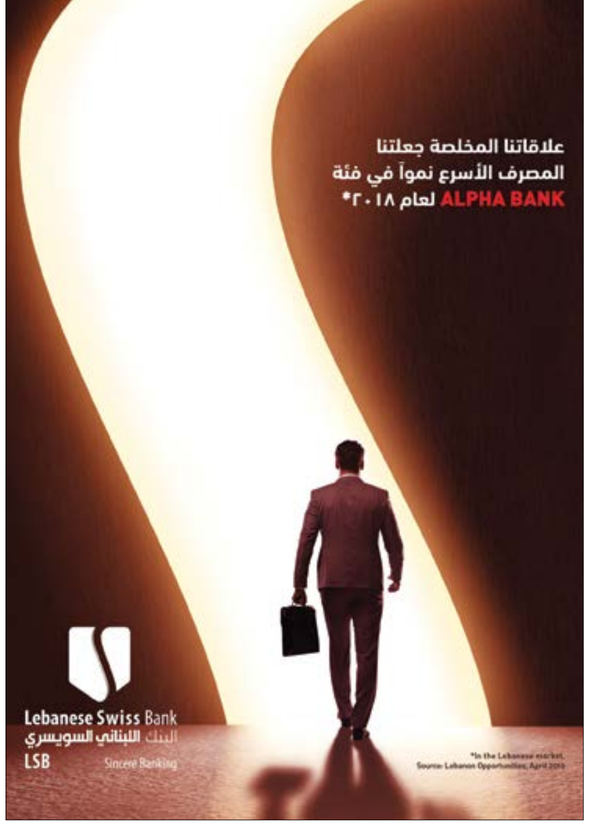

على الغلاف

نصرالله يفتتح معركة سلاح الجو!

تنفيذ العدو الإسرائيلي عملية أمنية في قلب الضاحية الجنوبية لبيروت، بواسطة طائرتين مُسيّرتين عن بُعد، ليل السبت - الأحد، وسقوط شهيدين للمقاومة بغارة إسرائيلية في سوريا، فرضا على المقاومة اتخاذ قرار بمنع العدو من إطلاق مسار يهدد فيه قوة الردع التي تحمي لبنان من الاعتداءات الإسرائيلية، وتحمي المقاومين حيثما كانوا. ولأجل ذلك، أعلن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله أمس المعادلة الجديدة: طائرات العدو المسيّرة عن بُعد لن تبقى آمنة في سماء لبنان بعد اليوم؛ والمقاومة ستردّ على غارة ريف دمشق، عبر الحدود اللبنانية - الفلسطينية.

مرحلة جديدة فرضها العدو الإسرائيلي على لبنان... «ونحن أهلها»، وفق ما أكد نصر الله، لأنّنا نحن اللبنانيين «صنعنا أمننا وأمانَنا بأيدينا ودماء جنودنا ومقاومينا، وتحمّلنا أعباء أن يكون

> **نصر الله: إذا سُكت عن هذا الخرق (في الضاحية)، فسيؤسّس لمسار خطير جداً على لبنان**

بلدنا واحة أمن وسلام، لن نسمح بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، أو أن تُصبح مُستباحاً». ومرّة جديدة، «سنُدافع عن بلدنا، عند كلّ حدود. وإذا راهَن العدو على ضعفنا أو كان فرحاً بحصار مالي علينا، فهذا يعني انه لا يعرفنا. نحن حاضرون أن نُجوع، لكن أن نبقى أعزّاء. نبيع بيوتنا ونُقاتل، لكن لا نسمح لأحد بأن يمسّ وجودنا وكرامتنا، وليتحمل الكلّ مسؤوليته في المرحلة الجديدة»، قال نصر الله داعياً في الوقت نفسه الجميع في لبنان إلى اتخاذ «موقف قوي موحّد، لأنّ العودة إلى الانقسامات القديمة، ستؤذي البلد».

في كلمته أمس، تحدّث السيّد نصر الله عن المُستجدات الإسرائيلية الأخيرة «الخطيرة جدّاً جدّاً جدّاً». ولكنّه اعتمد لهجة تصعيدية - تهديدية، تتناسب مع معادلة الردع، التي ثبّتتها المقاومة مع العدو الصهيوني، وتسمح لها برفع السقف عالياً، حتى لا يُراهن أحدٌ على تلقيها الضربات، من دون الردّ المناسب.

شارك نصر الله الرأي العام تفاصيل ما جرى فجر السبت - الأحد. فقال إنّ المقاومة «غنمت» طائرة مُسيّرة إسرائيلية، نظامية وليست من نوع الطائرات التي تُعتمد للتصوير الشخصي، «ممكن أن نعرضها على وسائل الإعلام، إضافة إلى حطام الطائرة الثانية». الطائرة الأولى دخلت إلى حيّ معوض، «وكانت للاستطلاع وغير مزودة بأي مواد تفجير». حلّقت على علوّ منخفض، «إلى حدّ أصبحت بين البنايات»، يُرجّح أنّها كانت «تُقدّم صورة دقيقة للهدف المقصود». ليس حزب الله من أسقط الطائرة، بل «شبّان في الحي بدأوا برمي الحجارة عليها، ووقعت. قد تكون وقعت نتيجة خلل فني أو بسبب الحجارة لأنّها مُصابة». وأكمل نصر الله أنّه «بعد مدة زمنية بسيطة، جاءت الطائرة الثانية، بشكل هجومي، وضربت مكاناً معيناً. ما حصل هجوم بطائرة مُسيرة انتحارية، على هدف في الضاحية الجنوبية». وهذا الهجوم الإرهابي هو «أول عمل عدواني منذ 14 آب 2006. كلّ وسائل الإعلام الاسرائيلية تتكلم عن مُسيّرة إرهابية. الاسرائيلي يعترف بأنّه قام بهذه الاغارة. وهذا خرق لقواعد الاشتباك التي تأسست بعد حرب تموز. خرق كبير وخطير والله لطف من دون ضحايا».

قد يلجأ البعض في الداخل اللبناني وحلفاء الولايات المتحدة و«اسرائيل» في المنطقة، إلى تسخيف ما حصل. ولكن بالنسبة إلى نصر الله، «إذا سُكت عن هذا الخرق، فسيؤسّس لمسار خطير جداً على لبنان. وسيسمح بأن تقوم مُسيرة إرهابية، كلّ مدة، باستهداف هذا المبنى والمكان، تحت عنوان مُسيّرة الله أعلم من أين أتت». شبّه نصر الله ما يُحاول العدّو القيام به في لبنان، بتكرار للسيناريو الذي يجري في العراق حالياً، وبدأ منذ أسابيع باستهداف مخازن الحشد الشعبي. «فليسمعني كل العالم، شأنهم العراقيين كيف يتعاطون مع الأمر. لكن بالنسبة إلينا في لبنان، نحن لا نسمح بمسار من هذا النوع، وسنفعل كل شيء لمنعه، مهما كلّف الثمن. تقوم الدولة بمسؤوليتها، تُدين الاعتداء، تُقدّم شكوى لمجلس الأمن، تتكلم مع الأميركيين، هذا جيد، لكن لن يوقف المسار الخطير الذي سيُعيد لبنان إلى ما قبل عام 2000». وهنا يأتي دور المقاومة، فأكّد نصر الله انتهاء الزمن «الذي تقصف فيه اسرائيل لبنان، ويبقى الكيان آمناً، في أي نقطة فيه». توجّه إلى المستوطنين، مُبلغاً إياهم: «لا تعيشوا، لا ترتاحوا، لا تطمئنوا، ولا تراهنوا أنّ حزب الله سيسمح بمسار من هذا النوع». ففي المرحلة الجديدة التي يريدها رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو، «لم تعد المسيّرات الإسرائيلية في نظرنا مسيّرات جمع معلومات، أو خرق سيادة، بل أصبحت مُسيرات تفجير وعمليات إرهابية وقتل. بالتالي من حقنا ومواجهتها، وعندما تدخل إلى سماء لبنان سنعمل على إسقاطها. البعض قد ينزعج من كلامي، فليُنزعج الناس الذين ينزعجوا. وليتحدث اللبنانيون إلى الأميركيين، ليقولو للإسرائيليين ينضّبوا». أما «فهذا له علاقة بالتكتيك».

وعن إعلان العدو قصفه مركزاً لقوّة القدس في الحرس الثوري الإيراني، في ضواحي دمشق ليلة السبت، كشف نصر الله أنّ «نتانياهو يكذب على المستوطنين. فسلاح الجو أغار (أول من أمس) على بيت لحزب الله، لا يوجد فيه إلا شباب لبنانيون. وقد ارتقى في القصف الشهيدان حسن يوسف زبيب وياسر احمد ضاهر». وذكّر نصر الله الاسرائيليين «بأنّه لا نمزح حين نقول إنّه إذا قتلتم أياً من إخواننا في سوريا، فسنرد على القتل في لبنان، وليس في مزارع شبعا». وباللهجة اللبنانية العامية، توجّه إلى كلّ الاسرائيليين، وليس فقط سكّان المستوطنات في الشمال، بالقول: «وقاف على الحيط، على إجر ونَص، وانطرنا». فنتانياهو «يشتغل انتخابات». وبعد أن جرب، في العادة، أن يخوض الاستحقاق «بدماء شعوب المنطقة، إنّه يخوضها بدمائكم أنتم أيها الاسرائيليون. هو يستجلب النار لكم من كلّ مكان. يقودكم إلى حافة الهاوية، لأنّه خائف من نتائج الانتخابات، وعليه ملفات فساد».

قبل تناول المستجدات الميدانية، افتتح نصر الله كلمته في مهرجان «سياج الوطن»، لإحياء للذكرى السنوية الثانية لتحرير الجرود الشرقية من المجموعات التكفيرية، بالحديث عن الذكرى. واعتبر أن الحضور الشعبي الكبير في بلدة العين البقاعية، «هو أول ردّ على الاعتداءات الإسرائيلية ليلة (أول من) أمس». الاحتفال بهذه المحطة التاريخية، أساسي، «لأنّ ما حصل كان كبيراً ومهماً، ولا يجوز أن يُصبح حدثاً عابراً في وجدان المنطقة». فهو جزء من مشروع «أعد لسوريا، وانطلق منها منذ العام 2011، واستهدف نظاماً مقاوماً، وكانت هناك خريطة لإعادة تقسيم المنطقة، على أسس عرقية ومذهبية. وقتال محورنا خلال السنوات الماضية هو الذي منع، وسيمنع التقسيم، في كلّ البلدان العربية والاسلامية». وأضاف: «حالياً، نشعر بالأمن والأمان من دون منة من أحد، لكن يجب أن نبقى متنبهين لأنّ الجرح قائم. الخطر، في مكان ما، لا يزال قائماً»، مع الإشارة إلى أنّ «داعش أصبح أبعد مكانياً عن بلدنا. جبهة النصرة أيضاً هي أبعد ما تكون عن حدود لبنان. وسوريا تسير بخطى ثابتة نحو النصر النهائي».

ما هي تبعات ما بعد التحرير؟ قال نصر الله إنّه «كنا نأمل أن يكون للدولة مسؤولية مختلفة تجاه المنطقة، لأنها دافعت عن لبنان. فلو استطاعوا إسقاط بعلبك - الهرمل، لكان داعش والنصرة في المناطق الساحلية. هكذا يجب أن تنظر مؤسسات الدولة إلى المنطقة». تحدّث الأمين العام لحزب الله عن إهمال الدولة لآلاف اللبنانيين الذين يسكنون في قرى القصير، «وحافظوا في المعركة على موطئ القدم الذي انطلقت منه المقاومة والجيش السوري»، داعياً إلى تحمّل المسؤولية تجاههم.

نصرالله: نبيع بيوتنا ونقاتل، لكن لا نسمح لأحد بأن يمسّ وجودنا وكرامتنا (هيثم الموسوي)

«امن اليقاع»... لا بديل من الجيش والقوى الامنية

تنظيم احتفال تحرير السلسلة الشرقية من التكفيريين، في بلدة العين البقاعية، شكّل مناسبة حتى يُذير السيّد حسن نصر الله ثلاثة هموم بقاعية: الأول أمني، وتذكير بأنّ «مسؤولية الأمن هي لدى الدولة والأجهزة الأمنية والجيش. لا يجوز أن يدفع أحد حزب الله، أو أي قوة سياسية، إلى تحمّل مسؤولية أمن المنطقة. هذا يدفع إلى اقتتال عائلي وعشائري... ومن ليس مُستعداً لتقديم التضحيات للحفاظ على أمن الناس، فليعتذر ويُقدم استقالته». وهناك مسؤولية تُلقى على الأهالي أيضاً، «بضبط أفراد وعناصر عشائرهم. وتفهّم تعب ومعاناة الجيش، حين تحصل أخطاء. لا يجوز رفع الغطاء الشعبي عنه، ولا بديل من الجيش والأجهزة الأمنية، لأن هذا ما يريده المجرمون في المنطقة».

الهمّ الثاني إنمائي، فذكّر نصر الله بالمطالبة بإنشاء مجلس إنماء لبعلبك - الهرمل، «ولو أردتموه مجلساً مؤقتاً، بانتظار الهيكلية النهائية. يهمنا الإنماء وأن تُنصف المنطقة». وأكد نصر الله أنّه «سنواصل جهدنا ونُحقق الإنجازات، وحين نصل إلى حائط مسدود، سنعود إليكم لتتحملوا المسؤولية. في ذلك اليوم، سنعتصم حيث يجب، وسيكون صوتكم عالياً».

أما الهم الثالث، فهو صورة المنطقة، «ومن يعمد إلى تشويهها، نتيجة أعمال البعض». طلب نصر الله محاسبة «الأقلام التي تمسّ الكرامات». وفي المقابل، توجّه إلى العائلات والعشائر بالسؤال: «لماذا السكوت عن الأفراد المسيئين إلى سمعتكم؟».

المحور الأميركي في لبنان: لعدم التهوّر

بومبيو يلاقي السنيورة: لا تبالوا بالاعتداء

بدت كل المواقف التي صدرت عن المحور الأميركي - السعودي في لبنان منضبطة بين موقفين؛ الأول أصدره الوكيل، الرئيس فؤاد السنيورة، صباحاً، وأكد فيه ضرورة التحلّي بالمسؤولية والصلابة وعدم التهوّر في الردود والتصرفات، والثاني أصدره الأصيل، أي وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، حيث دعا في اتصاله المسائي مع رئيس الحكومة سعد الحريري إلى «تجنّب أي تصعيد، والعمل مع الأطراف المعنيين كافة لمنع أي شكل من أشكال التدهور». لم يَنه بومبيو الاتصال إلا وقد سمع من الحريري تأكيداً لـ«بذل كل الجهود من الجانب اللبناني لضبط النفس والعمل على تخفيف حدة التوتر». كان ذلك قبل أن يفرض السيد حسن نصر الله مرحلة جديدة عنوانها عدم ترك أي اعتداء من دون رد.

قبل ذلك، كان الحريري يطمئن بومبيو إلى التزام لبنان بموجبات القرارات الدولية، لا سيما القرار 1701 ، منبّهاً إلى مخاطر استمرار الخروقات الإسرائيلية لهذا القرار وللسيادة اللبنانية ووجوب العمل على وقف هذه الخروقات.

موقف هذا المحور، أسوة بكل ما صدر من مواقف، كان مندّداً بالاعتداء الإسرائيلي الأول من نوعه منذ عام 2006، إلا أن ذلك لم يُقرن بالإشارة إلى وجوب الرد على الاستباحة الإسرائيلية المتكررة للسيادة

> **في التصريحات الصادرة عن عدد من الوزراء انقلاب على البيان الوزاري**

اللبنانية، أو مجرد التهديد به. وكان هناك حرص، وهو «مفهوم»، على «التمسك بالقرارات الدولية ومستلزماتها والتقدم بشكوى عاجلة إلى مجلس الامن، لتؤكد حق لبنان وتحفظه أمام العالم»، على ما قال الحريري والسنيورة ووزيرة الداخلية ريا الحسن... لكن ما لم يكن مفهوماً، هو الإصرار على تحييد كل عناصر القوة، تلك التي ينص عليها خطاب القسم والبيان الوزاري. للتذكير، ينص البيان الوزاري على عدم توفير مقاومة في سبيل حماية وطننا من عدو لما يزل يطمع بأرضنا ومياهنا وثرواتنا الطبيعية. وهذا يعني أن لبنان الرسمي يفترض أن يكون أول من يرد على الاعتداء الإسرائيلي، وليس مهادناً أو ساعياً إلى امتصاص أي رد فعل مفترض أو منتظر. لكن مع تجاوز ذلك والاقتناع بأن الخلافات والاقتناعات السياسية لن تسمح بموقف متقدم كهذا، فعلى الأقل يفترض الالتزام بحق اللبنانيين في الدفاع عن أنفسهم، أم أن واضعي البيان الوزاري نسوا أنهم أكدوا «حق المواطنين اللبنانيين في المقاومة للاحتلال الإسرائيلي ورد اعتداءاته واسترجاع الأراضي المحتلة»؟

في التصريحات الصادرة عن عدد من الوزراء انقلاب على البيان الوزاري. عبارات التنديد بالاعتداء عالية السقف وتُذكّر بأن إسرائيل خرقت القرار 1701، داعية إلى الشكوى إلى مجلس الأمن. لكن ماذا بعد؟ وزيرة الداخلية دعت الى الالتفاف حول الدولة ومؤسساتها الشرعية وأجهزتها الأمنية لحفظ الامن والاستقرار عبر قرارات سياسية موحدة لمصلحة لبنان واللبنانيين». الوزيرة مي شدياق أشارت إلى أنه «في هذا الظرف الخطر يجب الالتفاف حول أجهزة الدولة الأمنية الشرعية لتكون وحدها مسؤولة عن حماية الوطن وفق استراتيجية دفاعية واضحة. عسى ألا يتفرد فريق بقرار السلم والحرب ويجر لبنان للمجهول». الوزير عادل أفيوني دعا إلى الرد «بالوقوف صفاً واحداً تحت مظلة الدولة والشرعية الدولية وتطبيق القرار 1701». وعلى المنوال نفسه سارت تغريدات عدد كبير من النواب. التضامن والالتفاف حول الدولة لمواجهة التحديات، ودعوة المجتمع الدولي إلى ردع إسرائيل عن اعتداءاتها، مقابل التحذير من تفرّد أي طرف بالقرار. رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع عبّر، في بيان، عن تعاطفه الكامل «مع أهلنا في الضاحية الجنوبية»، مستنكراً «الأخ تراقات الاسرائيلية المتكررة لسمائنا كما لجوؤهم إلى طائرات مسيّرة مفخخة ضد أهداف في لبنان». إلا أنه دعا الحكومة الى «التوقف مطولاً عند ما جرى، ومناقشة موضوع وجود القرار الاستراتيجي العسكري والامني خارج الدولة، واتخاذ التدابير اللازمة لإعادته إلى الدولة رفعاً للاذى عن شعبنا وتجنباً للأسوأ»، فيما دعا الرئيس تمام سلام إلى وقفة وطنية لبنانية جامعة «تحبط مخططات إسرائيل وتذكّر المجتمع الدولي بمسؤولياته، وتنأى بلبنان عن الحريق الإقليمي».

(الأخبار)

(بلال جاويش)

نتنياهو ووزراؤه يهدّدون... إيران

يحيى دبوق

تجدّدت إسرائيل أمس، بدءاً من رأس الهرم السياسي فيها بنيامين نتنياهو، في المعركة على تحريف الحقائق والتهويل وإطلاق التهديدات.

والتهديدات، كما وردت أمس وسترد لاحقاً، طوال فترة انتظار ردّ حزب الله، ستكون سمة الموقف العلني الإسرائيلي للمرحلة المقبلة، وجزءاً من تصريحات ومواقف المسؤولين الإسرائيليين، السياسيين والعسكريين، بما يشمل التحريف.

الا ان ما لفت هو ترافق التهديدات الإسرائيلية مع الإصرار على التصويب على الحرس الثوري الإيراني وسردية الإحباط المسبق لمخطط إيران في استهداف إسرائيل، عبر مسيّرات مفخخة انطلاقاً من سوريا. وهو إصرار لافت جداً رغم اتضاح حقيقة أن ما استهدفه الاعتداء الإسرائيلي في سوريا هو مركز تابع لحزب الله، في السياق تهديداته إلى لبنان من دون أن يسميه، «انها مبادرة من ايران، وبقيادة من ايران وبإرسال من ايران. (لكن) بقرار شجاع وتنفيذ عملاني واستخباري كامل من قبل الجيش الإسرائيلي، استيقاظهم وأحبطنا هذا الاعتداء، منعنا اعتداءات قاسية. سنكشف كل محاولة إيرانية لمهاجمتنا وكل محاولة منها للاختباء وراء

> **إسرائيل تبحث عن نزع مشروعية الرد عليها عبر تحويل اعتداءاتها إلى رد استباقي على إيران**

خال من الوجود الإيراني.

الواضح أن إسرائيل تبحث، وإن كانت في موقع المعتدي الابتدائي على حزب الله في سوريا أو في لبنان، عن نزع مشروعية الرد عليها عبر تحويل اعتداءاتها إلى رد استباقي على اعتداء مبيت، تشدد فيه، إلى حد الإفراط، على إيران دون حزب الله، رغم الحقائق الدقيقة، ورغم كل ما ورد على لسان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله.

على هذه الخلفية، جال نتنياهو أمس في الجولان المحتل برفقة رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي، مكرراً ما ورد في تغريداته في أعقاب الاعتداء في سوريا: «بجهد معقد من قبل المؤسسة الأمنية، كشفنا أن قوة القدس الإيرانية أرسلت وحدة خاصة من ناشطين شيعة الى سوريا من أجل قتل إسرائيليين في الجولان عبر محلقات مفخخة، لن نتحمل هجمات على إسرائيل من أي دولة في المنطقة».

وأضاف مُصراً على إيران وموجّهاً «إسرائيل في معركة على الأراضي السورية هذا الإرادة الإيرانية. إنهم يريدون إقامة جيش في سوريا ولن نسمح لهم».

القناة الـ13 العبرية أشارت الى أن طائرات مسيرة مسلحة هاجمت معقل حزب الله في بيروت. وتساءلت عمّا إذا كانت المعركة توسّعت ضد إيران إلى لبنان، مشيرة إلى ان إسرائيل الرسمية تعود إلى سياسة الغموض وترفض التطرّق إلى التقارير عن هجوم في معقل حزب الله في بيروت. حزب الله أيضاً لا يكشف ماذا كان هدف المحلقات المسلّحة الذي هاجمته في الضاحية وما هي الأضرار.

وأضاف تقرير القناة أنه إذا كانت إسرائيل تقف فعلاً خلف الهجوم في بيروت، فإنها المرة الأولى التي تهاجم فيها هناك منذ حرب لبنان الثانية قبل 13 سنة. وفي إسرائيل يستعدون لجملة متنوعة من سيناريوات ردّ من جانب إيران أو حزب الله.

بلّش سهرتك عَ بكّير
UNLIMITED EVENING - $8/MONTH*
From 7pm to 7am, enjoy Unlimited Internet
CYBERIA Internet for everyone
01 744 101
www.cyberia.net.lb
Terms and conditions apply | Price excludes VAT

على الغلاف

عدوان ريف دمشق: هل وقع العدو في فشل استخباري؟

المنطقة التي أغار عليها العدو بعيدة عن الحدود مع الجولان نسبياً (أ ف ب)

حسين الأمين

مرة جديدة، يختبر العدو الإسرائيلي، بالدم، قواعد الاشتباك على الساحة السورية. ليل أول من أمس، هاجم سلاح الجو الإسرائيلي مزرعة تحوي منزلاً صغيراً، إضافة الى موقف سيارات بجانبه، في بلدة عقربا في ريف دمشق الجنوبي الشرقي. في الحصيلة النهائية للهجوم المعادي، سقط شهيدان لبنانيان يعملان ضمن تشكيلات حزب الله في سوريا، إضافة الى جريحين آخرين. الاستهداف المباشر، وسقوط شهداء، وتأكيد الأمين العام

أول استهداف مباشر لمقاومين لبنانيين في سوريا منذ اغتيال القنطار

لحزب الله السيد حسن نصر الله يوم أمس العملية، واعتباره أن الذي قصف هو مركز لحزب الله، وسقط فيه شهداء لبنانيون، أمور تضع الساحة السورية أمام احتمالات استثنائية في إطار السعي الى إعادة تثبيت قواعد الاشتباك، أو الى بناء قواعد أخرى جديدة.

على مدى السنوات الماضية، أثناء الحرب السورية، ثبّت حزب الله قواعد اشتباك تحكم «السجال» الميداني غير المباشر مع العدو الإسرائيلي. المعادلة التي بُنيت على أساس أن العدو سيلقى رداً مباشراً وتلقائياً في حال استهدف أفراداً من حزب الله في سوريا، منعت إسرائيل من استهداف مقاومين لبنانيين بشكل مباشر، منذ أواخر العام 2015 حتى الأول من أمس. بعدما استهدف بداية العام 2015 مجموعة القنيطرة في مزارع الأمل على الحدود مع الجولان المحتل، ما أدى الى سقوط 6 شهداء من الحزب، عاد العدو في أواخر العام نفسه، ليستهدف الأسير المحرّر سمير القنطار في مبنى سكني في جرمانا جنوب العاصمة السورية دمشق، الأمر الذي دفع بالمقاومة الى الرد على العمليتين في منطقة مزارع شبعا اللبنانية المحتلة. منذ ذلك الحين، لم يقدم العدو على استهداف أي عناصر من حزب الله في سوريا، وإن قارب ذلك مرات عدة، وتحديداً في العام الأخير في منطقة جنوب دمشق، ومناطق قريبة من الحدود مع الجولان، إلا أنه كان واضحاً أنه سعى دائماً الى تجنب قتل أي مقاوم لبناني، لتجنب الرد الذي أدرك أنه بات محسوماً.

السياق السابق الذي حكمته قواعد الاشتباك المثبّتة، خرقته عملية عقربا أول من أمس. العملية جرت في منطقة يعرف العدو جيداً أن عناصر حزب الله ينتشرون فيها، ويتخذون من بعض بيوتها مراكز لهم. كما أنها منطقة بعيدة عن الحدود مع الجولان نسبياً (حوالى 60 كلم)، وهي تعدّ من ضواحي العاصمة دمشق. إضافة الى ذلك، فإن طبيعة الاستهداف، الذي أتى على شكل عملية واحدة محدودة ضد هدف واحد فقط، تؤشر الى أن العدو كان يمتلك معلومات دقيقة عن الهدف المطلوب، وبطبيعة الحال عن المجموعة المستهدفة، ما يؤدي الى استنتاج أن العدو تعمّد القتل.

بحسب ما يشير مصدر عسكري سوري لـ«الأخبار»، فإن العدو الإسرائيلي «عمد في المرحلة الأولى الى استهداف موقف السيارات داخل المزرعة بطائرة مسيرة انفجرت داخله، ثم تلى ذلك طائرة مسيرة أخرى استهدفت المنزل». ويضيف المصدر أن الأمر لم يقف عند هذا الحد، إذ سرعان ما «بدأت مرحلة ثانية، أطلقت خلالها طائرات حربية إسرائيلية عدداً كبيراً من الصواريخ باتجاه المنزل ومحيطه، ما سوّاه أرضاً».

قد يكون من المفيد هنا التذكير بعمليات القصف المدفعي والصاروخي التي ينفّذها جيش الاحتلال بشكل دوري في منطقة القنيطرة وقرى جبل الشيخ، والتي يستهدف فيها نقاط رصد ومراقبة، بذريعة أنها لحزب الله وقوات إيرانية. وإذا ما صحّت رواية العدو المتكررة عن وجود مجموعات إيرانية وأخرى من حزب الله على حدوده، وأنه يضربها، فإنه كان حتماً يتجنب قتل أي من العناصر غير السوريين، لأنه لم يسقط أي شهيد للحزب هناك، ولا حتى للإيرانيين، لكن أصيب عدد من جنود الجيش السوري في بعض المرات. هذه الحقيقة، تطرح تساؤلاً: هل قرر العدو أول من أمس أن يستهدف حزب الله بشكل مباشر وأن يقتل عناصره؟ أم أنه وقع ضحية فشل معلوماتي وظن أنه يضرب قوة إيرانية أو سورية، إلا أنه وجد نفسه في مواجهة الحزب؟ في انتظار الرد وإعادة تشكيل قواعد الاشتباك، يمكن البدء بالبحث عن الجواب. إلا أن ما هو ثابت حكماً، هو أن عملية دمشق الأخيرة، ستمثّل نقطة مفصلية أخرى في تشكل المعادلة الجديدة.

شهيدا «غارة الشام»

لا ينقص من تقتله إسرائيل، «قصة» ولم تقعد». يقول صديق عايش معهما تلك الفترة. وعلى الرغم أنهما التحقا بجامعتيهما، كل على حدة، إلا أنهما لم يتركا طريقة لم يجرباها لينتقل أحدهما إلى عند الآخر فيجتمعان. يروي طالب، كان مع الشهيد حسن زبيب في تلك الفترة، كيف كان «لا يُرى ضاحكاً، وفاقداً للرغبة في الدراسة، ولا يريد شيئاً إلا أن يكون برفقة صديقه ياسر». وبعد محاولات مضنية، وإلحاح شديد، وافق المعنيون على أن ينتقل الطالبان ياسر ضاهر وحسن زبيب، الى جامعة واحدة، وكان الخيار جامعة الإمام الحسين (ع) في طهران، حيث درسا اختصاص «هندسة الطائرات». وهناك مجدداً، استعاد الشابان روحيهما المرحتين.

يروي أحد المعنيين بشؤون الطلاب في إيران أن الشهيدين ياسر وحسن «كانا يعلمان منذ دخلا جامعة الإمام الحسين (ع) في طهران أن فرص عملهما في المجالات المدنية قد تكون متدنية جداً، إذ إن هذه الجامعة، وهي جامعة خاصة، لا يُعترف بشهاداتها في أغلب دول العالم، ومنها لبنان». لكن ذلك لم يثنهما عن الخوض في التعلم في هذه الجامعة، لأنهما كانا أصلاً قد اتخذا القرار مسبقاً بالانضمام مباشرة الى صفوف المقاومة، واستغلال ما تعلماه في إيران في سبيل تطوير قدرات المقاومة ورفع جاهزيتها. وهكذا، مضى الشابان معاً أيضاً، في مجال العمل نفسه ضمن تشكيلات المقاومة، وكما في الجامعة كانا في العمل لا يفترقان ولا يترك أحدهما الآخر، وكانا يلحّان على مسؤوليهما لكي يكونا دائماً في المكان والزمان نفسه. وعلى هذا المنوال، كان المقاومان حسن زبيب وياسر ضاهر يناوبان معاً في منزل تشغله المقاومة في منطقة عقربا في ريف دمشق، قرب طريق المطار، ليلة الهجوم الإسرائيلي الغادر. كانا هناك مع مقاومين آخرين، يعملون كما في كل يوم، ويعدّون العدة لضرب العدو في مواضع لم يختبرها بعد. وفي انتظار يوم آت حتماً، تطلب فيه منهم القيادة القيام بمهمتهما ضد العدو، كان حسن وياسر، ليلة ليل السبت - الأحد، على عهدهما بعدم الافتراق أبداً، فجاءهما الموت، على عكس عادته، كمفرّق للأحبة، ليجمع بين روحيهما الى الأبد كما أرادا.

ح.أ

درس ضاهر وزبيب اختصاص «هندسة الطائرات» في إيران

ياسر أحمد ضاهر

حسن يوسف زبيب

استشهاد قيادي في «الحشد»:
تل أبيب تواصل عملياتها في العراق!

بعد ساعات على انطلاق المرحلة الرابعة من عمليات «إرادة النصر»، لـ«تطهير الحدود العراقية - السورية. بيان العمليات تطرّق إلى «وجود تغطية جوّية أميركية للمنطقة»، فضلاً عن «بالون كبير للمراقبة بالقرب من مكان الحادث»، ليختم مؤكّداً أن «الحشد لن ينثني عن أداء دوره الوطني في مكافحة الإرهاب والدفاع عن أرض العراق، والتصدي للعدوان والجهات الداعمة له».

مصادر إعلامية أشارت إلى أن المستهدف هو «قيادي ميداني» في «الحشد»، في وقتٍ أشارت فيه معلومات «الأخبار» إلى أن المستهدف كان «رتلاً عسكرياً يضم شاحنتين، من نوعه في غضون شهرين تقريباً»، حيث وقع على طريق عكاشات - القائم، ويبعد نحو 15 كيلومتراً عن الحدود العراقية - السورية. بيان العمليات طرّق إلى «وجود تغطية جوّية أميركية للمنطقة»، فضلاً عن «بالون كبير للمراقبة بالقرب من مكان الحادث»، ليختم مؤكّداً أن «الحشد لن ينثني عن أداء دوره الوطني في مكافحة الإرهاب والدفاع عن أرض العراق، والتصدي للعدوان والجهات الداعمة له».

مصادر إعلامية أشارت إلى أن المستهدف هو «قيادي ميداني» في «الحشد»، في وقتٍ أشارت فيه معلومات «الأخبار» إلى أن المستهدف كان «رتلاً عسكرياً يضم شاحنتين، اللواء 45»، هو أحد ألوية «كتائب حزب الله» في «الحشد». استهدافه بشكل «محدّد» يفرض السؤال مباشرةً عن احتمالات الرد (الأسلوب والتوقيت)، خاصةً بعد البيان الصادر عن «الكتائب» قبل أيام، وتوجيهه «إنذاراً نهائياً للعدو الأميركي... بأن أي استهداف جديد ثمة من يقول، في المؤسسة العسكرية العراقية، إن أي «ردّ» على هذه الاستهدافات، بعد التثبت من وقوف تل أبيب وراءها، سيولّد «تعاطفاً» شعبياً كبيراً مع «الحشد»، والتأكيد أيضاً أن «الدولة ستتحرك، بشكل دبلوماسي عبر مجلس الأمن». هذه «الفرضية» يقابلها حديثٌ يسري داخل مفاصل «الحشد» والقوى السياسية المقرّبة منه، بأن عبد المهدي يخضع لضغوطاتٍ أميركية «هائلة» حالت دون خروجه بموقفٍ واضح من العدوان الأميركي - الإسرائيلي المستمر.

القيادي الذي استشهد هو مسؤول دعم «اللواء 45» في «الحشد»

الأولى تضم مسؤول دعم (اللوجستي) اللواء، أما الثانية فتضم أسلحة وذخائر»، لافتةً إلى أن «الرتل كان في مهمةٍ يوميّة، متنقلاً بين مواقع اللواء». الاستهدافات هي «عملٌ خارجي مدبر... وأن التحقيقات مستمرة للوقوف بشكلٍ دقيق على الجهات المسؤولة، من أجل اتخاذ المواقف المناسبة بحقها»، مقابل تلميحات تل أبيب إلى أنها المسؤولة عن تلك العمليات التي لا تبدو مستمرة، من دون أن يكون لبغداد موقفٌ «صارمٌ» مما يجري على أرضها.

أمام هذا المشهد، دعا عضو «لجنة الأمن والدفاع» النيابية، كريم عليوي، إلى عقد اجتماعين طارئين لمجلسي الوزراء والنواب لمناقشة تبعات استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على مقار «الحشد»، وإعطائه «الضوء الأخضر» لضرب تلك الطائرات المسيّرة، مؤكّداً أن «التصعيد الصهيوني سيستمر في الفترة المقبلة، ويتحوّل من استهداف مقار وآليات، إلى استهداف القيادات، ومن ثم العتبات المقدسة».

(الأخبار)

الخارجية: حقنا القيام بما يلزم للدفاع عن السيادة

اعتبر رئيس الجمهورية العماد ميشال عون أن الاعتداء الإسرائيلي «عدوان سافر على سيادة لبنان وسلامة أراضيه وفصل جديد من فصول الانتهاكات المستمرة لقرار مجلس الامن الرقم 1701، ودليل إضافي على نيات اسرائيل العدوانية واستهدافها للاستقرار والسلام في لبنان والمنطقة». وأشار إلى أن «لبنان الذي يدين هذا الاعتداء بشدة سيتخذ الاجراءات المناسبة بعد التشاور مع الجهات المعنية».

وأصدرت وزارة الخارجية والمغتربين بياناً أشارت فيه إلى أن الخرق الجديد أتى في سياق الخروقات الإسرائيلية المتزايدة، والتي بلغت 481 خرقاً في شهرين. وجاء في بيان الوزارة أن وزير الخارجية جبران باسيل أعطى تعليماته للمندوبة اللبنانية لدى الأمم المتحدة في نيويورك للتقدم بشكوى فورية إلى مجلس الأمن الدولي لإدانة هذا الخرق الخطير للسيادة اللبنانية، مؤكدا حرص لبنان على تنفيذ القرار 1701، والذي تقابله إسرائيل يوميا بخروقات متكررة تروع بها اللبنانيين وتهدد أمنهم. أضاف «أن حرص لبنان على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وتمسكه بالاستقرار لا يسقط حقه في الدفاع عن السيادة الوطنية والقيام بما يلزم لصونها».

كذلك ندد وزير الدفاع الياس بو صعب، معتبراً أن «هذا الخرق للقرار 1701 هو الأخطر منذ العام 2006 كونه مس بأمن المدنيين، وشكل خطراً على الملاحة الجوية»، داعيا المجتمع الدولي «إلى عدم السكوت عن هذه السابقة الخطرة التي لا تشكل انتهاكا لسيادة لبنان فحسب، بل للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي أيضا».

«الشيوعي»: لا خيار سوى المقاومة

اعتداءات العدّو الإسرائيلي على لبنان، «لا تواجَه إلا بخيار المقاومة. إذ لا سبيل إلى ردعه إلّا بذلك»، أكّد الحزب الشيوعي اللبناني في بيان أصدره أمس، تعقيباً على عملية حيّ معوض - الضاحية. وأدان الحزب الشيوعي «العدوان الصهيوني المباشر على الضاحية الجنوبية لبيروت، واستمرار تحليق طيرانه فوق بيروت، واستباحاته المستمرة للأراضي اللبنانية». وقد أكّد هذا العدوان «النوايا الدائمة للعدو، ومن ورائه رعاته، وأطماعهم وطبيعتهم القائمة على الاعتداء والقتل والتوسع، وهذه الطبيعة لا تواجه إلاّ بخيار المقاومة، وما تزامن هذا العدوان واحتفال لبنان بانتصاره على العدو الصهيوني نفسه إلاّ تأكيداً للأمر». وشدّد بيان «الشيوعي» على ضرورة «الوقوف بوجه ما يُخطط للبنان»، داعيا كل القوى المقاوِمة «للعمل معاً دفاعاً عن لبنان وفي مواجهة المخططات الإمبريالية والصهيونية التي تُحاك ضد فلسطين والمنطقة».

(الأخبار)

الكرة الأوروبية

الانتصارات تخفي العيوب
«شكوك» في مانشستر ومدريد

بعد سنوات سيطر فيها على أوروبا طولاً وعرضاً، يعيش نادي ريال مدريد الإسباني حالياً ظروفاً صعبة، وهي مستمرة منذ الموسم الماضي. وعلى جهة ثانية يتواصل النزيف في مدينة مانشستر، وتحديداً من نادي المدينة الأول اليونايتد، الذي لم يستعد بعد توازنه منذ رحيل المدرب الاسطوري السير أليكس فيرغسون. المعاناة المستمرة

حسن رمضان

مع بداية الدوريات الأوروبية الخمس الكبرى، قدّم كل من الثنائي مانشستر يونايتد ـ ريال مدريد الإسباني مباراةً أولى مميّزة على الصعيدين الفني والمعنوي. فاز «الشياطين الحمر» على «البلوز» تشلسي بنتيجة كبيرة وصلت لأربعة أهداف دون رد. نتيجة أعطت الثقة للمدرب النروجي أولي غونر سولشاير ولاعبي وشباب مانشستر يونايتد، إلّا أن من شاهد المباراة، يعلم كم أن تشلسي ـ لامبارد كان جيداً في الشوط الأوّل، وكم هي كبيرة ثغرات اليونايتد، لا سيما في الخطوط الخلفية. من جهته حقق ريال مدريد فوزاً سهلاً على سيلتا فيغو بنتيجة (3-1) في الـ«بالايدوس» الملعب الخاص بمدينة فيغو الإسبانية. تماماً كما عادت علامات الاستفهام لتسيطر على أجواء غرف الملابس في يونايتد. تساؤلات من هنا وهناك، هل المدرب ليس مناسباً؟ هل اللاعبون لم يقدّموا أفضل ما لديهم؟ أسئلة كثيرة طرحتها وسائل الإعلام والصحف الإنكليزية، بعد أن كانت هي عينها تشيد بسولشاير وبلاعبي الفريق الأحمر الشباب وتبشر بموسم استثنائي للـ«شياطين». واقع الحال عادت علامات الاستفهام لتسيطر على أجواء غرف الملابس في يونايتد. تساؤلات من هنا وهناك، هل المدرب ليس مناسباً؟ هل اللاعبون لم يقدّموا أفضل ما لديهم؟ أسئلة كثيرة طرحتها وسائل الإعلام والصحف الإنكليزية، بعد أن كانت هي عينها تشيد بسولشاير وبلاعبي الفريق الأحمر الشباب وتبشر بموسم استثنائي للـ«شياطين». واقع الحال مختلف تماماً، وخسارة كريستال بالاس أعادت إلى الأذهان أحداث نهاية الموسم الماضي، والتراجع الكبير الذي شهده أداء اليونايتد في النصف الثاني من فترة سولشاير. نقطة الضوء في ظلمات ما حدث لمانشستر في المباراتين الماضيتين، هي اللاعب الويلزي الشاب دانييل جايمس. قدّم لاعب سوانزي سيتي السابق نفسه مجدداً، وأكّد أن الرهان عليه هو أمر لا بد منه. دخل جايمس ابن الـ21 ربيعاً المباراة أساسياً، وكان من نجوم الفريق وأكثرهم حركة في منتصف الملعب، وتوّج أداؤه الجيد بهدف التعادل الذي سجّله بطريقة مميّزة جداً. جايمس، تمكّن ربما من حجز مكان أساسي له في تشكيلة المدرب النروجي، إلّا أنه وفي الوقت عينه، هناك لاعبون لن يتمكّنوا من الصمود أكثر في التشكيلة الأساسية بعد الأداء السيئ الذي يقدمونه. من بين هؤلاء اللاعبين، الفرنسي بول بوغبا. الأخير، ورغم صناعته لهدفين في مباراة «البلوز»، إلاّ أنه كان من بين أسوأ اللاعبين في خط الوسط. بطء في الحركة، تمريرات غير صحيحة، احتفاظ بالكرة بطريقة مستفزة للخصوم ولزملائه حتّى. بول ليس بوغبا الموسم الماضي، وهذا أمر واضح جداً، وما يحتاج له الفرنسي هو نسيان أمر الخروج من النادي، ولعب المباريات بذهن صاف يمكّنه من التركيز أكثر وأكثر. هدف الظهير الهولندي فان آنهولت لاعب كريستال بالاس، جاء جرّاء خطأ فادح في منتصف الملعب من بوغبا، وأكمل هذا الخطأ الكبير حارس المرمى الإسباني دي خيا الذي لم يستطع التصدي للكرة رغم سهولتها. دي خيا، بدوره أيضاً لم يعد كما كان، أصبح من بين الحرّاس الذين يكررون الأخطاء، ورغم كل ذلك، يبقى كلّ من دي خيا وبوغبا الوالدين المدللين لسولشاير وإدارة اليونايتد.

مستوهم الريال غير جيد حتى الآن (غابرييل بويز ـ أ ف ب)

التغيير مطلوب في دورتموند

حقق النادي الألماني بروسيا دورتموند فوزه الثاني في الدوري توالياً، بعد انتصاره على كولن بثلاثة أهداف مقابل هدف واحد. سجّل الأهداف كل من الإنكليزي جايدن سانشو، المغربي أشرف حكيمي والإسباني باكو ألكاسير. النتيجة لا تعكس ما حدث خلال اللقاء. فوز صعب لـ«مارد الأصفر»، بعد أن ظلّت النتيجة التعادل حتّى الدقيقة 86، ليسجّل باكو الهدف الأخير عند الدقيقة 94. التعثّر كان قريباً جداً، والمسؤول الأكبر عن ذلك هو الخط الخلفي لدورتموند. ربّما حان الوقت لتستغني إدارة النادي الألماني عن الظهير الأيمن البولندي لوكاس بيتشيك، الذي دخل عامه الـ35 هذا الموسم. تحركات بطيئة وأداء متوسّط المستوى يقدّمه بيتشيك الآن وفي الموسم الماضي. إضافة إلى ضعف خط الوسط الذي يضم لاعباً واحداً قادراً على تحمل الضغط هو البلجيكي فيتسيل.

> زيدان لم يشرك إيدير ميليتاو حتى الآن وبوفيتشش لعب دقائق قليلة

عقدة التغيير في الريال!

بالنسبة إلى النادي الملكي ريال مدريد، بداية ملعب «بالايدوس» كانت متوقّعة، نظراً لعلو كعب «الميرينغي» في مدينة فيغو. تاريخ المواجهات بين الفريقين، يؤكّد على تفوّق أبناء المدرب الفرنسي زين الدين زيدان على سيلتا فيغو في ملعب الأخير. حتى إن مدريد، وفي الموسم الماضي الكارثي، تمكّن من تحقيق الانتصار ذهاباً وإياباً على سيلتا، وهذا ما يؤكّد أن طريقة لعب هذا النادي الإسباني المتواضع تتناسب كثيراً مع لاعبي الريال ومدربهم زيدان حالياً. نتيجة لا يعوّل عليها، والدليل على ذلك ما قدّمه الريال أمام بلد الوليد في المباراة الثانية. تعادل بهدف لمثله، ومعاناة دامت 81 دقيقة حتّى استطاع فريق زيدان أن يفتتح التسجيل عبر كريم بنزيما، في المباراة التي احتضنها ملعب «سانتياغو بيرنابيو». أسئلة كثيرة تطرح على زيدان، ويجب أن يعطي أجوبة عليها بسرعة، من بينها الفراغات الدفاعية الواضحة، والتي كانت سبباً أساسياً الموسم الماضي في تراجع النادي الملكي. صفقات عدّة أبرمتها إدارة النادي وحتّى الآن لم تر الجماهير سوى مشاركة المهاجم الصربي لوكا يوفتش في دقائق المباراة الأخيرة أمام كل من بلد الوليد وسيلتا فيغو. المدافع البرازيلي إيدير ميليتاو، لم يشارك حتّى الآن ومع مرور الجولتين الأولى والثانية من الليغا، أي أن كلّاً من رافاييل فاران وسيرجيو راموس القائد هما حجران لا يمكن المساس بهما من قبل زيدان. لا يمكن نكران أن ريال مدريد لم يستغل غياب النجم الأرجنتيني ليونيل ميسي عن فريقه برشلونة في المباراتين الأولى والثانية للتحليق بالصدارة، إلاّ أن ميسي لن يظل غائباً إلى الأبد، فهو سيعود مرّة أخرى ويساعد فريقه على تحقيق أكبر عدد ممكن من الانتصارات. التعادل مع بلد الوليد ليس هو الكارثة بحد ذاتها، فالموسم لا يزال في بدايته، إلاّ أن الطريقة التي خاض فيها زيدان المباراة، هي ما يبعث الشكوك في أذهان المتابعين. عودة النجم البلجيكي إيدن هازار ستفيد النادي كثيراً، الأمر عينه بالنسبة للظهير الفرنسي فيرلان مندي، لكن هل سيستغني زيدان عن مقدساته؟

> تنقل بوكي بين عدّة دوريات أبرزها الألماني والإسباني

وجوه

تيمو بوكي...
من هاوٍ فنلندي إلى هداف الدوري الإنكليزي

بعد تسجيله هدفاً الفريق نوريتش سيتي في مباراته الافتتاحية أمام ليفربول، تمكّن المهاجم الفنلندي تيمو بوكي من تسجيل ثلاثية تاريخية في مرمى نيوكاسل. ليدوّن الفوز الأول لناديه «الكناري» في الدوري الإنكليزي الممتاز منذ موسم 2016/2015. مسلسل التسجيل استمر، بعد أن تمكن بوكي من تسجيل هدف في الجولة الثالثة أمام تشلسي، ليصبح هداف الدرجة الأولى في الموسم الماضي، هداف الدوري الإنكليزي الممتاز حتى الآن

حسين فحص

بهدفه الأخير في مرمى نادي تشلسي اللندني، أصبح بوكي عاشر لاعب يتمكن من التسجيل في المباريات الثلاث الأولى من الـ«بريميرليغ». كما بات اللاعب الثاني في تاريخ الدوري الإنكليزي الممتاز الذي يتمكّن من تسجيل 5 أهداف في المباريات الثلاث الأولى من البطولة، بعد بافيل بوغريبنياك الذي حقق هذا الرقم عام 2012 برفقة فولهام. قصة تيمو بوكي تبدو مشابهة جداً لقصة جايمي فاردي، اللاعب الذي فرض نفسه بين أفضل مهاجمي الدوري الإنكليزي، بعد صعوده إلى الدوري الإنكليزي الممتاز برفقة ليستر سيتي.

لم يكن بوكي معروفاً في الأوساط الإنكليزية، إذ اقتصرت إنجازاته على ما حققه في الموسم الماضي برفقة نادي نوريتش سيتي، حين ساهم بأهدافه الـ16 في 25 مباراة، إضافةً إلى صناعته 5 أخرى، بإعادة نوريتش إلى دوري الأضواء من جديد بعد غياب دام 3 سنوات.

نشأ تيمو في مدينة كوتكا الفنلندية، ومثّل فريق المدينة في بداية مسيرته كناشئ. رغم صغر سنه، تمكّن بوكي من المشاركة مع فريق دون 19 عاماً، توازياً مع تحصيله العلمي في المدرسة. في سن الـ16، دوّن بوكي بداية مسيرته الاحترافية في الدوري الفنلندي الممتاز، وذلك عندما دخل كبديل أمام نادي هيلسنكي، تبعها بـ4 مشاركات كبديل في ذلك الموسم. كثرت مشاركات بوكي في الموسم التالي، وتمكن من فرض نفسه كأحد أبرز المواهب الفنلندية الصاعدة، بعد أن سجل 3 أهداف وصنع 6 أخرى خلال 24 مباراة، لعب معظمها كبديل. التألق الكبير لابن الـ17 عاماً، عاد عليه باستدعاء إلى منتخب فنلندا ما دون 19، وبعد تسجيله 3 أهداف في 9 مباريات دولية، شارك بوكي مع منتخب دون الـ21 عاماً، ليبدأ بعدها مشواره الاحترافي بين أندية أوروبا.

لفت بوكي أنظار العملاق الألماني حينها، فوقّع مع شاكله مقابل 1,35 مليون يورو. بعكس فترته مع إشبيلية، لعب بوكي دوراً رئيسياً في شالكه، وتمكّن من تسجيل 5 أهداف في 19 مشاركة بين أساسي وبديل. سنتان من المشاركة بصورة غير منتظمة، مليون يورو. كان ذلك في عام 2008.

لم يتأقلم الشاب الفنلندي مع ثقافة الكرة الإسبانية، فقضى موسمه الأول مع الفريق الرديف، دون أن يتمكّن من بلوغ دكة بدلاء إشبيلية حتى. رغم ذلك، شهد ذاك العام على مشاركة بوكي بشكل أساسي مع منتخب فنلندا.

بعد فشله في إسبانيا، عاد بوكي إلى موطنه من بوابة نادي هيلسنكي، فشارك في منتصف موسم 2010/2009 في 7 مباريات، سجل خلالها هدفين. في الموسم اللاحق، عرف بوكي أفضل موسم خلال مسيرته الاحترافية في الدرجات الأولى، بعد أن ساهم بأهدافه الـ11 إضافة إلى صناعته 6 أخرى بتتويج نادي هيلسينكي بلقب الدوري الفنلندي. التألق لم يقتصر على الصعيد المحلي فقط، بل ظهر أوروبياً بعد أن سجل الشاب الفنلندي هدفين وصنع آخرَين في تصفيات دوري أبطال أوروبا، إضافة إلى تسجيله 3 أهداف أمام نادي شالكه الألماني في تصفيات الدوري الأوروبي.

لفت بوكي أنظار العملاق الألماني حينها، فوقّع مع شاكله مقابل 1,35 مليون يورو. بعكس فترته مع إشبيلية، لعب بوكي دوراً رئيسياً في شالكه، وتمكّن من تسجيل 5 أهداف في 19 مشاركة بين أساسي وبديل. سنتان من المشاركة بصورة غير منتظمة، كانتا كفيلتين برحيل بوكي إلى الدوري الاسكتلندي، تحديداً سيلتيك، وذلك في اليوم الأخير من انتقالات 2013، مقابل 2,25 مليون. انتقل بعدها بوكي إلى فريق بروندبي عام 2014 بعقدٍ لعام واحد، وحقق لقب هداف الدوري، فجدد النادي عقده لثلاث سنوات إضافية، كما أنهى الموسم اللاحق بـ29 هدفاً من 46 مشاركة. ظل بوكي مع نادي بروندي حتى عام 2018، وتوج برفقة الفريق بلقب الكأس المحلي، إلى أن انتقل إلى نوريتش سيتي في صفقة مجانية، ليتمكن ابن الـ28 عاماً من إعادة الكناري إلى دوري الأضواء من جديد.

بداية نارية للمهاجم الفنلندي في الدوري الإنكليزي الممتاز، وضعته على رأس قائمة هدافي الدوري. أمرٌ يعول عليه النادي لتحقيق أفضل مركز ممكن في الدوري، تجنباً لهبوط محتمل إلى دوري الدرجة الأولى.

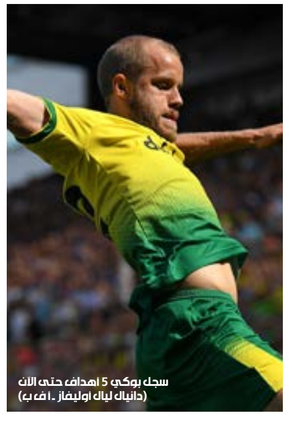

سجل بوكي 5 أهداف حتى الآن (دانييال ليال أوليفاز ـ أ ف ب)

حول العالم

إنتر يفتتح مشوار الدوري أمام ليتشي

يفتتح نادي إنتر ميلانو مشواره في الدوري الإيطالي اليوم، عندما يستقبل نادي ليتشي (21:45 بتوقيت بيروت). مباراة منتظرة ستعطي نظرة أوضح عن مشروع إنتر ميلانو الجديد، بقيادة مدربه الإيطالي أنطونيو كونتي.

صيف ملتهب شهده النيراتزوري، في محاولة لإنهاء، سيطرة يوفنتوس على الدوري التي امتدت إلى 8 سنوات متتالية. الصفقة الأبرز للانتر تمثلت باستقدام الإيطالي أنطونيو كونتي، مدرب تشيلسي ويوفنتوس السابقين، ليشرف على تدريب الفريق لأربع سنوات مقبلة. ارتأت الإدارة في كونتي خياراً أمثل لإعادة الفريق إلى الضوء المحلي والأوروبي على حد سواء. رغم صعوبة الأمر، يعمل كونتي على ذلك من خلال إبرام العديد من الصفقات التي تخدم أسلوب لعبه، شكّل نيكولو باريلا أولى صفقات الإنتر قادماً من كالياري. اللاعب الذي ارتبط بتشيلسي. كونتي لفترة طويلة، اجتمع مع المدرب الإيطالي أخيراً من بوابة النيراتزوري. صفقة أخرى أبرمها كونتي في مركز الوسط، تمثلت باستقدام الإيطالي ستيفانو سينسي من ساسولو على سبيل الإعارة مقابل 5 ملايين يورو مع أحقية الشراء، في حين تمثلت الصفقة الأكبر لإنتر، باستقدام مهاجم مانشستر يونايتد روميلو لوكاكو مقابل 65 مليون يورو. عمل كبير ينتظر كونتي في ميلانو. مهمة صعبة لتحقيق الدوري الغائب عن النادي منذ موسم 2010/2009 ستبدأ اليوم. مع وجود منافسين أساسيين على اللقب، أبرزهم يوفنتوس ونابولي، يبدو مشوار اللقب طويلاً ولن يُحسم حتى أمتاره الأخيرة. الجولات المقبلة ستظهر كل شيء.

إيريكسن بين البقاء والرحيل

يتواصل الأخذ والرد بين إدارة نادي توتنهام الإنكليزي وصانع العاب الفريق الدانماركي كريستيان إريكسن، بشأن رغبة الأخير بالرحيل عن نادي العاصمة اللندنية. وارتبط اسم لاعب أجاكس أمستردام السابق وتوتنهام الحالي بالنادي الإسباني ريال مدريد خلال الفترة الماضية، بعد أن أعلن النادي الملكي اهتمامه باللاعب، كما صرح إيركسن أنه يرغب بالرحيل لخوض تجربة جديدة. وفي وقت لا تريد إدارة توتنهام رحيل اللاعب، إلا أنها تخشى أيضاً أن يرحل مجاناً في الصيف المقبل بعد أن ينتهي عقده، وبالتالي تخسر الأموال التي يمكن أن تحصل عليها من خلال بيعه. وكشفت صحيفة «ذا صن» البريطانية أن توتنهام فتح الباب أمام رحيل إريكسن، وينوي الموافقة على أي عرض يبلغ 50 مليون إسترليني.

الكرة اللبنانية

الضاحية «زعيمة» للكرة التنشيطية
الساحل «النخبوي» يُسقط الأنصار «المرعب»

عبد القادر سعد

أكمل فريق شباب الساحل ما بدأه البرج يوم السبت و«توَّج» الضاحية الجنوبية «زعيمةً» للكرة اللبنانية في الكاسين التنشيطيتين، بعد أن أحرز كأس النخبة على حساب الأنصار «المرعب» بركلات الترجيح 5-4، بعد التعادل 3-3 في الوقت الأصلي.

فعلها الساحل وأحرز كأس النخبة للمرة الأولى في تاريخه، حارماً الأنصار من لقب تخطّى ثالث طال انتظاره منذ العام 2000. استحق الساحل الفوز باللقب، وهو كان فيها أي هدف. مؤشّرٌ لوجود خط دفاع متماسك يوازن بين الخبرة مع حمزة عبود ووليد اسماعيل والشباب مع عبد الفتاح عاشور. قد يكون من المبكر تصنيف الفرق بعد كأس التحدي، فبعضها بدأ استعداده مبكراً، وأخرى لم تكتمل صفوفها بعد. لكن لا شك أن البطولة التنشيطية قدّمت مؤشراً ولو أولياً عن فرق وسط الترتيب وأسفله.

عبر الرائع عباس عطوي «أونيكا». وما يسجّل للساحليين أنهم لم يستسلموا أو يصابوا بالإحباط، بل على العكس عادلوا عبر «قاهر الزمن» عباس عطوي وتقدموا عبر داوودا ديامي قبل أن يعزّزوا تقدمهم عبر باكاري كوليبالي. لكن الأنصار استوعب الصدمة وقلّص الفارق مستغلاً قلة خبرة وخطأين قاتلين من الحارس الساحلي الشاب علي ضاهر، فسجّل حسن معتوق ومن ثم الحاج مالك لتذهب المباراة الى ركلات الترجيح مباشرة دون تمديد للوقت كما ينص نظام البطولة. وفي ركلات الحظ عوّض الحارس ضاهر ما قام به وتصدى لركلة التونسي حسام اللواتي مانحاً فريقه أول لقب نخبوي.

كلام كثير سيقال عن المباراة المجنونة على ملعب المدينة الرياضية. مباراة كان الجميع ينتظر أن يخرج الأنصار فيها فائزاً في ظل الكتيبة المرعبة التي يملكها. لكنّ الساحليين قدموا مباراة العمر، وأثبت مدربهم محمود حمود انه صنع فريقاً من الممكن أن يكون «الحصان الأسود» في البطولة.

أما بالنسبة إلى الأنصار، فتلقى الحارس حسن مغنية ثلاثة أهداف، لا يتحمّل مسؤوليتها، بشير الى أن مشكلة الأنصار المزمنة ما زالت في خط الدفاع. واضيفت إليها أمس مشكلة في خط الوسط على الصعيد الدفاعي، خصوصاً في الشوط الثاني، مع نجاح الساحليين في الوصول مراراً الى منطقة الأنصار من دون وجود خط دفاع أول في وسط الملعب. ولعل الخيبة الكبرى كانت لجمهور الأنصار الذي كان يمنّي النفس بلقب نخبوي، لكنه خرج خالي الوفاض، علماً بأنه لم يحضر بالإعداد المطلوبة التي تليق بنهائي النخبة. لكن لا شك في أنه ما زال أمام الأنصاريين الوقت الكافي لمعالجة الثغر وتدعيم خط الدفاع، رغم أن البرازيلي موزيس لم يظهر بصورة سيئة. ثلاثة أسابيع تفصل الأنصار عن لقاء الكأس السوبر مع العهد في 14 أيلول المقبل. حتى ذلك الوقت هناك الكثير من الجهد سيتم بذله، كون الأنصار لا يتحمّل خسارة لقب آخر قبل أسبوع على مواجهته الكبرى مع النجمة في الأسبوع الأول من الدوري اللبناني.

أما الساحل فيحق له الاحتفال طويلاً بلقب استحقه مع جمهور مميّز حضر بأعداد كبيرة، خصوصاً انه جاء بعد أربع وعشرين ساعة على فوز الجار اللدود فريق البرج بلقب كأس التحدي، لتبقى زعامة الضاحية الكروية مفتوحة بين اللدودين، واللقاء الكبير بينهما سيكون في الأسبوع الرابع من الدوري اللبناني.

استحقه الساحل الفوز بلقب اول كأس نخبة لم (عدنان الحاج علي)

> أمام الأنصار عمل كثير قبل مواجهة العهد في الكأس السوبر

احتفالات بين جونيه وعين السكة
البرج بطلًا لكأس التحدي للمرة الأولى

وقف فريق البرج مجدداً على منصة التتويج. أحرز لقب كأس التحدي للمرة الأولى في تاريخه بعد فوزه على السلام زغرتا في المباراة النهائية التي جمعتهما على ملعب جونيه. فاز بطل الدرجة الثانية (2-0) بهدفين عبر ابراهيم أبو حمدان وعبد الفتاح عاشور في الدقيقتين (45) و(89).

تتويج متوقّع مع فريق استوفى شروط الفوز باللقب. استقرار إداري وفني مع رئيس شاب هو نبيه ناصر ومدرّب يعرف «دهاليز» الكرة اللبنانية هو محمد الدقة. الأخير قام بعملية تغيير جلد بعد الصعود الى الدرجة الأولى، فأوجد تولیفة يبدو أنها ستكون ناجحة الطريق طويلة على مشجعي نادي البرج بعد انتهاء المباراة والعودة بالكاس الى مقر النادي في عين السكة. هذا المقر التاريخي الذي لطالما احتضن أفراح وأحزان البرجيين قبل أن تنطفئ أنواره لسنوات، استعاد الحياة قبل أشهر مع عودة البرج منافساً في الدرجة الثانية ومن ثم صاعداً الى الدرجة الأولى، قبل أن يصبح أول من أمس بطلاً لكأس التحدي.

ليلة السبت البرجية كانت احتفالية بامتياز، مئات المشجعين احتشدوا قرب محطة البلدية المحاذية للنادي غاب لاعبو الفريق بعد طلب المدرب بين جونيه وبرج البراجنة كانت الدقة منهم التوجه الى منازلهم للراحة. قد يكون الهدف راحة اللاعبين أو إبعادهم عن نشوة الانتصار التي قد تنعكس سلباً بعد شهر مع انطلاق بطولة الدوري.

غياب اللاعبين لم يمنع المناصرين من الاحتفال، في مضافة النادي حضر كأس التحدي على طاولة صغيرة. خلفه يجلس الثنائي التاريخي للنادي: أمين السر الحالي الدكتور رامز عمّار مع وشاح أصفر حول رقبته، وسلفه السابق سهيل رحال. أحد أعمدة نادي البرج على مر التاريخ. على مقربة منهما يجلس الإداريان النشيطان نادر عمار وعلي رحال. الجنديان المجهولان في النادي أو الجيل الجديد من الإداريين في النادي «الأصفر».

لحظات ويصل الرئيس ناصر مع صديق له فيتبادل الجميع القبلات والتهاني بالفوز واللقب.

لا يمكن أن تكون هناك جلسة في النادي ولا تحضر «فراجيل العجمي» للإداريين، هي «مشروب الطاقة للبرجيين». في مكان قريب جداً من الطاولة التي وضع عليها الكأس كان هناك حديث جانبي بين مشجعين حول «نفس عجمي»، أحدهما يرتدي قميص البرج المكتوب عليه العبارة الجدلية والتي تثير حساسية كثيرين، «زعيم الضاحية» يسأل الأول صديقه صاحب القميص بالعبارة الشهيرة «غداً ماذا سترتدي؟». فيجيبه صاحب القميص، «الزعيم الأنصار».

يتحدث الرجلان عن مباراة نهائي كأس النخبة بين الأنصار وشباب الساحل. الجار اللدود للبرجيين والمعترض دوماً على مقولة أن البرج «زعيم الضاحية».

في ظل تعادل الناديين على صعيد الألقاب مع كأس لبنان واحدة لكل منهما، قد يكون الساحل زعيماً على صعيد الحضور في الدرجة الأولى، لكن لا شك أن البرج هو زعيم الضاحية جماهيرياً. فمدرجات ملعب جونيه ومن كان هناك رأى الصورة التي رسمها البرجيون، وقبلها بحمدون، وكذلك الاحتفالات في النادي مع «العشق البرجي المجنون» الذي يؤكّد أن البرج حالة استثنائية جماهيرياً.

لا يمكن أن يجتمع مشجعان للبرج إلا ويكون في عقلهما الباطني نادي شباب الساحل، خصوصاً إذا كانوا متوّجين بلقب وغريمهم سيلعب في اليوم التالي على لقب تنشيطي آخر هو كأس النخبة.

يستمر تواجد الجمهور خارج النادي حتى يخرج أحد المسؤولين ويبلغهم بأن اللاعبين لن يحضروا. تتفرّق الحشود، معظمها فرحٌ باللقب، مع انتظار أن تكتمل الفرحة في اليوم التالي. كيف؟ هذا أمرٌ يعرفه البرجيون فقط.

> لا يجتمع مشجعان للبرج إلا ويكون نادي شباب الساحل ثالثهما

ع. س.

افتتح البرج موسمه بلقب كأس التحدي (عدنان الحاج علي)

تنطلق اليوم الاثنين المرحلة الأولى من تحضيرات منتخب لبنان لكرة السلة، استعداداً للتصفيات المزدوجة المؤهلة الى نهائيات كاس آسيا وبطولة كاس العالم. المرحلة الأولى من التحضيرات التي ستجري على أرضية ملعب «مجمع نهاد نوفل للرياضة والمسرح» في زوق مكايل، ستستمر على مدى اسبوع، وتتضمن أربع حصص تدريبية ومباراتين وديتين. وسيتمكن مدرب المنتخب جو مجاعص خلال هذه المرحلة من الوقوف على جاهزية بعض اللاعبين، واختيار الأفضل لدعوتهم الى المرحلة الثانية من التحضيرات، المقرر أن تنطلق في 4 أيلول المقبل، على أن ينضم اليها أيضا اللاعبون الأساسيون، وينخللها مباراة ودية أمام فريق الاتحاد السكندري المصري في 9 أيلول. وضمت اللائحة الأولية كلاً من اللاعب الموهوب يوسف خياط (15 عاما)، إيلي شمعون، غبريال سماحة، علي منصور، كريم زينون، غبريال صليبي، مارك خوري، مايك حداد، نعيم رياي، عزيز عبد المسيح، جيمي سالم، جاد خليل، جورج بيروتي، علي مزهر، جيرار حديديان، باسل حرفوش وهايك غيوقجيان.

استراحة

كلمات متقاطعة 3241

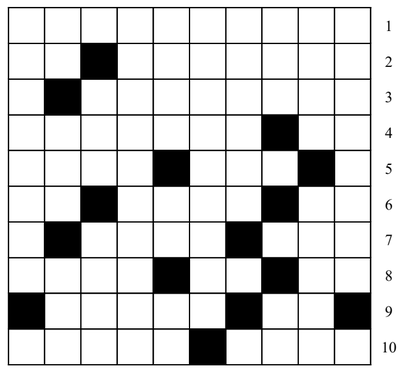

أفقيا

1- ملك بريطاني راحل آخر أباطرة الهند كان لقبه الرسمي قبل التتويج الأمير ألبرت دوق يورك – 2- بلدة أميركية في مدينة سالم بولاية أوهايو – إسم موصول – 3- نهر لبناني – 4- لصق بالشخص – ممثل أميركي حائز على جائزة الأوسكار عام 1979 كافضل ممثل عن فيلم «عودة للوطن» – 5- عرف الديك – يعني قمعي – 6- إحسان – وزير خارجية ورئيس وزراء بريطاني راحل – نوتة موسيقية – 7- في الطليعة – الإسم القديم لمملكة تايلند – 8- وضع خلسة – هيئة المابس – ماركة حليب مجفف – 9- عملة اسيوية – مدينة إيرانية – 10- واضح ومكشوف أو رجل كاشف الوجه – نوع من أنواع فاكهة الليمون

عمودياً

1- مدينة في أفغانستان – 2- شبه جزيرة في بريطانيا عاصمتها كارديف – دولة عظمى – 3- نسقٌ ونظمٌ الغرفة – بذر الأرض – 4- جمهورية روسية عاصمتها تبليسي – 5- دولة آسيوية – 6- مدينة فرنسية عاصمة مقاطعة الرون – لقب تحبب لأميرة ويلز الراحلة الليدي ديانا – بواسطتي – 7- مدينة إسبانية على خليج قادس في منطقة أندلسيا الذاتية الحكم – 8- جسم رمادي أسود سريع التبخّر سهل الإشتعال في الكحول يُستخدم في المستحضرات الطبية وفي التصوير الشمسي – مدينة روسية – 9- يجري في العروق – يمتنع ويكفّ عن المحرمات – اشتد المرض وأشرف المريض على الموت – 10- عاصمة دولة أميركية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- انغلونزا – 2- سهم – بايكال – 3- مر – فريدريك – 4- اودي – ١١١١١ – 5- الرتل – سر – 6- يدلكم – خس – 7- ليوا – أي – مي – 8- مز – اللعين – 9- سا – لمس – تلا – 10- سباستوبول

عمودياً

1- اسماعيل – 2- نهرو – ديماس – 3- فم – دالوز – 4- فيلكا – لا – 5- وبر – رم – أمس – 6- نايات – الست – 7- زيد الخيل – 8- اكرا – عتب – 9- أياس – ميلو – 10- الكاردينال

sudoku 3241

9		4			5		1	6
2	1				8			
		5		2			8	7
5		9			4	1		
8				3			9	
		3			6			5
			8		7			2
7	2		9					
		1		5		6		8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3240

5	1	9	6	7	8	4	2	3
3	2	4	9	1	5	8	6	7
8	6	7	2	3	4	5	9	1
7	9	8	5	2	1	6	3	4
6	4	3	8	9	7	1	5	2
2	5	1	3	4	6	7	8	9
9	7	5	1	6	3	2	4	8
4	8	2	7	5	9	3	1	6
1	3	6	4	8	2	9	7	5

مشاهير 3241

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

قائد فرقة موسيقية إنكليزي (1878-1912). كان قائد الأوركسترا على متن السفينة التاريخية التايتانيك قبل غرقها في مياه المحيط الأطلسي المتجمدة عام 1911

4+8+10+7+9 = صفوف من السيارات ■ 6+2+3+11 = مذنب معروف ■ 8+1+5 = حائط بلف الحديقة

حل الشبكة الماضية: **ليلى الجبالي**

إعداد **نعوم مسعود**

اخبار محلية

سيدات لبنان في نهائي غرب آسيا لكرة السلة

ضرب منتخب لبنان لكرة السلة للسيدات موعداً مع نظيره السوري في نهائي بطولة غرب آسيا للسيدات التي تستضيفها العاصمة الأردنية عمان، بعد تصدره الترتيب العام للدور الأول بثلاثة انتصارات من ثلاث مباريات من دون أي خسارة.

وستواجه سيدات لبنان نظيراتهن السوريات اليوم الساعة 19.00 بتوقيت بيروت على أرضية قاعة النادي الأورثوذكسي في عمان.

وكان لبنان قد حقق بقيادة المدرب الصربي ميلان كوتارتش فوزه الثالث توالياً يوم السبت وأسقط المنتخب الأردني بفارق 49 نقطة وبنتيجة (90 . 41). الأشواط (30 . 8، 48 . 18، 71 . 29، 90 . 41) في المباراة التي جرت بينهما في المرحلة الثالثة والأخيرة من الدور الأول. وكان لبنان فاز في مباراته الأولى على إيران (88 . 75)، وعلى سوريا (74 . 60) في المباراة الثانية. أما المنتخب السوري فقد فاز على المنتخب الإيراني (68 . 61).

مباراة الأردن الثالثة كانت من طرف واحد، ونجحت اللاعبات اللبنانيات ببسط سيطرتهن منذ البداية، وهو الأمر الذي سمح للمدرب ميلان كوتارتش إشراك جميع اللاعبات للوقوف على جهوزيتهن قبل المواجهة الحاسمة على اللقب اليوم الاثنين.

وكانت أفضل مسجلة للمنتخب اللبناني في مباراة الأردن دانيالا فياض 14 نقطة، مع 6 تمريرات حاسمة، ونتالي سيفاجيان 14 نقطة وتمريرتان حاسمتان و5 ريباوند (التقاط للكرة)، وميغري طوروسيان 11 نقطة وتمريرتان حاسمتان، وربيكا عقل 10 نقاط و5 تمريرات حاسمة، ولما مقدم 10 نقاط و3 تمريرات حاسمة، وشيرين الشريف 9 نقاط و6 تمريرات حاسمة و9 ريباوند، وعايدة باخوس 8 نقاط و4 ريباوند، ومارين غيوكشيان 6 نقاط و5 ريباوند، وللخاسر ماريا الحن 14 نقطة و6 ريباوند، وزارا نجار 7 نقاط و6 ريباوند، والكابتن روبي حبش 6 نقاط و4 ريباوند.

مثل منتخب لبنان: ميغري طوروسيان، شيرين الشريف، نارين غيوكشيان، دانيالا فياض، الكابتن ربيكا عقل، كارين شماس، نتالي سيفاجيان، نانسي معلوف، لما مقدم، ميرامار مقداد، عايده باخوس.

ومثل منتخب الأردن: سارة العباسي، إيانا سونا، جينا حداد، الكابتن روبي حبش، ليليان ابو جبارة، سمنتا كيال، رشا عبدو، فرح العبد الرحمن، ماريا الحن، زارا نجار ، يارا حماده.

وإضافة الى المباراة النهائية ستلعب اليوم مباراة تحديد المركزين الثالث والرابع بين إيران والاردن عند الساعة الخامسة بتوقيت بيروت.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدير الحسيوك: ابراهيم الامين
■ نائب رئيس التحرير: بيار ابي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، امل الاتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة اخبار بيروت
■ المكاتب بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع شركة الاوائل 15 - 01/666314 - 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

النزعة الاستشراقية في مقولة «انتصار الحضارة الغربية النهائي»

علاء اللامي*

تنطوي مقولة «انتصار الحضارة الغربية النهائي على العالم» على نزعة استشراقية بَيِّنة، ولكنها تحتوي أيضاً على جزء من الصحة في وصف الشكل الخارجي لواقع الحال العالمي الراهن، ويتعلق الأمر هنا تحديدا بتَكَرُّس الهيمنة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأميركية عسكرياً ومالياً على العالم؛ أي إنها هيمنة عدوانية لفترة تاريخية محددة بقوة السلاح والمال وليس انتصاراً نهائياً وحاسماً؛ فالصراع بين الغرب وباقي أجزاء العالم المستهدف بالعدوانية الغربية لم يتوقف بعد، ولن يتوقف قريباً.

لقد أصبحت هذه المقولة متداولة كثيراً في السنوات الأخيرة، وبات بعض الباحثين والكتّاب العرب والشرقيين يكرّرها وكأنه اختراع العجلة، رغم أنها مقولة خطرة ولا تاريخية ولا تعني من حيث الجوهر سوى تعميم الدعوة إلى الاستسلام والتبشير بانعدام أي خيار آخر أمام الإنسانية وشعوب الأرض غير الانخراط في الحضارة الغربية المضرّجة بدماء الشعوب والمساهمة فيها كمهزومين؛ سنحاول هنا تقديم محاولة تحليلية لتفكيك هذه المقولة نقدياً:

يستلزم التعرّض لمقولة «الحضارة الغربية» التفريق بين مصطلحين متداخلين بشدة هما الحضارة والثقافة أولاً، وبين «الحضارة الحديثة» و«الحضارة الغربية» ثانياً.

من المعروف أن بين الثقافة والحضارة وشيجة أشبه بالعضوية، ففي بعض اللغات الأوروبية الحية كالفرنسية تدلّ الكلمتان على معنىً واحد إلى درجة يمكن استبدال إحداهما بالأخرى، ولكن هذا التواشج قد لا يبدو واضحاً وحاسماً كفاية في العلوم التخصصية الحديثة، فقد انقسم الموقف من هذا الموضوع إلى ثلاثة اتجاهات:

الأول يذهب إلى أنّ معنى الثقافة والحضارة واحدٌ، ولهذا السبب استخدم مصطلح (Civilization) للتعبير عن ماهية كليهما معاً، من دون وجود فرق أو تمييز بينهما، ويُلاحظ هذا الاتجاه عند الباحثين الفرنسيين الذين تحدّثوا عن أنّ الثقافة والحضارة لا فرق بينهما، فهما «مفهوم كوني وشامل لأمّة واحدة» كما كتب بعضهم. ويرى أصحاب الاتجاه الثاني أن الحضارة هي فقط الجزء المادي من الثقافة. أما الفريق الثالث فيعتقد أنّ الثقافة هي جزء من الحضارة يشقّها المادي والمعنوي، وهذا الاتّجاه الغالب في الغرب. أخذاً بنظر الاعتبار التفسيرات الثلاثة السالفة للعلاقة بين هاتين المقولتين، ومركّزاً على التفسير الأول أكثر من سواه، سأتناول بالتوضيح التفريق الذي قال به الباحث العراقي الراحل هادي العلوي بين الثقافة الحديثة والثقافة الغربية، بما يعني في الوقت نفسه التفريق بين الحضارة الحديثة والحضارة الغربية:

يفرّق العلوي بين الثقافتين تفريقاً شديد الوضوح، على الرغم من تعقيده الماهوي. فهو يقول (عندما قسمتُ الثقافة المعاصرة إلى ثقافة غربية وثقافة حديثة، وأخذت بالحديثة ورفضت الغربية، فهذا يعني أخذ الكثير مما هو معنون كفكر غربي ولكنه حديث، وميزته عن الفكر الغربي بخصائصه المعادية للآخر، سواء كان هذا الآخر جغرافيا سياسية أم جغرافيا اجتماعية تنتمي إلى معسكر الفكر نفسه «الطبقات العاملة في الغرب». الفكر المعارض في الغرب قام ويقوم بدور عظيم في إصلاح المجتمع الغربي وتخليصه من آثار الهمجية. وعلماء الاجتماع الغربيون أسهموا في دور عظيم في تحسين وضع السجون الأوروبية التي كانت حتى القرن التاسع عشر مسالخ بشرية، لكن هؤلاء العلماء أنفسهم لم يطلقوا صيحة واحدة ضد المسالخ البشرية التي يصنعها الغربيون في القارات المُلوّنة). (هادي العلوي ، «حوار الحاضر والمستقبل» ص 107). وفي مواجهة الثقافة الحديثة التي هي ثمرة مشتركة أسهمت في إنضاجها الإنسانية جمعاء وشعوب الأرض والحضارات كافة، يُلخص العلوي الأسس التي تقوم عليها الثقافة الغربية في المزاعم الأيديولوجية الاستشراقية التالية: تفوّق العقل الغربي أمام العقول غير الغربية، وأبدية التجارة والتملك الخاص، وبالتالي حق الإنسان في امتلاك المال بأي وسيلة، وحداثة الرأسمالية وتخلف

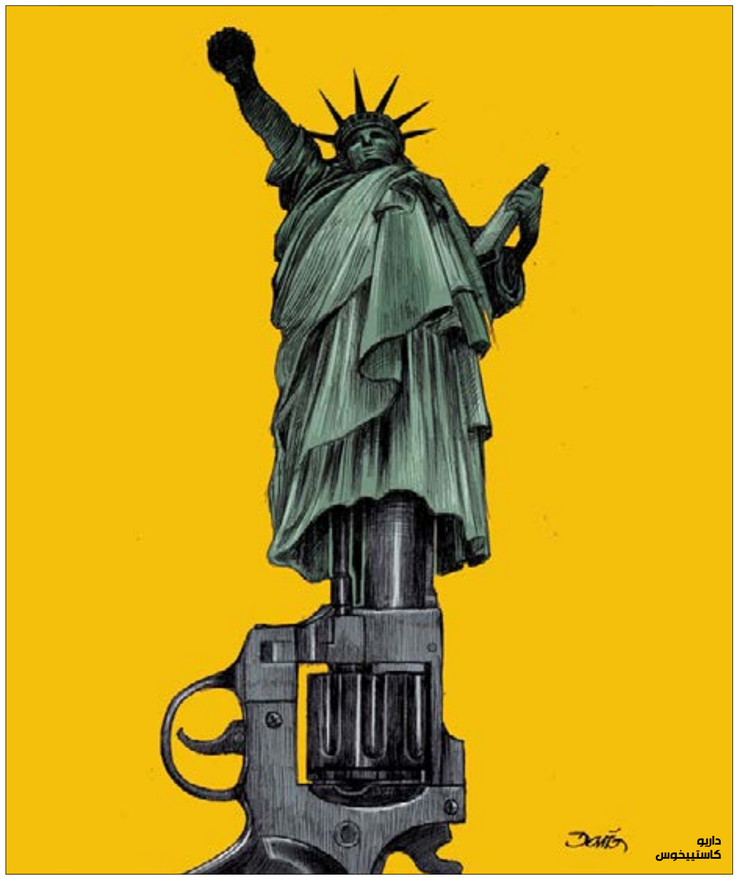

> تبرئة الحضارة الغربية من العبودية والعنف هو الكذبة الأكبر

الاشتراكية، واقتران الرأسمالية بالرخاء والازدهار واقتران الاشتراكية بالفقر.

أما على صعيد ما يصفه بمستوى الفكر الجاد، فيسجل العلوي الآتي: «لقد حقق العقل الغربي فتوحات عظيمة في ميدان تفسير الطبيعة، وهذه هي الفيزياء، ومع ذلك أخفق الفيزيائيون الغربيون في استخلاص حقائق الفلسفة المعادلة لحقائق الفيزياء، بحيث نجد فلسفة الفيزياء قبل ماركس متعايشة مع الخرافة، وتكاد تتعاطى مع الأسطورة كما حدى حقائق الطبيعة». (ص 110 م. س). ثم يعود العلوي إلى تأكيد أن «التمييز بين الثقافة الغربية والثقافة الحديثة، وكون الثقافة الحديثة هي أيضاً غربية ومعلّموها غربيون وإنما تميّزت عن الثقافة الغربية الأم بمصادرها الخارجية... فالفكر الاشتراكي الغربي مثلاً متطور عن الأناجيل الأربعة وهي مصدره الأكبر في هذا المنحى، لأن المجتمع الغربي لا يملك خلفية مشاعية تنعكس في فكره وتوصل وعيه الاشتراكي». (م. س.).

القدر الحتمي

وكما أسلفنا، فإن هذا الاستنتاج العدمي القائل بانتصار الحضارة الغربية النهائي على العالم المعاصر، لا يختلف كثيراً من حيث الجوهر عن صيحة «نهاية التاريخ وسيادة العولمة بنسختها الليبرالية اليمينية المحافظة» التي أطلقها يوشيهيرو فرانسيس فوكوياما في صيف 1989. إن الأطروحة الأساسيّة لفوكوياما تقوم على «أن الديمقراطيّة الليبراليّة بقيَمها عن الحرية، الفردية، المساواة، السيادة الشعبية، ومبادئ الليبرالية الاقتصادية، تُشكّل مرحلة نهاية التطور الأيديولوجي للإنسان وبالتالي عولمة الديمقراطية الليبرالية كصيغة نهائية للحكومة البشرية». ومعروف أن فوكوياما تراجع بهذا، بشكل ما، عن صيغة نظريته الأصلية هذه، كما يكتب مقتبساً د. أسامة سماق «نشر فوكوياما مقالاً في «ذا نيو ستايتسمان» بتاريخ 17,10,2018، يحوي معزوفة التراجع عن نظرته السابقة، نقتبس «إذا كانت الاشتراكية تعني برامج إعادة تصحيح الخلل الكبير في الدخل والثروة، فنعم، لست فقط أعتقد أنها يمكن أن تعود، بل يجب أن تعود، يبدو لي أن الأشياء التي قالها ماركس يتضح أنها صحيحة، لقد تحدث عن فائض الإنتاج وأن العمال سيصبحون أكثر فقراً، وأن الطلب على السلع لن يكون كافياً».

وإذا ما عدنا إلى مقولة القائلين بانتصار الحضارة الغربية النهائي، نجد أن هشاشة هذه المقولة تبدو واضحة، ليس في جانبها الأخلاقي والاجتماعي التاريخي فحسب، بل أيضاً في جانبها المعرفي والاجتماعي (sociopolitique)، فالغرب، لم ينتصر عملياً وبشكل نهائي؛ ولم تنته مشكلاته العويصة مع العالم ومع نفسه. إنه لا يزال مشتبكاً في حروب ضارية تتخذ أشكالاً متنوعة من العدوان المسلح إلى الحصار الاقتصادي والسياسي إلى التهديد بالإفناء النووي ضد خصومه في جميع القارات. كما أن الغرب لم يتمكن، وقد لا يتمكن قريباً، من حلّ مشاكله الاجتماعية والتاريخية الموروثة حتى الآن مع أولئك الخصوم أو حتى في عقر داره.

من ناحية أخرى، فإن الغرب ليس صادقاً في مزاعمه عن نشر الحريات والديموقراطية، لا بل إنه بحركته السياسية والعسكرية العالمية وهيمنته الاقتصادية، يُعِدُّ أكبر عائق أمام انتصار الديموقراطية والحريات الفردية والجماعية في بلدان العالم، فهو يحاصر ويحاول إسقاط أنظمة ديموقراطية منتخبة من قبل شعوبها، لا لشيء إلا لأن هذه الشعوب تريد أن تختط لنفسها وبقياداتها الشرعية المنتخبة طريقاً مستقلاً في السياسية والاقتصاد والثقافة، والأمثلة الطازجة كثيرة، ولعل أوضحها مثال بلدان أميركا اللاتينية حيث تعيش عدة شعوب فيها تحت وطأة الحصار الأميركي والتهديد بالحرب التدميرية.

لنفحص جذور هذه المقولة لا بد من التطرق إلى ما يسمى مبدأ القدر المتجلي أو الحتمي (Manifest destiny)، هو اعتقاد جيوسياسي استراتيجي ذو مضمون سلفي ديني نشأ في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، وتحديداً في حرب التوسع والضم التي شنتها ضد المكسيك وانتهت بعد عامين بانتزاع ثلاث ولايات كبرى منها، ولم تحجم عن ضم العاصمة مكسيكو إلا لخشيتها من الاختلاط بسكانها الملونين الكثيري العدد. هناك ثلاثة محاور أساسية يتجلى فيها هذا «القدر المتجلي» كما يزعم القائلون به:

1- الفضائل الخاصة للشعب الأميركي ومؤسساته، أي إنهم يعتبرون أنفسهم شعب الله المختار، كما قال الكاتب الأميركي هرمان ميلفيل حرفياً «نحن الأميركيين شعب متميز مختار، نحن بني إسرائيل زماننا. لقد خصّ الله شعبنا بالقضايا الكبرى، وبقية الشعوب ستسير خلفنا عمّا قريب، فنحن رواد البشر»، كما اقتبس عنه جون جوديس في كتابه «حماقة الإمبراطورية» (The Folly of Empire).

2- مهمة الولايات المتحدة هي إعادة صياغة الغرب على صورة أميركا، والمقصود هنا بالغرب، الغرب في صورة «الإمبراطورية الرومانية المقدسة» الغابرة.

3- قدرٌ لا يقاوم لإنجاز هذا الواجب الأساسي. ويوضح المؤرخ فريدريك ميرك أن هذا المفهوم ولد من «الشعور بواجب استعادة العالم القديم من خلال القدوة المتعالية والناتجة عن إمكانات الأرض الجديدة لبناء سماء جديدة».

أما المؤرخ ويليام أي ويكس فيسجل أن المهمة الثانية لا تقتصر على جعل الغرب على صورة أميركا، بل جعل العالم كله على تلك الصورة، وإعادة تشكيله وفقها. أما الأساس الثالث، فهو كما يكتب ويكس «قرار الإله في تفويض الولايات المتحدة الأميركية في تحقيق هذه المهمة». وهنا تحديداً، لسنا بعيدين كثيراً عن الفكر الداعشي السلفي التكفيري، ولكن بنسخته البيوريتانية البروتستانتية في أميركا القرن الثامن عشر، وهو فكر لا يزال ينبض بالحياة حتى الآن في خطابات آل بوش وترامب وغيرهما من الرؤساء الأميركيين!

يمكن أن نضيف إلى ذلك، أن الولايات المتحدة نفسها، ودول غربية عديدة من حلفائها، تجلس وتتنعم بالرفاهية الظاهرية على قمة بركان اقتصادي ناشط، ويمكن التعبير عن إحدى صوره بتريليونات الدولارات من المديونية الأميركية وبواقع 22 تريليوناً، تتبعها بريطانيا بثمانية تريليونات ونصف تريليون، لتأتي بعدها فرنسا وألمانيا بأكثر من خمسة تريليونات ونص تريليون لكل منهما. ومعلوم أن هذا الواقع الاقتصادي الشبيه بالبركان قد ينفجر بين يوم وآخر أو سنة وأخرى أو عقد وآخر، فأين هي إذن حقيقة انتصار الحضارة الغربية النهائي؟ أليس صحيحاً ذلك التشبيه الذي أطلقه اقتصادي أوروبي كبير حيث شبه دولة الولايات المتحدة بـ«قوّاد ثمل يجلس في باب المبغى وكيس النقود المزيفة في رقبته وبيده هراوة نووية يرعب بها الناس، وهي التي تعطي قيمة لنقوده المزيفة»؟!

أما إذا نظرنا إلى مقولة «انتصار الحضارة الغربية النهائي» داخل السياق السياسي التاريخي الحقيقي للدول الغربية نفسها، فسنجد أن ما يسميه البعض انتصاراً نهائياً متبوعاً بحالة سلام عام هو ليس ظاهرة جديدة في التاريخ. وإن الإمبراطوريات الزائلة قد حققت نسختها الهيمنية من العولمة على انحاء العالم المعروف في عهدها، ولعل من أشهر الأمثلة على ذلك الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي حققت السلام الروماني (PAX ROMANA) والذي هو ليس إلا حالة نجحت فيها تلك الإمبراطورية القائمة على العنف والظلم والعنصرية في كتم أنفاس القوى والشعوب المستعبدة والثائرة والمتمردة ضدها. وفي عصرنا يرفع ورثة الإمبراطورية الرومانية الهمجية شعارها بعد أن «أفركوه» فتحول إلى (PAX AMRICANA) يريدون فرضه على شعوب العالم المعاصر.

في المقابل، تقوم مقولة «الانتصار النهائي للحضارة الغربية» في زعم المدافعين عنها على ركائز عديدة؛ منها إنها أول حضارة تقوم على العقل والعلم وليس على الخرافات الدينية وغير الدينية، وإنها تقوم على نقد ذاتها وتصحيح مسارها باستمرار، وإنها تقوم على مبادئ الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان، وأخيراً فهي أقل عنفاً ودموية من الحضارات التي سبقتها.

غير أن نظرة سريعة إلى ما تنقله وكالات الأنباء والصحافة العالمية ليوم أو يومين تقنعنا بهشاشة هذه المزاعم وكذبها. كما أن مراجعة سريعة لأحداث القرن الماضي المهمة تثبت لنا أن الحضارة الغربية هي الأكثر دموية وعنفاً وظلماً واستعباداً للإنسان من أي حضارة بشرية أخرى سبقتها، ويكفي التذكير بمجازر الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبمحارق النازيين الألمان، وبجريمتي هيروشيما وناكازاكي النوويتين، مروراً بالحصار الأميركي الغربي على العراق في التسعينيات من القرن الماضي، والذي قتل بسببه أكثر من مليون عراقي، أغلبهم من الأطفال والفئات السكانية الضعيفة.

أما الخرافة والشعوذة في الغرب فلم تنقرضا بل تشهدا «ازدهاراً» كبيراً في العقود الأخيرة ولكن بأساليب وأشكال جديدة، حيث تحتشد الصحف الشعبية في أوروبا والولايات المتحدة بمئات الإعلانات والمقالات في ميدان السحر والشعوذة وقراءة الحظ والأبراج الفلكية، ولا يستطيع المواطن أن يحصل على موعد مع خدمات قراءة وتوقعات المستقبل إلا بعد أشهر نتيجة الزحام الشديد على هذه الخدمات من قبل الأوروبيين.

إن اتهام الحضارات الأخرى بأنها قائمة على العبودية والعنف وتبرئة الحضارة الغربية من العبودية والعنف هو الكذبة الأكبر التي يطلقها حاملو هذه المقولة والمبشرون بها؛ فالحضارتان الإغريقية والرومانية لديهما سجل من العنف الدموي انعدم نظيره في التاريخ البشري، أما «مجتمعات الأحرار والديموقراطية» في أثينا وروما فكانت خاصة بملاك العبيد والتجار والعسكريين فقط دون سائر البشر الذين هم من العبيد، سواء كانوا من أهل البلاد أم أسرى جرى استجلابهم بقوة السلاح من البلدان الشرقية الخاضعة. بمعنى أن ظاهرة العبودية ليست لعنة ميتافيزيقية حلت بالشرقيين دون الغربيين كما يحاول بعض الكتّاب العرب إقناعنا، بل هي ظاهرة تاريخية بشرية وعالمية تنبغي مقاربتها علمياً وبحياد وعمق حتى لا تتحول إلى نوع من الهجاء الأيديولوجي الذميم. وفي هذا الصدد، مفيد أن نعلم أن العنصرية ضد السود والملونين لا تزال تتحكم في المجتمعات والدول الغربية حتى يومنا، أكثر منها في غيرها من المجتمعات، بل إنّ الأحزاب والشخصيات التي تتبنى العنصرية والعداء للآخر غير الأبيض في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية في حالة تفاقم وصعود انتخابي وجماهيري متعاظم!

إنّ ما يسميها الراحل العلوي «التكوينات المفهومية لمصطلح الثقافة الغربية» المعادي الجوهري للحضارة الشرقية تقوم في اعتقاده على الموروث الهمجي الروماني أولاً، والتجارة والتملك الخاص ثانياً، وانحلال العائلة ثالثاً، وحرية الفرد على حساب المجتمع رابعاً، والعنصرية المعبّر عنها بالإلغاء الجسدي للملونين كما هو جار منذ عام 1492 حتى الآن (سنة 1998) حيث يرفع الأميركيون شعار «العراق يجب أن يُدَمَّر» استكمالا لشعار أسلافهم في الإمبراطورية الرومانية المقدسة «قرطاجة يجب أن تُدَمَّر» - سنة 149 ق.م.!

إن تبنّي مقولات خطيرة كهذه المقولة الخاصة «بالانتصار النهائي للحضارة الغربية»، والتبشير بها بهذه المنهجية التجزيئية والسطحية التي تهدر السياق التاريخي للمقولة وللظاهرة التي تقاربها معاً، وتهمل ما لا يعجبها من مثالب السردية الغربية وتبرز ما يعجبها من مثالب السرديات الشرقية، كأن يلتقط باحث معين مجزرة هنا وأخرى هناك من تاريخ الفتوحات العربية الإسلامية في القرن السابع الميلادي، ليحولها إلى ظاهرة ثابتة؛ إن هذا كله، لن يعني في نهاية المطاف سوى الانحياز الأيديولوجي الكامل من قبل الباحث المعني إلى الاستشراق الغربي العنصري المعادي للآخر، والتحول من باحث رصين إلى مبشّر أيديولوجي لا حظ له من العلمية بمقولة «انتصار الحضارة الغربية النهائي» التي لا معنى لها غير انتصار الإمبرياليات الغربية العنصرية على العالم.

> لم يطلق علماء الاجتماع الغربيون صيحة واحدة ضد المسالخ البشرية التي يصنعها الغربيون في القارات الملوّنة

*كاتب عراقي

المخيمات: لماذا الآن؟ وماذا بعد؟

حسين قاسم *

لماذا الآن؟ يتساءل الكثيرون عند تناول موضوع تحرّك المخيمات دفاعاً عن حقهم في العمل، والصحيح أن نسأل: لماذا ليس أمس؟ والأصح: لماذا ليس قبل أمس؟

افتقدنا حيوية المخيّمات لعقود خلت، ولم تكن المشكلة في أهلها. حجم الأعباء التي وضعتها المرجعيتان اللبنانية والفلسطينية على كاهل سكانها هائلٌ وبمقدوره هدّ جبال، لكن «جمل المحامل» قد صمدَ كما بدا. أخيراً تمّ ما كنّا ننتظره منذ عقود. تحرُّكٌ جماهيري يثير الإعجاب، فكلّ التحية لأهلنا في المخيمات، وخاصة الشباب منهم، الذين هبّوا دفاعاً عن حقوقهم المنتهَكة على مدى عشرات السنين، من قبل عدة جهات: أولها، إسرائيل لأنها سبب نشوء مشكلته واستمرارها وتفاقمها؛ ثانيها، المجتمع الدولي لأنه أعطى «الشرعية» للمشروع الصهيوني ودعم تنفيذه، ولأنه لم يبذل أيّ جهد لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وخاصة ما يتعلّق بحق عودة اللاجئين؛ ثالثها، المرجعيات الفلسطينية المفلسة سياسياً، وغير المبالية بالشأن المعيشي لأهلنا، والتي باتت تنظر إلى المخيمات كخزان بشري جاهز للاستثمار في أجندات فئوية بعيدة كلّ البعد عن المصلحة الفلسطينية العامة؛ ورابعها، الدولة اللبنانية التي تحرمنا لأكثر من 70 سنة من عدة حقوق أساسية لا يمكن بدونها العيش بكرامة. إذن، ما قام به الوزير كميل أبو سليمان لم يكن سوى شرارة أشعلت ناراً في هشيم وضع المخيمات. ما عاد الأمر يُطاق؛ حرمانٌ من أبسط الحقوق، واتّهامٌ بالإرهاب مع أن المخيمات ليست مصدره وإنما ضحية له؛ وحصار دائم لها، وعبثٌ لبناني رسمي وحزبيّ بشئونها. إلى متى سيظلّ الأمر كذلك؟ إلى متى تبقى لقمة العيش والكرامة أسيرة لقرار وزير أو حكومة أو حتى دولة؟ فالعيش بكرامة من الحقوق العابرة في كل الأنظمة والدول والحدود ومن غير المقبول منع إنسان من كسب قوت يومه.

من ناحية أخرى، ضاق أهل المخيمات ذرعاً بـ «المرجعيّات الفلسطينية» الطفيلية، وغير المعنية بأحوالهم ومعيشتهم، والتي تبذل كلّ ما في وسعها لإبقائهم مسلوبي القرار والفعالية لدّ أجل سيطرتها عليهم. صار خروج المخيّمات على وصايتها غير الشرعية أمراً محتوماً ينتظر الظرف المناسب. جاء قرار الوزير ريحاً قويّاً نفض الرماد عن جمر المخيمات ونادى بالفلسطيني: قُمْ وتولّ أمرك. ما حكّ جلدك مثل ظفرك. هذا أوانك والكلمة لك.

مشكّكاً بهذا التحرّك، أعرب وزير العمل عن استغرابه من أن يكون التحرك ضد إجراءاته أقوى بأضعاف من الاعتراض على «صفقة القرن». أين الغرابة في ذلك يا معالي الوزير؟ أظن أنك تعرف حق المعرفة، أن الجماهير لا تتحرّك بهذه العفوية إلّا إذا شعرت بخطرٍ مباشرٍ يداهمها. أما عندما تكون الأخطار مؤجلة التحقُّق فإن ردّ فعلها، عادة ما يكون، ضعيفاً ولا يقوى إلا بدفع من أحزاب ومرجعيات قادرة على ذلك. ثمّ، إذا كان اللبنّاني جورج زريق، المتمتّع بكامل حقوقه (قانونيّاً وليس عملياً!) يُقْدِمُ على حرق نفسه لأنه لم يستطع دفع قسط تعليم أطفاله، فإن ما قام به الفلسطيني يبدو طبيعيّاً مئة في المئة. فالشعور العام لدى الفلسطينيين في لبنان، ومنذ عشرات السنين، أنهم صاروا كالأيتام على مائدة لئام السلطة اللبنانية والمرجعيات الفلسطينية، وأنه لا بدّ من قلب الطاولة.

> التشوّهات التي أحدثتها المرجعيات الفلسطينية ليست سهلة الإصلاح

آن أوان ذلك، لكن النجاح في هذه المهمة لا يتحقّق إلا بعملٍ منظّم وبمرمح هدفه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبوصلته فلسطين. كيف يمكن إنجاز ذلك؟ سؤالٌ محوري تصعبُ الإجابة عليه، لكني على يقين أن شبابنا المنخرط في هذا الحراك قد اكتسب من الخبرة ما يؤهله أن يتلمّس الطريق السليم ولو عن طريق التجربة والخطأ. لا يوجد حلّ جاهز، فالتشوّهات التي أحدثتها المرجعيات الفلسطينية ليست سهلة الإصلاح، والوضع اللبناني معقد ومأزوم، لكنّ الحل ممكنٌ إذا أحسنّا إدارة التحرك. لذا ألفت نظر المعنيين إلى التالي:

- نجاح التحرّك بأن يتحوّل إلى مسار نضالي طويل النَّفَس يصبّ في المصلحتَين الوطنيتين الفلسطينية واللبنانية. ويتطلّب الأمر متابعة جهود تشكيل الإطار الناظم لهذا التحرك، بعيداً عن هيمنة المرجعيات الفلسطينية القائمة؛ ومن الحكمة أن يكون هذا الإطار جامعاً لكل الفئات الشعبية في كل المخيمات وخارجها، ومستفيداً من جميع الكفاءات المتوفرة، وإيجاد شكل مناسب لقيادة جماعية درءاً لمخاطر التفرد بالقرار والأهواء الشخصية، لضمان استقلالية التحرك لا بد من الاعتماد على التمويل الشعبي لتغطية المصاريف عند الضرورة.
- العالم لا يحترم الضعفاء ولا يكترث لهم .... وحقنا وعدالة قضيتنا أكبر مصدر لقوتنا. بالنسبة إلى اللاجئين يمثل التمسك بحق العودة والنضال من أجله مصدراً رئيساً لقوة المطالبة بحق العيش الكريم في البلد المضيف، وبدون ذلك سيتم التعامل معنا باستهتار. لنتذكر أن تفريط «أوسلو» بحق العودة قد أدّى إلى تضييق جميع الدول العربية الخناق على اللاجئين الفلسطينيين العاملين لديها.
- تشتيت جهود اللاجئين في اتجاهات متعددة إضعافٌ للتحرك وحرفٌ للأنظار عن القضية الجوهرية. من هذا المنطلق، يمكن اعتبار طرح موضوع اللجوء (تتم الهجرة بناءً على المهن والاختصاصات التي يحتاج لها البلد) إلى بلدٍ ثانٍ غير مناسبٍ من حيث التوقيت والشكل، مع التأكيد أن السعي وراء العيش الكريم وفُرصٍ أفضل حقٌ فردي لا جدال فيه.

آن أوانُ خروج المخيّمات من القمقم، والاستعداد لخوض نضالٍ متعدد الأبعاد وطويل الأمد، وهذا لا يتم إلا بتنظيم عالي المستوى، واعٍ وعقلاني وهادف ومُبرمج.

* كاتب وباحث فلسطيني

تقرير

تأكيدات شبه رسمية لعملية تفاوض بين عمّان وتل أبيب حول الأسرى الأردنيين في سجون العدو، والهدف غالباً هو أن يكمل الأسرى محكومياتهم في السجون الأردنية، في سيناريو سبق تجريبه. لكن الأسماء المطروحة هذه المرة تثير شكوكاً حول التوقيت والهدف

مفاوضات «هادئة» حول الأسرى الأردنيين في إسرائيل:

نحو صفقة لنقل السجن؟

تدور الصفقة حول نقل الأسرى إلى السجون الأردنية لإكمال محكومياتهم فيها (أ ف ب)

عمّان ــ **أسماء عواد**

خلال الاحتجاجات الشعبية في العاصمة الأردنية عمّان نهاية العام الماضي، كان مهدي صالح، أبو صدام، يقف وسط الجموع المحتشدة بالقرب من الدوار الرابع، حيث دارة رئاسة الوزراء، حاملاً ما هو بعيد عن الشعارات المرفوعة في شأن المطالب الاقتصادية والاجتماعية. كان صالح يرفع صورة ابنه محمد، أصغر أسير أردني في سجون العدو الإسرائيلي. بعد أيام، أعلن الأب نيّته خوض الإضراب الثالث عن الطعام أمام وزارة الخارجية، ومطلبه التنسيق له لزيارة ابنه الأسير منذ 2013/3/15، والبالغ 15 عاماً ونصف آنذاك. إضراب أبي صدام استمر 24 ساعة قبل أن تستجيب «الخارجية» وترتب زيارة هي الثالثة خلال الاعتقال.

محمد مهدي صالح واحد من أصل 21 أسيراً أردنياً في السجون الإسرائيلية حتى الآن. القائمة المقتضبة التي حصلت عليها «الأخبار» من «اللجنة الوطنية للأسرى والمفقودين الأردنيين في المعتقلات الصهيونية»، المنبثقة عن النقابات المهنية الأردنية، تشير إلى سبعة أسرى تراوح محكومياتهم بين 67 مؤبداً و36 عاماً، وكلهم أُسروا بعد انتفاضة الأقصى التي انطلقت سنة 2000. أما الآخرون، فمنهم اثنان شارفت أحكامهم على الانتهاء بحلول العام المقبل، إضافة إلى أربعة موقوفين، آخرهم شابة اعتُقلت قبل أيام وهي في طريقها إلى المملكة.

ما تناقلته الصحافة المحلية يدور حول 5 أو 6 أسرى يجري التفاوض لنقلهم من سجون العدو إلى السجون الأردنية، وأبرزهم عبد الله البرغوثي، وهو صاحب أطول حكم في التاريخ بمؤبد مكرر 67 مرة إضافة إلى آلاف السنوات. مع ذلك، تنفي عائلة البرغوثي أي تواصل معها بخصوص صفقة من أي نوع، مع أن مصادر تشير إلى حوار مفتوح مع البرغوثي نفسه، وأن من يقود التفاوض مع الأسرى دبلوماسيون أردنيون يعملون في السفارة لدى تل أبيب. يبدو شبه مستحيل قبول فكرة نقل قائد بحجم البرغوثي خارج سجون الاحتلال؛ فهو يمثل خليفة المهندس الشهيد يحيى عياش، وكان المسؤول المباشر عن «كتائب القسام»، الذراع العسكرية لحركة «حماس» في الضفة المحتلة، ونقله إلى المملكة يمثل إفراجاً ضمنياً عنه حتى لو كان تحت الحراسة المشددة. لذلك، يمكن تفسير الزج باسمه في مثل هذا السياق على أنه يندرج ضمن لعبة الضغوط بين المقاومة الفلسطينية والإسرائيليين. وإن كانت التفاهمات بين الطرفين أدت إلى فرض اسم البرغوثي في أي صفقة مقبلة، يكون العدو قد رأى في إخراجه إلى الأردن، التي يحمل جنسيتها، حلاً أفضل من الإفراج عنه إلى غزة أو خارجها.

هنا يبرز السؤال: هل تستطيع عمّان حمل ملف مثل البرغوثي و«حماس» من جديد، ولا سيما بعد إغلاق مكاتب الحركة في المملكة، ومغادرة أعضاء مكتبها السياسي، وحتى الانفصال التنظيمي عن «الإخوان المسلمون» الذين كانت الحركة تشكل عبرهم تيارها الأكبر؟ هذا السؤال ينطبق أيضاً على محمد الريماوي، وهو أحد أعضاء خلية «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» التي اغتالت الوزير الإسرائيلي رحبعام زئيفي، رداً على اغتيال الأمين العام للجبهة أبو علي مصطفى عام 2001.

> ثمة مخاوف من اقتصار الصفقة على من شارفت محكومياتهم على الانتهاء

«الخارجية» تناور هذه المرة، وإن أبدت تكتماً شديداً على الموضوع، خصوصاً مع أسماء كبيرة وحساسة في الحركة الأسيرة وذات محكوميات عالية. في هذا السياق، يقول فادي فرح، وهو مقرر «اللجنة الوطنية للأسرى والمفقودين»، لـ«الأخبار»، إن هناك تواصلاً مع الأسرى وذويهم بخصوص نقلهم، وإن كانت الوزارة لم تصرح بذلك. وعن رأي اللجنة، يقول فرح: «الأصل أن يخرج أولئك الأسرى ويعودوا كأبطال مكرمين، فهم لم يخرقوا أي قانون أردني، ومارسوا حقهم الطبيعي في المقاومة، ومكانهم ليس السجن».

تواصلت «الأخبار» مع مهدي صالح، والد الأسير محمد، فقال إن تعامل «الخارجية» معه اختلف منذ مدة، وإن هناك تجاوباً مع مطالبه. وكان أبو صدام قد تمكن من زيارة ابنه بعد الإضراب عن الطعام. وبينما لم يلتق في أول زيارتين أي ممثل عن السفارة الأردنية لدى تل أبيب، فإنه خلال الزيارة الأخيرة (بداية العام الجاري) التي كانت 24 ساعة، نقلته سيارة السفارة من جسر الملك حسين إلى سجن النقب الصحراوي، وأعادته في اليوم نفسه بعدما تمكن من لقاء ابنه 40 دقيقة، كما أخذ صورة معه بحضور مندوب السفارة. ويضيف أبو صدام أنه يراجع «الخارجية» دورياً، وهناك وعود بزيارة كل ستة أشهر، وأنه بانتظار الترتيبات لزيارة جديدة.

مع ذلك، تكمن إشكالية معظم الأسرى الأردنيين في حملهم هويات السلطة الفلسطينية و«كرت إحصاء الجسور» (الأصفر)، بمعنى أنهم مواطنون أردنيون وفلسطينيون في الوقت نفسه، وهو ما يخلط الأوراق، علماً بأن ثلاثة أسرى أردنيين سبق أن انتقلوا إلى سجون المملكة ضمن صفقة تبادل بين حزب الله وإسرائيل عام 2008، لكنهم أمضوا أقل من عامين قبل الإفراج عنهم، وهذا أمر لا يمكن أن تقبله إسرائيل مثلاً مع البرغوثي أو الريماوي، أو أيٍّ من أصحاب المحكوميات العالية. لكن ربما يلاقي قبول نقل مكان سجن الأسرى ترحيباً لدى ذوي الأسرى مِمَّن لا يحملون هويات فلسطينية، ويتعذر عليهم الضغط على «الخارجية» للحصول على حق في الزيارة على الأقل، خاصة بعدما أخفقت الضغوط الشعبية في إحراز أي تقدّم أيام «حادثة السفارة» التي كانت فرصة لعقد صفقة جيدة. ولعلّ هذا تحديداً هو ما يثير السؤال حول توقيت المفاوضات الحالية، خصوصاً في ظلّ الأزمة المستمرة في القدس، واقتراب بتّ ملاحق «اتفاقية وادي عربة» الخاصة بأراضي الباقورة والغمر في تشرين الأول/ أكتوبر المقبل. كما أن ثمة أسئلة حول موعد الإفراج عن المنقولين، وإمكانية احتجازهم مع السجناء الجنائيين، وخطر فقدانهم الهوية الفلسطينية. وعلى رغم تلك الأسئلة المقلقة للأسرى وذويهم، فإن الخيبة الكبرى ستكون إن اقتصرت الصفقة على من شارفت محكومياتهم على الانتهاء.

سوريا

أردوغان في موسكو غداً

«الآلية الأمنية» تنطلق شرقي الفرات

يصلُ الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إلى روسيا غداً، في زيارة «طارئة» استوجبتها التطورات الأخيرة في الشأن السوري عامة، وفي إدلب وريف حماة الشمالي بشكل خاص. لم ينتظر أردوغان إلى حين انعقاد القمة الثلاثية التي يفترض أن تجمعه بنظيريه، الروسي فلاديمير بوتين والإيراني حسن روحاني، ضمن صيغة «أستانا» (11 أيلول المقبل)، فحجز موعداً «قريباً» في «الكرملين»، يأمل من خلاله تكريس تفاهمات بين بلاده وروسيا حول «خفض التصعيد» في إدلب ومحيطها، بما يشمل «مخرجاً» ينهي حصار نقطة المراقبة التركية في ريف حماة الشمالي، ويحيّد احتمال حصار نقاط أخرى مستقبلاً.

موقف أنقرة من التطورات الميدانية الأخيرة، ومن خَلفه سلوك الفصائل المسلّحة التي لا تخرج عن طاعتها، يُرجِّح أن يكون سقفُ ما يمكن أردوغان تحصيله من «قمة موسكو» مهلة زمنية جديدة (محدودة) لتنفيذ بنود «اتفاق سوتشي»، ولا سيما تفكيك «هيئة تحرير الشام» وفتح الطريقين الدوليين (حماة - حلب، اللاذقية - حلب). وكان يُرجّح أن يترك حسم هذه النقاط إلى قمة ضامني «أستانا» الثلاثية، وخصوصاً الجدول الزمني اللازم لتطبيقها، وفق ما أوضحت مصادر ديبلوماسية (غير سورية) مواكبة لكواليس «أستانا» في حديث إلى «الأخبار» (راجع «الأخبار» الأربعاء 21 آب 2019). غير أن وقائع الميدان عجّلت فتح هذا النقاش، ووضعت أنقرة أمام خيارات صعبة، خاصة مع استمرار الجيش السوري في حشد قواته في محيط خان شيخون، مع خريطة أهداف مرحلية تمتد على طول الطريق الدولي حماة - حلب. وتُضاف تعقيدات ملف إدلب إلى خطط التعاون الأميركي - التركي في شرقي الفرات، لتزيد صعوبة المحادثات الروسية - التركية المرتقبة، إذ لا تريد أنقرة (ولا تستطيع حالياً) خسارة التوازنات التي أرستها تفاهمات «أستانا»، لحساب الخطط المشتركة مع الأميركيين في شرقي الفرات، ولا سيما أن انهيار «اتفاق أستانا/ سوتشي» في إدلب، بشكل كامل، ستكون له تبعاته السلبية على مصالح أنقرة ونفوذها في الشمال السوري.

> يفترض أن يتولّى المجلسان العسكريان في تل أبيض ورأس العين مواقع «الوحدات» الكردية

بالتوازي، تجهد واشنطن في تقديم «عرض مقنع» لأنقرة، كمرحلة أولى من اتفاق «المنطقة الآمنة» وفق الوصف التركي، أو «الآلية الأمنية» بلغة البيانات الأميركية الرسمية. فمع إعلان «قوات سوريا الديموقراطية» استعدادها للعمل «من أجل نجاح الجهود المبذولة لتحقيق التفاهم أو التوافق مع الدولة التركية»، ضمن الخطط المنسّقة مع الجانب الأميركي، كان أول من أمس موعداً لـ«الحلقة الأولى» من مسلسل «الآلية الأمنية»، إذ حلّقت طائرات مروحية تقلّ ضباطاً أميركيين وأتراكاً فوق المناطق الحدودية التي يفترض أن تغطيها «المرحلة الأولى» من التفاهمات، لرصد عمليات ردم الأنفاق وإزالة السواتر الترابية والتحصينات العسكرية، في موازاة مواكبة الدوريات الأميركية البرية لانسحاب مقاتلين يرفعون أعلام «وحدات حماية الشعب» الكردية من محيط بلدة رأس العين، بعد تسليم نقاطهم لآخرين يتبعون «مجلس رأس العين العسكري»، وذلك على رغم أن العناصر من الطرفين كانوا يعملون تحت قيادة «قسد».

وبحسب ما نقلت شبكة «بلومبيرغ» عن مسؤولين أتراك، فإن الاتفاق بين أنقرة وواشنطن ينص على تنفيذ «دوريات مشتركة» في المناطق الممتدة بين رأس العين وتل أبيض، وبعمق يصل إلى حدود 15 كيلومتراً. كما يتضمن إنشاء 4 نقاط تركية بعد انسحاب «الوحدات» الكردية ومصادرة الأسلحة الثقيلة، على أن تقوم طائرات مسيّرة تركية بعمليات الاستطلاع فوق المنطقة. وعلى حدّ قول المسؤولين للشبكة، فإن الاتفاق يجب أن يسمح للجيش التركي بدخول شمال شرق سوريا من «دون إطلاق رصاصة» (راجع «الأخبار» الأربعاء 16 كانون الثاني 2019). وفي المقابل، نقلت أوساط إعلامية مقرّبة من «قسد» تصريحات منسوبة إلى المتحدث باسمها، مصطفى بالي، قال فيها إن نقاط المراقبة التركية المفترضة ستكون خارج الأراضي السورية لا داخلها، وإن الدوريات التركية لن تكون «بشكل دائم ودوري». وتشير المعلومات المتوافرة إلى أن ترتيبات الاتفاق الأميركي - التركي من الجانب السوري ستتضمن تقسيم المنطقة بين رأس العين وتل أبيض إلى 6 قطاعات (3 تتبع كل منها)، على أن تتم إدارتها من قبل المجالس العسكرية المحلية (راجع «الأخبار» الأربعاء 10 تموز 2019). وكان الجانب الأميركي قد اجتمع مع قيادة تلك المجالس قبل أيام لتنسيق العملية، وسط تأكيدات من قِبَله بأن «الآلية الأمنية» ستمنع «أي هجوم غير منسّق».

(الأخبار)

يُرجّح أن يكون سقفُ ما يمكن أردوغان تحصيله من موسكو مهلةً محدودة لتنفيذ «سوتشي» (أ ف ب)

تقرير

أكبر هجوم باليستي على جيزان

أعلنت القوة الصاروخية في الجيش اليمني واللجان الشعبية، أمس، تنفيذ هجوم واسع بـ10 صواريخ باليستية من نوع «بدر 1» على مواقع عسكرية سعودية في جيزان جنوب المملكة. ووصف المتحدث باسم القوات المسلحة، العميد يحيى سريع، الهجوم بأنه الأكبر بصواريخ باليستية متوسطة المدى، موضحاً أنه استهدف مرابض الطائرات الحربية والـ«أباتشي» في مطار جيزان الإقليمي ومواقع عسكرية في جيزان، متحدثاً عن «سقوط عشرات القتلى والجرحى من الجيش السعودي». وأشار إلى أن العملية «تأتي رداً على جرائم العدوان وحصاره المستمر»، متوعّداً النظام السعودي بـ«عمليات أكبر وأوسع في حال استمر عدوانه وحصاره». وسبق الهجومَ الباليستي بساعات تنفيذ سلاح الجو المسيّر عملية واسعة بعدد من طائرات «قاصف 2k» ضد «أهداف حيوية» في قاعدة الملك خالد الجوية في خميس مشيط في عسير جنوب السعودية. ووفقاً للمتحدث العسكري، فإن العملية استهدفت مبنى الاتصالات العسكرية في القاعدة، حيث «كانت الإصابة دقيقة ومباشرة».

(الأخبار)

مقالة

الدلالات الخطيرة لتصريحات أيمن عودة

مجد عبد الرحيم*

مما لا شك فيه أن التصريح الذي أدلى به عضو «الكنيست»، رئيس «القائمة العربية المشتركة» أيمن عودة، لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، حول استعداد قائمته لتسمية رئيس «أزرق أبيض»، الجنرال بيني غانتس لمنصب رئاسة الوزراء في إسرائيل، عشية صدور نتائج الانتخابات، إن أبدى الأخير إشارات إيجابية نحو فلسطينيي الـ48، وأيضاً جاهزيته الكاملة للمشاركة الفعلية في الائتلاف الحكومي الذي يرغب غانتس في تشكيله من الأحزاب الصهيونية المصنفة وفق الرؤية الإسرائيلية كأحزاب يسار ووسط، في حال استجاب لجملة من المطالب الاجتماعية - الاقتصادية المرتبطة بحياة الفلسطينيين، لهو ضرب من ضروب التيه السياسي وفقدان البوصلة.

على ما يبدو، فإن السيد عودة ليس بالساذج إلى درجة أن يتوقع مشاركة القائمة في الحكومة المقبلة بفعل تصريحاته، بقدر ما أظن أنه أراد لها أن تسجل اختراقاً تكتيكياً على مستويين: الأول كشف زيف الأحزاب الصهيونية من يسار ووسط وادعاءاتها وثقافتها السياسية في كل ما يتعلق بزعمها مسعاها لتحقيق الشراكة والمساواة التامة مع الجماهير العربية في فلسطين. أما الثاني، فمرتبط مباشرة بفلسطينيي الـ48 العازفين عن المشاركة في الانتخابات، وقد اقتصرت مشاركتهم في الانتخابات الماضية على 49%، وهو ما يودّ عودة تغييره عبر اللعب على وتر القضايا المطلبية، على أمل أن تشكل دافعاً لقطاعات جديدة للإدلاء بأصواتها، ورفع نسبة المشاركة إلى ما يقارب 65% كما يطمح.

في الواقع، فإن تصريح عودة، بغض النظر عن تأثيره المباشر، يُعتبر في مفاهيم السياسة إعلان توجيهات، الأمر الذي يجعله أكثر خطورة على المدى الاستراتيجي. وإن كان ما افترضناه من أهداف تكتيكية أراد تحقيقها صحيحاً، يمكننا القطع بأن أياً منها لم يحقق غايته. فالأحزاب الصهيونية، وفي مقدمتها صاحب العلاقة «أزرق أبيض»، رفضتها، معللة ذلك بالموقف التقليدي للأحزاب الصهيونية التي ترفض أي شراكة مع أي حزب غير صهيوني لا يعترف بالحق التاريخي لليهود في فلسطين. وفي ما عدا بنيامين نتنياهو الذي سارع إلى توظيف تصريح عودة لمصلحته، ببعث الحمية أكثر في جمهور ناخبيه اليمينيين، فإن الإعلام العبري تعاطى مع التصريحات كخبر عابر، ولم يتوقف عندها كثيراً، ما أفقدها أي تأثير محتمل في الرأي العام في (إسرائيل)، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من استطلاعات الرأي التي تلت تصريحات عودة مباشرة، ولم تظهر أي تغيير يذكر على خريطة الأحزاب وقوتها مقارنة بالاستطلاعات الفائتة. وهو ما ينسحب على قوة «القائمة المشتركة» التي راوحت مكانها (11 مقعداً)، بما عناه ذلك من إخفاق عودة في بعث الحماسة في أوساط فلسطينيي الـ48 بتصريحاته التي أتمنى أن يعاقبه الفلسطينيون عليها ويقاطعوا الانتخابات.

أعتقد جازماً بأن السيد عودة قد فاته أن على أي تكتيك سياسي مُتبع أن يعكس مهام المرحلة الراهنة بدقة، بناءً على التحليل للواقع الملموس، وبما يضمن خدمته الهدف أو البرنامج العام والثابت والاستراتيجي، المتمثل هنا في تأكيد الهوية الوطنية والقومية لأبناء شعبنا في فلسطين، واللحمة مع باقي تجمعات الشعب العربي الفلسطيني في الوطن والشتات، ووحدة الهدف والمصير. ما دون ذلك يعتبر انتهاكاً صارخاً، فإعلان التوجهات الذي أدلى به للصحيفة العبرية هو تحول استراتيجي في الخطاب السياسي المجمع عليه بين القوى الوطنية في فلسطين الـ48، ومن ضمنها الأحزاب المشاركة في انتخابات الكنيست، التي إن افترضنا جدلاً تفهّمنا لمشاركتها في

> عودة ليس بالساذج إلى درجة يتوقع فيها مشاركة فلسطينية في حكومة العدو

الانتخابات، كتكتيك سياسي هدفه خدمة الجماهير العربية والدفاع عن مصالحها في وجه سياسات التمييز والإقصاء كما تقول هذه الأحزاب، فإنه من المؤكد أننا لن نكون قادرين مطلقاً على فهم التغيير الجذري في خطابها السياسي بداعي التكتيك.

حتى إن ظلّ هذا الخطاب صرخة عابرة في فضاء المستحيل، فعلى الثوابت لا يمكن قبول المساومة، لأنها في هذه الحالة هي وجه الهزيمة، وإقرار ضمني بالواقع المجافي، والاستسلام له بحجة موازين القوى المختلّة لمصلحة الطرف الآخر. وإلا كيف بإمكاننا قراءة الموقف الذي عرضه عودة؟ كيف بإمكاننا قراءة تصريح بهذا الوزن، يقبل فيه الشراكة المبدئية مع الأحزاب الصهيونية التي منذ إنشاء «أحباء صهيون» في 1881 حتى اليوم خططت ونفذت سياسات إحلالية اقتلاعية ضد شعبنا العربي الفلسطيني؟ كيف يتوقع منا السيد عودة أن نتواطأ، ولو نظرياً، مع فكرة أن لدولة الاحتلال حكومة تحظى بالشرعية، كأن مشكلتنا معها مختزلة في الشق الاجتماعي ـــ الاقتصادي وليست سياسية، وكأنها ليست المسؤولة والسبب الأول للنكبة وما تبعها من نكسة، وما كان قبلهما وتواصل بينهما واستقر سياسةً من بعدهما إلى الآن، من ظلم وإجحاف تاريخيين بحق الشعب العربي الفلسطيني، وكرّسته كمعاناة مزمنة سياساتُ حكومات الاحتلال المتعاقبة، من تشريد ولجوء وسلب للأرض وانتهاك للكرامة وتدمير للشجر والحجر، ومن إقامة لنظام الأبرتهايد في الضفة المحتلة، والتهويد للقدس، والحصار والتجويع في قطاع غزة، والإقصاء والتهميش لفلسطينيي الـ48؟

ألا تدرك يا سيد عودة أن تكتيك السياسي إن قُدِّر له أن يخدم أحداً فإنه لن يخدم سوى الاحتلال ومنظومته الفكرية والسياسية التي تزعم أنها «ديموقراطية»، وسيعمل على المساهمة في تمويه طابعها الإثني أمام العالم. لا أخفيكم سراً: إن فكرة جلوس وزراء فلسطينيين في مجلس الوزراء الإسرائيلي تبعث في أوصالي القشعريرة، فكيف إن تخيّلنا هذا المجلس بحضورهم يناقش مشاريع وقرارات تندرج ضمن السياسات المعهودة من هدم للبيوت، ومصادرة للأراضي، وحملات اعتقال في الضفة، وتهويد للقدس وطرد لأهلها، وتضييق للخناق على القطاع، وبناء للمستوطنات والجدران، وشنّ للعمليات العسكرية ضد الضفة والقطاع ولبنان وسوريا والعراق والسودان، وربما اليمن وإيران، والقائمة دوماً مفتوحة؟

خلاصة القول: تصريح أيمن عودة خطأ استراتيجي وخطير للغاية، ولا ينمّ عن فطنة سياسية، وفي كل الأحوال، لا يمكن القبول المبدئي بمثل هذه التصريحات من زعماء سياسيين في فلسطين بمستوى عودة، وتسويغها على أنها مناورة سياسية مشروعة. فالمساومة مشروعة على المتحول لا الثابت. إن كل ما من شأنه ضرب الإجماع الوطني بين فلسطينيي الـ48، وتقويض اللحمة بين التجمعات الفلسطينية على اختلاف أماكنها، والتماهي مع سياسات دولة الاحتلال لتذويب الهوية العربية لفلسطينيي الـ48 بهدف أسرلتها وفصلها عن امتدادها الطبيعي، هو أمر غير مشروع ومرفوض وطنياً وقومياً، ولا يستقيم مع حقيقة أن فلسطينيي الـ48 مركّب أصيل من مركّبات الشعب العربي عموماً والفلسطيني على وجه الخصوص، يتشاركون همومه وأهدافه وطموحاته التاريخية العادلة والمشروعة.

*** اسم مستعار لأسير فلسطيني معتقل في السجون الإسرائيلية منذ 2001.**

مصر

من القاهرة إلى أسوان: إفراغ البلاد من أهلها

تفرض الدولة المصرية مشاريعها بالقوة على المواطنين. إذ تُجبر السكان على نقل أعمالهم أو تغيير أماكن إقامتهم وفق خططها من دون مراعاة لظروف كل منطقة، بل مع تهديدها باستخدام الإجلاء بالقوة في حال الرفض

منذ استطاع أهل جزيرة الوراق التصدي للدولة، وهي تحاصرهم (من الويب)

القاهرة ـ الأخبار

أنهت الدولة المصرية، قبل أشهر قليلة، عملية إجلاء أصحاب المساكن العشوائية والورش في المنطقة المحيطة بالتلفزيون المصري في قلب العاصمة القديمة القاهرة، المعروفة باسم «مثلث ماسبيرو»، التي تخطط لتحويلها إلى وسط تجاري وسكني بأبراج فارهة مطلّة على النيل. ولذلك، خيّرت سكانها الأصليين ما بين الانتقال إلى شقق مستأجرة في المكان نفسه، أو الحصول على مساكن أخرى في المناطق التي أنشئت لسكان العشوائيات. ومَن قبل الاستئجار، سيكون عليه سداد المال للحكومة، أما الآخرون فليس لهم الحق في توريث الشقق لأبنائهم أو إعادة بيعها مستقبلاً.

يأتي ذلك ضمن سياسة الدولة للاستفادة من جميع الأراضي التي

> **أغلب المشروعات التي تريد الحكومة أو الجيش إنشاءها «سياحية»**

شغلتها العشوائيات لسنوات، خاصة الموجودة في المناطق التي يمكن استغلالها. وهي، في تنفيذ ذلك، تعتمد على الردع والتخويف، مستخدمةً الأجهزة الأمنية في القمع، ومُهدِرة حقوقاً رسّخت للمواطنين، ليس بمرور سنوات إقامتهم على هذه الأرض فقط، بل بسبب حصول عدد كبير منهم على أوراق رسمية تثبت ملكيّتهم لها. حتى عندما حاولت الحكومة هدم منازل في جزيرة الوراق قبل عام، واشتبكت «الداخلية» مع الأهالي، لم يستطع الأمن مواجهة الناس الذين سقط منهم قتيل، فاشعلوا النيران في سيارات للشرطة. ومنذ ذلك الوقت، لا تزال الدولة تحاصرهم بممارسة ضغوط على ما يُسمح بدخوله إلى الجزيرة وما لا يسمح، وسط سعي متواصل لإخلاء الجزيرة وتنفيذ مخطط لتحويلها إلى مركز تجاري وسياحي في قلب النيل.

ثمة منطقة ثالثة تسعى الحكومة إلى استغلالها، هي سور مجرى العيون التي تقع على بعد أقل من خمسة كيلومترات من قلب القاهرة. هذه المنطقة الأثرية المعروفة بأنها مكان للمدابغ الخاصة بالجلود، قررت الحكومة تغيير طبيعتها وهدم المدابغ فيها وإزالة المنازل منها لتحويلها إلى مزار سياحي، مع نقل المدابغ وأصحابها إلى منطقة الروبيكي. وبالسياسة نفسها، أُجبر العمال على التوقف عن العمل حتى قبل تسلّمهم المدابغ الجديدة، وقُطعت عنهم المياه والكهرباء لفرض الإمر الواقع عليهم. وفوق ذلك، لم تُوفّر لهم أماكن بديلة، وحتى المنطقة المخصصة لهم في الروبيكي والبعيدة عن الموقع الحالي لم يجر تخطيطها على نحو يسمح باستيعاب جميع الورش، ما يعني أن عدداً منهم سيخسر مصدر رزقه. أكثر من هذا، لم تدافع الحكومة عن أصحاب الورش البسيطة الذين يحاولون مواجهة كبار التجار، بل انحازت إلى رجال الأعمال عبر تدريب عمالهم على المعدات الحديثة ونقلهم أولاً إلى الروبيكي، مقابل منحها تسعة أشهر فقط لعمّال الورش الصغيرة الذين لا يجيدون الاشتغال بالمعدات الحديثة. واشترطت على العشرات من هؤلاء، وهم لا يملكون سجلات ضريبية، تقديم الأوراق الرسمية للحصول على مدابغ بديلة. وبذلك، سينتهي المطاف بعشرات الأسر إلى رصيف البطالة بسبب قرارات غير مدروسة.

بالانتقال إلى الأقصر، لجأت الحكومة إلى الشرطة لهدم المنازل الموجودة على المسار الخاص بطريق الكباش، وهو المشروع المُعطّل منذ عام 2010. واستُكمل المخطط بإزالة جبرية للمنازل التي رفض أصحابها إخلاءها، في وقت توصّلت فيه الحكومة مع الكنيسة الموجودة في المسار نفسه إلى اتفاق يرضي القائمين عليها، وهو ما لم يحصل عليه أصحاب المنازل الذين خرج بعضهم من دون تعويضات. حتى الذين صُرفت لهم تعويضات، رفضت الحكومة رفع مقدارها بعد ارتفاع أسعار الأراضي، بل أبقت المبالغ كما هي منذ سنوات، ما سبّب صداماً مع الأهالي، خاصة أن المبالغ غير مناسبة لهم، ولا تمكّنهم من شراء منازل تضاهي منازلهم التي هُدمت.

أما في أسوان، فتسعى الحكومة إلى إسقاط حق العودة عن النُّوبيّين الذين هُجّروا قسراً أثناء بناء السد العالي وتعلية خزان أسوان، مع الاكتفاء بتعويضهم مالياً من أجل إسكات أي أصوات معارضة لمشاريع يسعى الجيش إلى إقامتها على الأراضي التي كان يأمل الأهالي عودتهم إليها، والآن سيجري استغلالها سياحياً. وترى الحكومة أن التعويضات «عادلة»، وهي توفير أراضٍ زراعية بديلة من تلك التي تركها النُّوبيّون جبراً في مناطق أخرى، على أن يكون التسليم تباعاً اعتباراً من العام الجاري، علماً أنّ سعر الفدان الواحد قُدّر بـ25 الف جنيه (1500 دولار).

تونس

الزبيدي وطموح الرئاسة: حدود سياسيّي بن علي

في اول ظهور إعلامي مهمّ له، اكتشف التونسيون صورة باهتة للمرشح الرئاسي عبد الكريم الزبيدي. كانت مخفيّة طوال اعوام تولّى خلالها مسؤولان وزارية. صورةٌ تلقي ظلالاً من الشكّ حول جدّية منافسته في الانتخابات التي ستنعقد بعد أقلّ من شهر، وحظوظه في التقدم فيها

حبيب الحاج سالم

قبل أيام، حلّ وزير الدفاع التونسي المستقيل، عبد الكريم الزبيدي، ضيفاً على برنامج تلفزيوني من بين الأكثر مشاهدة في البلاد. منذ انطلاق مسيرته السياسية قبل ثلاثة عقود، لم يظهر الزبيدي إعلامياً في لقاء حواري مشابه. لذلك، كانت تلك فرصة لاختبار قدراته الخطابية وتقييم برنامجه. جرى الحوار المباشر تحت أعين المشاهدين الذين رأوا الزبيدي سابقاً وهو يتلعثم، ويتلقى توجيهات من مساعدين له عند تقديمه ملف ترشحه بداية هذا الشهر. عملياً، ظهرت على الزبيدي خلال الحوار العلامات السابقة نفسها، فقد بدا عاجزاً عن تكوين جمل كاملة، وسادت حديثه فترات صمت حرجة توجّه خلالها بانظاره نحو الفراغ، ولم يكن إلى جانبه أحد هذه المرة لإنقاذه. عانى الرجل من الارتباك، على رغم خلوّ الجوّ من الضغط الذي اعتادت مقدمة البرنامج تسليطه على ضيوفها، حيث تعاملت معه بليونة، وكانت في أحيان كثيرة تحاول إكمال جمله وسدّ فراغات إجاباته، أو حتى اقتراح/تخمين إجابات عن أسئلتها.

من ناحية المضمون، ركز المرشّح على نقطتين: خلق مسافة من «حركة النهضة»، وإظهار تأثره بشخصية الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي. حول النقطة الأولى، أظهر الزبيدي موقفه السلبي من «النهضة»، مُذكّراً بأحد وعوده الانتخابية الخمسة التي أعلنها سابقاً، وهو الكشف عن «الجهاز السري» المزعوم الذي تديره الحركة، وإقامة رابط بينه وبين اغتيال الزعيمين اليساريَّين شكري بالعيد ومحمد البراهمي. إعلان العداء لـ«النهضة» ليس أمراً خاصاً بالزبيدي، فهو قاسم مشترك بين أغلب المرشحين الرئاسيين الذي يصنفون أنفسهم ضمن «العائلة الوسطية»، لكن الأمر في حالته مختلف قليلاً. بعد تلميحه إلى وجود ارتباط بين الحركة والاغتيالين، عاد الزبيدي ليتحدث عن إعجابه بـ«سياسة التوافق» التي صاغها قائد السبسي، والتي على أساسها شُكّلت حكومة مع الإسلاميين، وتحدث عن فترة تولّيه وزارة الدفاع في حكومة ترأسها «النهضوي» حمادي الجبالي، من دون أن يبدي تحفظات عليها، على رغم أن الاغتيالين وقعا خلال حقبة إدارتها للبلاد. قد يمثل ذلك مفارقة منطقية، لكن الزبيدي ليس صاحب هذه المعادلة، بل ورثها عن الرئيس الراحل الذي كانت له القدرة على إلقاء اتهامات تجاه «النهضة» والتشكيك في نياتها والتحالف معها في الوقت نفسه. خلال الحوار، عمل الرجل على إظهار ولائه للسبسي، لا بوصفه زعيماً سياسياً

> **لا يزال الزبيدي يتصرف كإداري، ولا يتقن التوجه إلى الرأي العام**

فقط، بل أيضاً باعتباره شخصاً كان بمثابة «الوالد أو الشقيق الأكبر»، إلى درجة تصريحه بأنه سيحمل معه صورته ليضعها على مكتبه في حال انتخابه رئيساً.

حدود النموذج

استقى الباجي قائد السبسي أسلوبه في إدارة العلاقات والحديث، من «عزّابه» السياسي، الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة. عندما وصل بورقيبة إلى السلطة بعد استقلال البلاد، كوّن حكوماته من شبان كان أغلبهم في بداية عقد الثلاثينيات، ومن بينهم قائد السبسي، وشكّل شخصيتهم السياسية عبر توجيهاته اليومية لهم وخطاباته الطويلة، فحملوا بصمته طوال مسيرتهم لا

من مدينة قابس جنوب غربي تونس (أ ف ب)

ينطبق الأمر نفسه على الزبيدي الذي تشكلت شخصيته السياسية زمن زين العابدين بن علي. لا يحمل الرجل أيّاً من صفات الرئيسين الراحلين، فهو لم يخض نضالاً حزبياً طويلاً، ولا يملك قدرات خطابية، ولا يتقن لغة الجسد، ولا يجيد المناورات وتلقف اللحظات السياسية. باختصار، يمثّل الزبيدي نموذج سياسيّي حقبته.

خلال فترة حكمه، عمل بن علي على تصعيد عدد من الوجوه الحكومية الجديدة، ممّن تطغى عليهم النزعة التكنوقراطية. وطوال عقدين ونصف عقد من حكمه، لم يكن كثير من التونسيين يعرفون وزراء الحكومات، لأنهم ببساطة كانوا مُبعدين عن الإعلام والرأي العام وعن الشؤون الحزبية. وكل ما طُلب منهم كان يدور حور التسيير المحكم للإدارة والتخطيط. يمثّل الزبيدي هذا النموذج، ويشهد على ذلك تاريخه، فهو كان أستاذاً جامعياً، ثم عُيّن في مناصب إدارية مختلفة، ثم صار كاتب دولة، وانتهى وزيراً. يوجد كثير من السياسيين على الساحة من أبناء هذا الجيل، وقد جاءت عودتهم القوية بعد انتخابات عام 2014، عندما قرّر قائد السبسي الاستفادة من خصالهم التي من أهمها بُعدهم عن المؤامرات السياسية وإثارة القلاقل. يعمل حتى الآن بعض هؤلاء في مناصب حكومية، لكنهم مغمورون، أما السواد الأعظم منهم فقد فشل في إحياء مسيرته السياسية. أبرزهم كان رئيس الحكومة السابق، الحبيب الصيد، الذي جاء به السبسي ثم أزاحه بعد قرابة العام من دون أن يبدي الأول أيّ مقاومة.

مع هذه الانتخابات، ستظهر حدود النموذج الذي ينتمي إليه الزبيدي، فهو الوحيد من بين جيله السياسي الذي تقدّم لخوض تجربة الانتخابات الرئاسية (فيما الآخرون كانوا يعوّلون دائماً على التعيين ولم يصعدوا عبر الانتخاب). حتى الآن، لا تبدو النتائج إيجابية، إذ إنه لا يزال يتصرف كإداري، ولا يتقن التوجه إلى الرأي العام، ويبدو صعباً على أعضاء حملته وداعميه، الذين كانوا أساساً وراء فكرة ترشحه للانتخابات، تغيير ما راكمته العقود، خلال بضعة أسابيع.

ليبيا

الإنهاك يعقّد مخططات السيطرة على ترهونة وغريان

تزامناً مع إعلان حكومة «الوفاق» نيّتها السيطرة على مدينة ترهونة، أطلقت قوات المشير خليفة حفتر هجوماً على مدينة غريان التي خسرتها قبل شهرين. وتأتي هذه التطورات في ظلّ إنهاك عسكري يعيشه طرفا النزاع قد يحدّ من سقف طموحاتهما تجاه المدينتين الأهم في سياق حرب العاصمة

تُمثّل مدينة ترهونة أهمّ معقل لقوات المشير خليفة حفتر في جنوب طرابلس، لا فقط كمركز لوجستي محصّن بحكم الطبيعة الجبلية للمنطقة، بل كذلك لقوّتها العسكرية المتمثلة بـ«اللواء التاسع» الذي ينتشر على مختلف جبهات العاصمة. لهذه الأسباب، تحاول حكومة «الوفاق»، المسيطرة على أغلب غرب البلاد، استمالة المدينة عبر مفاوضات جوهرها مقايضة الموقف بامتيازات وموارد مادية. محاولاتٌ تبنى فيها الحكومة على تجربة سابقة متمثلة بمهاجمة «اللواء التاسع»، مدينة طرابلس، خلال الصيف الماضي (كان يحمل اسم «اللواء السابع»)، وما أعقب هجومه من قتال امتدّ لشهر، قبل أن ينتهي باتفاق وقف إطلاق نار، بناءً على تلقي مدينة ترهونة وعوداً بتحقيق مطالبها التي شملت إشراكها في الخريطة الأمنية للعاصمة، ودمجها في منظومة الإدارة وتوزيع الريع النفطي. لكن لأشهر لم تتحقق تلك الوعود، ويعود ذلك إلى الريبة التي أبدتها الميليشيات الطرابلسية تجاه نظيرتها من ترهونة، حيث منعتها من التمركز في عدة مواقع جنوب العاصمة، على رغم تكليفها بها من طرف وزارة الداخلية، ما دفعها إلى التحالف مع معسكر حفتر، والمشاركة في هجومه على العاصمة، مع الإبقاء على حدود داخل هذا التحالف، من خلال منع القوات القادمة من شرق البلاد من التمركز داخل المدينة تحسّباً لحصول تطورات مستقبلية.

في الأسبوعين الأخيرين، فتحت حكومة «الوفاق» قناة تواصل مع أعيان ترهونة، وعرضت عليهم الانضمام إلى صفوفها مقابل منحهم حصّة في المناصب الحكومية ودمجهم في أجهزتها الأمنية والعسكرية. لوهلة، بدا كما لو أن المفاوضات تشهد تقدماً، وقد صرّح بذلك مقربون من دوائر الحكم في طرابلس. لكن أمس، خرجت معطيات جديدة تفيد بوصول المحادثات إلى طريق مغلق. إذ أعلن المتحدث باسم «عملية بركان الغضب»، مصطفى المجعي، في تصريح إعلامي، أن حكومة «الوفاق» تجهّز لما سمّاها «المعركة الكبرى» التي «ستبدأ بالهجوم على ترهونة»، موضحاً أن خطة السيطرة على المدينة ستكون مشابهة لما حدث في غريان سابقاً، حيث ستتقدم قوات من خارجها مع تحرك خلايا نائمة تعمل تحت اسم «قوة حماية ترهونة». في المقابل، قال رئيس «مجلس مشايخ ترهونة»، صالح الفاندي، إنهم على «جاهزية كاملة لصدّ أيّ عدوان محتمل». ويصرف النظر عن تصريحات الفاندي، تبدو قوات «الوفاق» عاجزة الآن عن القيام بتحرك مشابه، ويعود ذلك إلى السيطرة الأمنية المحكمة على المدينة، التي تشهد بين حين وآخر اعتقالات وتصفيات للمنشقين، فضلاً عن افتقاد جزء مهمّ من القوة الجوية التي توفرها الطائرات المسيّرة التركية بعد الضربات التي وجّهتها قوات حفتر للمطارات الثلاثة التي تُدار منها. الضعف الجوي لـ«الوفاق» بدا واضحاً في الأيام الماضية، حيث اختفت تقريباً أخبار ضربات الطيران بعدما كانت تحصل يومياً. وقد وفّر هذا المعطى دافعاً لقوات حفتر لأخذ زمام المبادرة، وهو ما تجسّد في إطلاقها أمس هجوماً على غريان، أكبر مدن الجبل الغربي، التي كانت تمثّل معقلها الأساسي قبل أن تخسرها قبل شهرين.

> **افتقدت «الوفاق» جزءاً مهمّاً من القوة الجوية التي توفرها الطائرات المسيّرة التركية**

تركّز الهجوم على توجيه ضربات جوية، أدت إلى سقوط العشرات بين قتلى وجرحى في صفوف قوات «الوفاق»، ما قاد مستشفى المدينة إلى إعلان حالة الطوارئ. ووفقاً لـ«المركز الإعلامي لغرفة عمليات الكرامة»، فإن منطقة غوط الريح، الواقعة جنوب شرق غريان، صارت تحت سيطرة قوات حفتر. كما أن هذه المعلومة ليست مؤكدة، إذ إن «قوة حماية غريان» قالت في بيان إنها تصدّت للهجوم، وعزّزت مواقعها بقوات إضافية مع استمرار الاشتباكات على نحو متقطع. وعلى رغم تفوقها الجوي، تبدو قوات حفتر عاجزة عن دخول غريان، نظراً لضعف قوتها البرية التي تعاني إنهاكاً بسبب تمدّد فترة الحرب وارتفاع تكلفتها البشرية وتوزع المقاتلين على امتداد جبهات واسعة، وأيضاً بسبب عدم وجود تشكيلات مساندة داخل المدينة الجبلية.

السودان

حمدوك إلى «إصلاح العلاقات الخارجية» وتأليف «حكومة كفاءات»

أعلن رئيس الوزراء السوداني المكلف، عبد الله حمدوك، بدء الاتصالات مع الإدارة الأميركية بشأن رفع اسم بلاده من قائمة «الدول الراعية للإرهاب»، مشيراً إلى أن بلاده بحاجة إلى مساعدات خارجية بقيمة ثمانية مليارات دولار خلال العامين المقبلين. وسبق إعلان حمدوك لقاء الأسبوع الماضي في العاصمة الخرطوم بين الوكيل المساعد في الخارجية السودانية، السفيرة إلهام إبراهيم أحمد، والمبعوث الأميركي الخاص بالسودان، دونالد بوث، حيث أكد الأخير «دعم بلاده للحكومة المدنية المقبلة»، لافتاً إلى أن الحوار سيستأنف قريباً بين البلدين.

في ما يخص الحكومة، قال حمدوك إن اختيار الوزراء سيكون وفق المعايير التي وضعتها قوى «إعلان الحرية والتغيير»، وتعتمد بالأساس على الكفاءات، مضيفاً أنه اتفق مع «الحرية والتغيير» على برنامج لثلاثة أعوام، وتابع: «الاقتصاد لا يعمل في فراغ، بل يحتاج إلى بيئة حاضنة، ورأى أنه «لن يكون هناك فرض روشتة (من) الصندوق والبنك الدولي... حجم ديون السودان حوالى 56 مليار دولار، ولذلك لا بد من الوصول أولاً إلى تفاهمات حول فوائد الدين السيادي التي تبلغ ثلاثة مليارات دولار، لأن النظام السابق كان يعجز عن السداد». في غضون ذلك، أكد سفراء الاتحاد الأوروبي لدى الخرطوم استعدادهم للعمل مع الحكومة الجديدة، وذلك خلال لقاء حمدوك معهم أمس، وفق بيان صادر عن الاتحاد. وقال البيان إن العواصم الأوروبية مستعدة للعمل مع الحكومة في برامج «الإصلاح الاقتصادي وسيادة القانون على أساس الاحتياجات التي عبرت عنها الحكومة الانتقالية»، علماً بأن أبرز الحاضرين كانوا يمثلون فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة.

في شأن آخر، لقي 62 سودانياً حتفهم جراء السيول والأمطار، وفق حصيلة نقلتها «وكالة السودان للأنباء» التي أفادت بإصابة 98 آخرين، علماً بأن عام داعم... الاقتصاد في عهد النظام السابق كان اقتصاد حرب، ولذلك الأولوية القصوى تحقيق سلام دائم». أما عن السياسة الخارجية، فقال إن العامل الخارجي صار كبيراً في المرحلة الماضية، ولا سيما أن «معظم دول الجوار والاتحاد الأوروبي وأميركا والدول العربية أسهمت في التوصل إلى الاتفاق السياسي... سنعمل على خلق سياسة متزنة تراعي مصلحة السودان، وتعاون إقليمي يخرجنا من العزلة السياسية والاقتصادية». لكنه البلاد تشهد منذ مطلع الشهر الماضي تساقط أمطار غزيرة أثرت في نحو مئتي ألف شخص في 15 ولاية على الأقل، بما فيها العاصمة. ولذلك، دعت «إعلان الحرية والتغيير» الحكومة إلى اتخاذ التدابير اللازمة، وبينها إعلان السودان «منطقة كوارث طبيعية»، مع توقعات بارتفاع منسوب نهر النيل.

أما «مجلس السيادة»، فأصدر أمس قراراً بإقالة والي (حاكم) البحر الأحمر المكلف، اللواء ركن عصام عبد الفراج، على خلفية أحداث قبلية في الولاية شرق البلاد، بعد مقتل مواطنين وإصابة العشرات في بورتسودان، مقرراً كذلك «تفعيل حالة الطوارئ في الولاية».

إلى ذلك، انتهت جلسة أول من أمس في محاكمة الرئيس المعزول عمر البشير بتحديد السبت المقبل موعداً لجلسة ثالثة، في وقت تقدمت فيه هيئة الدفاع شفاهة إلى المحكمة بطلبين: أولهما السماح بزيارة البشير، والثاني الإفراج عنه بالضمان (المالي أو الشخصي).

(الأخبار، رويترز، أ ف ب، الأناضول)

الحدث

خطف محمد جواد ظريف الأضواء قليلاً من دونالد ترامب، بعدما أعطى حضوره المفاجئ على هامش قمة «السبع» انطباعاً حول تقدّم تشهده مبادرة إيمانويل ماكرون لخفض التوتر. لولا أن ترامب رفّض التفاعل مع حضور الضيف الإيراني، ونفى تأييده موقفاً موحداً بشأن طهران، ما جعل الغموض يزداد بخصوص مصير المقترحات الفرنسية

«غزوة بياريتس» الإيرانية
ترامب يتجاهل مفاجأة ظريف

اجتمع ظريف بكلّ من ماكرون ولودريان كما حضر دبلوماسيون الحان وبريطانيون جانبا من اللقاء (أ ف ب)

انسداد مسار المواجهة مع طهران: أي خيارات أمام نتنياهو؟

علي حيدر

لا تنحصر المفاجآت التي أربكت مخططات العدو الإسرائيلي وأسقطت رهاناته، في سياق المواجهة مع حزب الله، خلال حرب عام 2006 وما بعدها، بل إنها تمتدّ إلى سياق المواجهة مع الجمهورية الإسلامية في إيران، حيث وضعته أمام واقع جديد كان أبعد ما يكون

> **حتى لو غيّر ترامب موقفه من القضية الإيرانية، فإن نتنياهو سيجد صعوبة في مواجهته**

عن تقديراته. استندت الخيارات التي دعا إليها بنيامين نتنياهو في مواجهة إيران إلى تصوّرات محدّدة إزاء قدرتها على الصمود في المجالات كافة، لكن النتائج العملية خيّبت آمال رئيس وزراء العدو. يفترض المعلّق العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، أن نتنياهو، بنى، في دفعه الرئيس الأميركي ترامب دونالد ترامب نحو الخروج من الاتفاق النووي في أيار/ مايو 2018، على أن السيناريوات التي ستلي هذا الموقف ستكون محصورة بين مسار واسع يؤدي في النهاية إلى إسقاط النظام الإيراني، وبين تدهور عسكري يصل إلى حدّ أن يواجه فعلياً «أحد السيناريوين، لكن بالاتجاه المعاكس (لما راهن عليه من ضربة عسكرية أو سقوط النظام)».

ترجمة ذلك إمكانية عقد لقاء قمة يؤدي في نهاية الأمر إلى عودة أميركية للاتفاق النووي مع تغييرات طفيفة، عشية الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة أواخر السنة المقبلة، أو تشجّع الإيرانيين، نتيجة عدم استعداد ترامب لمواجهة عسكرية معهم، على خرق الاتفاق بشكل لاذع والخروج منه، انطلاقاً من فرضية أن الأمر لن يؤدي إلى خطوات عقابية فعلية. ومع أن هرئيل حرص على أن يعرض هذه السيناريوات كتقديرات من دون أن ينسبها إلى مصادر أمنية، إلا أنه معروف بعلاقاته الوطيدة مع المؤسسة الأمنية، فضلاً عن اطلاعه على الأجواء السائدة في مؤسسات القرارين السياسي والأمني في تل أبيب. ومن هذا المنطلق، يتوقع هرئيل أن ينشغل رئيس الوزراء بالاستعداد للسيناريوين المذكورين الأسوأ بالنسبة إليه، وأن يحدّد لنفسه الخطوط الحمراء التي يفرض تجاوزُها تدخلاً إسرائيلياً. مع ذلك، يرى هرئيل أنه حتى لو غير ترامب موقفه من القضية الإيرانية، لأسبابه، فإن نتنياهو سيجد صعوبة في مواجهته. لكن تداعيات المسار النووي، وما تنطوي عليه من تغيير في الصورة الاستراتيجية الأميركية ـ الإسرائيلية مقابل إيران، ستترك تداعياتها على الداخل الإسرائيلي، وتحديداً في ما يتعلق بسلّم أولويات الميزانية وخطط بناء قوة الجيش، التي تتطلّب المزيد من الإنفاق. في هذا الإطار، يعتقد هرئيل أن سياسة نتنياهو وضعت رئيس أركان الجيش الحالي، أفيف كوخافي، في موقف حرج. ففي الوقت الذي يسعى فيه رئيس الأركان إلى بلورة خطة متعددة السنوات للجيش، يواجه حالة من انعدام اليقين بفعل تصريحات وزارة المالية حول نيّتها خفض الميزانية الأمنية بعد الانتخابات. ومن المواضح أن هذه الطروحات تنبع من تفاقم أزمة العجز التي تحوّلت إلى تحدّ جدّي لمؤسسة القرار في تل أبيب، يضاف إليه تحدّيان آخران، هما نية كوخافي تحسين قدرات سلاح البر، إضافة إلى عودة التهديد النووي الإيراني إلى الواجهة من جديد بعد تخفيف إيران التزاماتها بموجب الاتفاق.

في فترة الاتفاق النووي، استفاد الجيش مما حصل عبر تحويل ميزانيات كانت مُوجّهة ضد إيران لمصلحة مجالات أخرى، بينها مواجهة «حزب الله» و«حماس»، ضمن «خطة غدعون»، في ظلّ تولي غادي آيزنكوت رئاسة الأركان. لكن يبدو أن مسار التطورات الحالية سيعيد إسرائيل إلى ما شهدته من حالة توتّب بين مطلع العقد الحالي، وعام 2015، تاريخ إبرام الاتفاق النووي. وقتذاك، اعتمدت إسرائيل سياسة التلويح باستهداف المنشآت النووية الإيرانية، في مقابل استمرار تقدّم البرنامج النووي لإيران ورفع مستوى تخصيب اليورانيوم، وانعكس ذلك في حينه على الميزانية الأمنية. إذ وفقاً لرئيس الوزراء السابق، إيهود أولمرت، فإن «الجيش أنفق 11 مليار شيكل على استعداداته لمهاجمة إيران»، وهو ما لم يتحقق. وفي الاتجاه نفسه، يخلص هرئيل إلى أنه «إذا كانت هناك إمكانية تصعيد جديد مطروحة الآن، على رغم عدم رغبة ترامب في ذلك، فإن هذا سيناريو يستوجب استعداداً عسكرياً خاصاً».

فاجأ وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، المتابعين لقمة «مجموعة الدول السبع الصناعية» في مدينة بياريتس الفرنسية (جنوب غرب) بالعودة إلى فرنسا بعد يومين من لقائه الرئيس إيمانويل ماكرون، في العاصمة باريس. زيارة ظريف الثانية أعطت انطباعاً بأن الاتصالات التي يجريها ماكرون أوصلت إلى تطورات قد تخدم مقترحه القاضي باستغلال قمة «السبع» لإقناع نظيره الأميركي، دونالد ترامب، بتقديم تسهيلات تخفف التوتر، كرفع جزئي للعقوبات على النفط مقابل عودة طهران إلى التزاماتها في إطار

> **شددت الرئاسة الفرنسية على أن الزيارة تمت «بالاتفاق» مع الاميركيين**

الاتفاق النووي، في ما خص تخصيب اليورانيوم. وجاء الحضور المفاجئ للضيف الإيراني بعد تردد معلومات أخيراً عن إمكانية حضور الرئيس حسن روحاني في قمة «السبع» بطلب من ماكرون، وهو ما يطرح الأسئلة بشأن سبب تخفيض التمثيل بمستوى وزير الخارجية.

على أي حال، لم يتفاعل ترامب مع حضور ظريف، ورد على سؤال بهذا الشأن بالقول: «لا تعليق»، كما أنه بعث رسائل سلبية بالرد على كلام ماكرون. فالأخير كان قد أعلن أمس أن الدول السبع، بما فيها الولايات المتحدة، اتفقت على موقف موحد حيال إيران، قائلاً لشبكة «إل سي إيه / تي في 1» الفرنسية: «اتفقنا على ما سنقوله لإيران. هناك رسالة من مجموعة السبع حول أهدافنا، واتفاقنا عليها يجنبنا الانقسامات». تصريحاتٌ علّق عليها الرئيس الأميركي بالقول: «لم أناقش ذلك»! وتقود هذه المواقف إلى أن حضور وزير الخارجية الإيراني إلى مكان القمة يوحي برغبة إيرانية في إعطاء مبادرة ماكرون فرصة، لكن التجاوب الذي أبداه الأوروبيون، بمن فيهم البريطانيون، لم ينسحب على واشنطن، وهو ما يجعل نتائج المبادرة مقتصرة على التقدّم في الحوار الإيراني ــ الأوروبي قبل انتهاء مهلة طهران الثانية المتعلقة بتخفيض التزاماتها بالاتفاق الشهر المقبل.

التعاطي الأميركي «السلبي» بدا أيضاً في تلميح مسؤولٍ في البيت الأبيض إلى أن ترامب «فوجئ» بحضور ظريف، وأن باريس لم تبلغ الجانب الأميركي مسبقاً، وهو ما رد عليه مسؤول فرنسي بالقول إن بلاده أبلغت شركاءها في «مجموعة السبع» بالزيارة «مبكراً بوقت كافٍ»، موضحاً أن «الأمر كله جرى ترتيبه على عجل... كل شيء حدث في غضون ساعات». لكن الأهم كان تأكيد الرئاسة الفرنسية أن ماكرون أبلغ ترامب شخصياً بالأمر، وأن الزيارة تمت «بالاتفاق» مع الأميركيين. وقد اجتمع ظريف على هامش القمة بكل من الرئيس الفرنسي، ووزير الخارجية، جان إيف لودريان، كما حضر دبلوماسيون ألمان وبريطانيون جانباً من اللقاء الذي سبقه اجتماع الضيف بوزير المالية الفرنسي، برونر لو مير. وعلّق ظريف على المحادثات: «تتواصل الدبلوماسية النشطة لإيران التي تسعى إلى تحقيق المشاركة البنّاءة»، مضيفاً «الطريق أمامنا طويل لكنه يستحق المحاولة». أما في الإليزيه، فوصفت الرئاسة المباحثات بـ«الإيجابية»، مشيرة إلى أنها «ستستمر».

لا مصافحة أو اجتماعات بين الأميركيين وظريف المدرج حديثاً على قائمة العقوبات في واشنطن. لكن كلام الإليزيه على أن مجيء ظريف تم «بالاتفاق» مع الأميركيين، وكذلك تعليق الرجل والرئاسة الفرنسية حول إيجابيات المحادثات أمور تشي بأن طبخة ماكرون، رغم الصعوبات التي تواجهها، لا تزال تحظى بفرصة، وهو ما سيحسم مصيره اليوم خلال محادثات قادة «السبع» حول الاتفاق النووي على جدول «قمة بياريتس».

(الأخبار، أ ف ب)

نتنياهو يمكن أن يواجه فعليا «أحد السيناريوين، لكن بالاتجاه المعاكس» (أ ف ب)

تقرير

إيران تدخل الحرب... ضد الفساد

تتوارد الأنباء من إيران عن عمليات اعتقال واسعة وإقامة محاكمات مختصّة بالفساد الاقتصادي والإداري. تبذل الجمهورية الإسلامية، في مستهلّ عقدها الخامس، جهوداً حثيثة لتخليص النظام من الفساد الاقتصادي، قد تسهم في تعزيز ثقة الشعب بالدولة على وقع الضغوط الخارجية

طهران ـ **محمد خواجوئي**

تَحوّل الفساد، خلال السنوات الماضية، إلى معضلة مزمنة في الاقتصاد الإيراني. في الآونة الأخيرة، جرى الكشف عن حالات عديدة من استغلال المال العام، فيما حذّر كبار مسؤولي الدولة، بمن فيهم المرشد علي خامنئي، مراراً، من تمدّد الفساد وتغلغله. خامنئي كان قد شدّد قبل 18 عاماً، من خلال أمر غُرف بـ«الأمر ذي الثماني مواد»، على ضرورة مكافحة الفساد، ومع ذلك لم يتمّ خلال السنوات الأخيرة إيلاء اهتمام يذكر لهذا القرار. لكن، ومنذ نحو سنة، حين أعيد فرض العقوبات الأميركية على إيران، وبات الاقتصاد بحاجة إلى المزيد من الفاعلية لمقاومة الضغوط الأجنبية، أثيرت قضية مكافحة الفساد بصورة جادة. ومذّاك، تم تحديد أربع غرف للمحاكم الخاصة بالبتّ في الملفات الاقتصادية، لتتسّم محاربة الفساد بطابع أكثر جدية. ومن ميزات هذه المحاكم أن القرارات الصادرة عنها ليست بحاجة إلى محكمة استئناف، في حين تتم إحالة أحكام الإعدام والسجن المؤبد إلى المحكمة العليا فحسب.

ومنذ نحو ستة أشهر، حين عيّن خامنئي، إبراهيم رئيسي، رئيساً للسلطة القضائية، اتّخذت تلك العملية وتيرة أشد. ورئيسي، الذي تنافس في الانتخابات الرئاسية السابقة مع حسن روحاني، يُعَدّ من الوجوه التي لها ماضٍ طويل في الجهاز القضائي، بما في ذلك توليه مناصب مثل النائب الأول لهذه السلطة. وهو قدم للمرشد، في مستهلّ مهمته، «وثيقة التحول الأساسي في السلطة القضائية». وقال رئيسي في الآونة الأخيرة إن إيران «لا تقبل الفساد مطلقاً»، وإن التصدي لحالات الفساد المالي لن يكون مرحلياً وموسمياً بل «أمواج ستأتي على الفساد برمته». وأضاف أنه «باقي المسؤولين في الدولة يسعون جاهدين إلى محاربة الفساد، وسيتصدّون له «حيثما يحطّ، وفي أي نظام إداري وقضائي واقتصادي وثقافي وسياسي يريد تدنيسه».

واستهلّ رئيسي مكافحة الفساد بالسلطة القضائية ذاتها، من أجل تعزيز قوتها في محاربة الفساد في الأجهزة والمؤسسات الأخرى. وشكّل اعتقال أكبر طبري، المساعد التنفيذي والمدير العام للشؤون المالية لرئاسة السلطة القضائية في عهد رئاسة صادق لاريجاني لتلك السلطة، بتهمة الفساد، نقطة بداية وانطلاقة لبدء التطهير في السلطة القضائية. كذلك، تمت تنحية أكثر من 60 قاضياً ارتكبوا مخالفات، فيما قلّص رئيسي عدد الحسابات المصرفية التابعة للسلطة القضائية، والتي كانت مثار جدل وانتقاد في الدورة السابقة. وقال علي عبد اللهي، رئيس قسم الأمن في السلطة القضائية، إن هذه المؤسسة السيادية، وامتثالاً لأوامر خامنئي، تقوم بالتصدي لحالات الفساد داخلها.

الكثير من الملفات التي بتّت فيها السلطة القضائية تم الكشف عنها بداية من قبَل نشطاء مدنيين (أ ف ب)

موجة الاعتقالات

خلال الأشهر الأخيرة، تم القبض على عدد كبير من الأشخاص، بعضهم من المديرين والمسؤولين في البلاد بتهمة الفساد. كما تم، بإيعاز من رئيسي، تشكيل مجمع قضائي خاص بالفساد الاقتصادي. وتطرّق غلام حسين إسماعيلي، المتحدث باسم السلطة القضائية، إلى دور المحاكم الاقتصادية الخاصة، وقال إن 978 حكماً باتّاً صدرت في شأن ملفات الفساد الاقتصادي عن المحاكم والغرف الخاصة منذ تشكيلها حتى الآن في مختلف أرجاء البلاد. وأضاف أن من بين هذه الأحكام 9 بالإعدام، و4 بالسجن المؤبد، و100 بالسجن حتى 20 سنة، و731 بالسجن أقلّ من 10 سنوات، و44 حالة تتعلق بالسجن لفترة تراوح بين 20 و30 سنة. وتم، أيضاً، بقرار من المحاكم، حرمان 116 من تولي المناصب الحكومية بصورة دائمة، وفصل 152 من مناصبهم بصفة مؤقتة، ونفي 10 أشخاص، والحكم بالجلد على 161 شخصاً من مرتكبي الجرائم الاقتصادية.

وأحد أبرز الملفات هو ملف اختلاس في بنك «سرماية»، إذ إن اثنين من المدانين فيه هما بروين كاظمي وزير الرخاء في حكومة محمود أحمدي نجاد، وهادي رضوي صهر محمد شريعتمداري وزير التعاون والعمل والرخاء الاجتماعي في حكومة الرئيس حسن روحاني. ويُعدّ ملف مديرين سابقين في البنك المركزي، بمن فيهم أحمد عراقجي النائب السابق للبنك المركزي لشؤون العملة الأجنبية وابن شقيق عباس عراقجي أحد كبار أعضاء الفريق الإيراني النووي المفاوض، أحد الملفات التي يتم بتّها الآن في المحاكم. وعلى مدى الأيام الأخيرة، تم القبض على رئيس «مؤسسة التخصيص»، وكذلك المدير التنفيذي لشركة «إيران خودرو» التي تُعدّ واحدة من أكبر مصانع صناعة السيارات في البلاد، بتهمة الفساد. كما ألقي القبض على اثنين من أعضاء البرلمان في ما يتصل بمخالفات في صناعة السيارات.

وأكد رئيسي أن جهاز القضاء لا يعير أي اهتمام للانتماءات السياسية للأشخاص في مكافحته للفساد، لا سيما الفساد الاقتصادي، وقال: «إننا عازمون على التصدي لجميع الأشخاص، حتى كبار الشخصيات ممّن يتصورون أنهم خط أحمر وبوسعهم الالتفاف على القانون من خلال علاقاتهم ونفوذهم. إننا لا نعتبر أن ثمة خطاً أحمر في محاربة الفساد سوى تطبيق القانون».

الضغوط الشعبية

أحد الأسباب المهمة لتوسيع نطاق مكافحة الفساد كان مطالب الشعب والناشطين المدنيين. فالكثير من الملفات التي بتّتها السلطة القضائية تم الكشف عنها بداية من قِبَل هؤلاء الناشطين. واللافت هو أن الخلية الرئيسة للتحركات المدنية المناهضة للفساد تتمثل في تلك الفئة من القوى التي تُعدّ من الداعمين للثورة والمرشد خامنئي. وحيد أشتري، على سبيل المثال، أحد الوجوه الشابة والمعروفة، قام بالتعاون مع عدد آخر من أصدقائه الشبان بتشكيل «خلايا المناداة بالعدالة» في مناطق مختلفة. تعمل الخلايا هذه منذ فترة على رصد المخالفات وتتبّعها، ومن ثم كشف النقاب عنها. في حديث إلى «الأخبار»، يرى أشتري أن الفساد «أحد التحدّيات والآفات الحالية للثورة»، والتي يجب تجاوزها «لكي تتحقق الأهداف الأولية للثورة والتي نادى بها الإمام الخميني». ويقول إن الثورة تخطت على مدى العقود الأربعة الأخيرة تحديات جساماً، بما فيها الحرب والعقوبات، و«معالجة مسألة الفساد، رغم صعوباتها، ليست أكثر صعوبة من تلك المشاكل». ويعتبر أن «التيار الرئيس المهتم بمحاربة الفساد يتمثل في القوى الوفية للثورة... حاملو رايةَ مكافحة الفساد الرئيسيون اليوم هم أولئك الذين توجهوا خلال السنوات الأخيرة إلى سوريا لمحاربة الإرهاب التكفيري».

> **978 حكماً باتّاً صدرت في شأن ملفات الفساد الاقتصادي عن المحاكم والغرف الخاصة**

تقرير

كما في كل حدث عالمي يشارك فيه طغى حضور الرئيس الأميركي. دونالد ترامب، على أعمال قمة «مجموعة السبع» المنعقدة في باريتس في فرنسا، إن عبر حربه التجارية التي يخوضها مع الصين، أو من خلال تصريحاته المثيرة للجدل والمتناقضة

ترامب نجم «قمة السبع»: الأوروبيون عاجزون عن المواجهة

حذّر الأوروبيون ترامب من أن الحروب التجارية ستدمّر الاقتصاد العالمي (أ ف ب)

أعاد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بعض الزخم إلى القمة السنوية لـ«مجموعة السبع»، والمنعقدة في بياريتس في فرنسا، بعدما بات من الواضح أن هذه المجموعة تفقد أهمّيتها وتأثيرها عاماً بعد آخر، في ظلّ عجز قادة الدول المنضوية إليها (الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا واليابان وكندا وإيطاليا) عن الخروج بموقف موحّد وسط الأوضاع الاقتصادية المأزومة عالمياً، وهو ما تبدّى عبر إعلان الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، التخلّي عن صياغة بيان ختامي غالباً ما تحصل مفاوضات شاقة حوله، لصالح مبادلات صريحة ومباشرة، وذلك تحسّباً لانقسامات لا مفرّ منها. ثلاثة أحداث - الأول ذو أهمية بيئية وإنسانية والثاني ذو طابع سياسي أما الثالث فيحمل بعداً سياسياً اقتصادياً - طغت على أعمال القمة.

الحدث الأول الذي فرض نفسه هو حرائق غابة الأمازون التي ناقشها القادة السبعة. وربما اتّسمت تلك المناقشات بالحساسية بعدما اتهم ماكرون الرئيس البرازيلي جايير بولسونارو بـ«الكذب» في شأن تعهداته حول المناخ، و«بعدم التحرك» في مواجهة الحرائق التي تدمّر منذ أيام «رئة الأرض». واقرّ رئيس المجلس الأوروبي، دونالد توسك، بأن من «الصعب تصوّر» أن يصادق الاتحاد الأوروبي على اتفاق تبادل حرّ مع السوق المشتركة لأميركا الجنوبية (ميركوسور)، ما دامت البرازيل «تستسمح بتدمير» الأمازون. وفي السياق نفسه، أعلن الرئيس الفرنسي أن دول مجموعة السبع اتفقت على «مساعدة الدول المتضررة» من حرائق الأمازون «في أسرع وقت ممكن». وأشار إلى اتصالات جارية «مع كل دول الأمازون، لنتمكن من وضع الصيغة النهائية لالتزامات واضحة جداً حول السبل التقنية والمالية» للتصدي للكارثة.

> ماكرون: اتفقنا على «مساعدة الدول المتضررة» من حرائق الأمازون «في أسرع وقت ممكن»

أما الحدثان الآخران، فهما الحضور المفاجئ لوزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، على متن طائرة خاصة إلى بياريتس، حيث التقى نظيره جان إيف لودريان، واستحواذ الرئيس الأميركي على المشهد، مصحوباً بحروبه التجارية التي أفقدت غالبية القمم الاقتصادية والصناعية أي معنى لها، وبتصريحاته النارية والمتناقضة في الآن نفسه. الأوروبيون سعوا، من جهتهم، إلى توجيه ضربة استباقية إلى ترامب، عبر تحذيره قبل انعقاد القمة من أن الحروب التجارية ستُدمّر الاقتصاد العالمي، ومن أنهم لن يسمحوا له بفرض رسوم على بضائع فرنسية، بعد قيام باريس بفرض ضرائب على شركات التكنولوجيا الأميركية العملاقة. وقد أوكلت هذه المهمّة إلى ماكرون، الذي نبّه إلى أن «التوتر التجاري سيئ للجميع». وفي مخالفة للتوقعات، هاجم رئيس الوزراء البريطاني الجديد، بوريس جونسون، أيضاً، ترامب، الذي يطمع في التوصل إلى اتفاق تجاري كبير معه بعد تنفيذ «بريكست». بعد ذلك، جاء كلام رئيس المجلس الأوروبي ليدعم تصريحات الرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء البريطاني، إذ لفت إلى أن «الحروب التجارية سوف تؤدي إلى انكماش (اقتصادي)، في حين أن الاتفاقات التجارية تقوّي الاقتصاد».

هكذا، سعى القادة الأوروبيون إلى احتواء الرئيس الأميركي، من أجل تفادي أي قرار اقتصادي متسرّع قد يتخذه، وقد يحمل تأثيراً سلبياً جديداً على الاقتصاد العالمي، خصوصاً أن شبه حرب اقتصادية أميركية يبدو أنها تقترب من النشوب، مع اعتماد ترامب لهجة مختلفة قبل توجهه إلى فرنسا، في سلسلة تغريدات مدوية استهدفت خصوصاً الضرائب الفرنسية على المجموعات الأميركية العملاقة في قطاع التكنولوجيا أو «غافا» (غوغل، أمازون، فايسبوك وآبل). فقد هدّد بأنهم «إذا فعلوا (الفرنسيون) ذلك فسنفرض رسوماً على نبيذهم... رسوم لم يروا مثلها من قبل»، ما استدعى رداً من توسك الذي قال: «إذا فرضت الولايات المتحدة رسوماً، فسيردّ الاتحاد الأوروبي بالمثل». وعلى هذه الخلفية، اجتمع ماكرون بترامب فور وصول الأخير إلى فرنسا حول مائدة غداء ثنائية لم تكن مقررة في فندق «أوتيل دو باليه» في بياريتس، واستمرّت ساعتين بحسب الإليزيه، ما قد يسهم في تسوية بعض الخلافات. وأكد ترامب أمام عدسات الكاميرات أن «الوقت ممتاز. سنقوم بأمور مهمة في نهاية الأسبوع».

ولكن، كل جهود قادة «مجموعة السبع» لم تفلح في ثني ترامب عن مواصلة حربه التجارية مع الصين، والتي أجّجها مجدداً خلال اليومين الماضيين. فبعدما أعلنت بكين فرض رسوم جمركية جديدة على بضائع أميركية بقيمة 75 مليار دولار، بادر هو إلى الإعلان عن زيادة جديدة في الرسوم على منتجات صينية مستوردة إلى الولايات المتحدة، لتصبح القيمة الإجمالية للبضائع الصينية التي ستخضع للرسوم 550 مليار دولار، بحلول نهاية العام الحالي. وردّ متحدث باسم وزارة التجارة الصينية على ذلك بالقول إن الولايات المتحدة «سوف تتحمل عواقب أفعالها». إلا أن عنصراً إضافياً اكتسب أهمية خاصة في إطار هذه الحرب، عبر التصريحات المتناقضة الصادرة عن ترامب في بياتريس، إذ أرسل مؤشرات إلى أنه يمكن أن يخفّف من حدّة موقفه، حيث قال: «فكرت مرتين في كل المواضيع»، ليوضح البيت الأبيض في ما بعد أن الندم الذي عبّر عنه يعني ببساطة أنه نادم على أن الحرب لم تكن أقسى مما هي عليه، وليس أنه نادم على شنّ الحرب.

وبين هذا وذاك، سعى الرئيس الأميركي إلى الظهور بمظهر «رجل الصفقات» الفائز دائماً، بإعلانه، خلال لقاء مع رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي على هامش القمة، التوصل إلى اتفاق تجاري «مبدئي» بين الولايات المتحدة واليابان، مبدياً أمله في توقيع النص رسمياً بالأحرف الأولى عند انعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر. لكن أبي لم يلبث أن قلّل من أهمية هذه الخطوة بالإشارة إلى «(أننا) توصلنا إلى توافق» بعد «مفاوضات مكثفة، لكن ما زال علينا القيام ببعض العمل، ولا سيما للتوصل إلى الصيغة النهائية للاتفاق». كذلك، واصل ترامب تفخيم اتفاقات لم يتوصّل إليها بعد، متحدثاً عن احتمال التوصل «سريعاً» إلى اتفاق تجارة «كبير جداً» مع بريطانيا.

(الأخبار، أ ف ب)

تقرير

كولومبيا: سراب السلام الأميركي يتبخّر

رغم أن الثوار اليساريين في كولومبيا ألقوا بسلاحهم وتحوّلوا إلى حزب سياسي يشارك ممثلون عنه في البرلمان، إلا أن اتفاق السلام الذي وقّعته السلطات معهم عام 2016 برعاية سفارة الولايات المتحدة تحوّل إلى ما يشبه مصيدة محكمة يتم عبرها تنفيذ مذبحة تستهدف بشكل ممنهج الثوار السابقين، والمدنيين، والكوادر القياديين للطبقات المسحوقة والأقليات من السكان الأصليين للبلاد، والكولومبيين ذوي الأصول الأفريقية

لندن ـ **سعيد محمد**

لا تزال الاشتباكات مستمرة بين قوة من الجيش الحكومي الكولومبي، الذي يحاصر منذ أكثر من أسبوع مجموعة من الثوار الشيوعيين الغاضبين في سوارِيز (جنوب ـ غرب) وصفتهم السلطات بأنهم كوادر منشقون عن «تنظيم القوات الثورية الكولومبية» (جيش الشعب المعروف بفارك). ويحتمي الثوار في مبنى تابع للمجلس المحلّي في البلدة، برفقة حوالى 500 من الرهائن المدنيين الذين لم يتمكنوا حتى من دفن القتلى منهم. وتأتي هذه الحادثة بعد أسبوع على اغتيال ثلاثة من أفراد قوة متطوعة مسلّحة بالعصي تتولّى حماية الأقلية من السكان الأصليين للبلاد، وإصابة سبعة آخرين من المدنيين.

وفيما تذعي السلطات الكولومبية أنها ما زالت متمسكة باتفاق السلام، الذي وقّعته مع «فارك» في عام 2016، بعد عقود من القتال تسبّبت في مقتل ما لا يقل عن 250 ألفاً غالبيتهم من المدنيين العزّل، وتهجير ملايين آخرين من أماكن سكناهم الأصلية، فإن المراقبين يتحدثون عن سياسات تصفية ممنهجة، تقف وراءها شخصيات متطرّفة في «حزب المركز الديموقراطي» الحاكم ـ أقصى اليمين ـ وفي الجيش الذي يُدار منذ عقود بمعرفة الاستخبارات المركزية الأميركية، تستهدف تحديداً نخبة المقاتلين السابقين ومثقفين وكوادر قياديين ونقابيين للعمّال والفلاحين والأقليات العرقية من بقايا السكان الأصليين للبلاد والكولومبيين من أصول أفريقية، ولم توفر حتى أعضاء في البرلمان. وقد قتل، بالفعل، 97 من رموز أقلية السكان الأصليين وحدهم خلال العام الحالي، ليصل مجموع المستهدفين بالة القتل إلى 159 شخصاً، منذ توقيع اتفاق السلام المزعوم قبل ثلاثة أعوام، وذلك رغم أنهم رفضوا دائماً الانخراط في أيّ أعمال عنف ضدّ النظام، وردّوا عروضاً لمدّهم بالأسلحة من قبل

> تنفّذ ميليشيات يمينية إعدامات وملاحقات تستهدف الناشطين اليساريين

الثوار اليساريين. وتشير منظمات حقوق الإنسان إلى مقتل 700 من المعارضين، منذ عام 2016، منهم 150 على الأقل من ثوار «فارك» السابقين وقياداتهم التي انخرطت في الجهود الحكومية المعنية بتنفيذ الاتفاق، الذي بموجبه هم تحت الحماية المباشرة للجيش الحكومي.

وتلقي الحكومة باللائمة في أعمال التصفية على صراعات وخلافات فردية الطابع، تقول إنها تندلع بين مجموعات الثوار أنفسهم، لا سيما تلك التي رفضت الالتحاق باتفاق السلام (جيش التحرير الوطني)، كما تتهم حكومة فنزويلا المجاورة البورجوازية المهيمنة في البلاد. وكان الأخيران شريكين كاملين في جرائم قتل واسعة النطاق، نفّذها الجيش خارج القانون طوال عقد، بما فيها عملية «الإيجابية الكاذبة» الذائعة الصيت، والتي قُتل فيها الآف الشبان الفقراء، وأُستُخدمت جثثهم بعد تمويهها بثياب الثوار، للدلالة أمام السفارة الأميركية على نجاعة عمليات الجيش الحكومي ضد «فارك». حينها، استُدعي أولئك الشبان إلى معسكرات خاصة للالتحاق بعروض عمل حكومي كاذبة، وقد تأكد أن الجنود الذين نفذوا عمليات التصفية حصلوا على مكافآت مالية، وحوافز رسمية مقابل جهودهم في العملية.

وقد أثار تحقيق كتبه الصحافي الأميركي نيكولاس كيسي، ونشرته صحيفة «نيويورك تايمز» في شهر أيار / مايو الماضي، الخشية من أن «الإيجابية الكاذبة» ما زالت نظاماً معتمداً في العمليات العسكرية الحكومية، بشكل أو باخر، بعدما كشف عن أن قيادة الجيش وجّهت تعليمات للوحدات الفاعلة، بمضاعفة كوتات أعمال القتل الشهرية ضد المعارضين، ومن ثم تمويه جثثهم بملابس الثوار المعارضين لاتفاق السلام. وقد طُرد كيسي من بوغوتا، بعد نشر التحقيق، ولم تتدخل سفارة بلاده لصالحه، بينما سارع الرئيس دوكي ماركيز ـ كعادته ـ إلى الوعد بالتدقيق في ممارسات الجيش، مع اعتباره ما جرى مجرد سلوك معزول من أفراد محدودين.

يتحدث المراقبون عن سياسات تصفية ممنهجة تقودها شخصيات في «حزب المركز الديموقراطي» (أ ف ب)

ولا تقتصر الحرب المستمرة على فقراء كولومبيا، على مساهمات الجيش الفاعلة، إذ إن هناك مليشيات يمينية سيئة السمعة تديرها الاستخبارات المركزية الأميركية، وتطلق على نفسها اسم «النسور السوداء»، تنفّذ إعدامات في الولايات المتحدة، فضلاً عن المجرمين والمافيات المحلية في المناطق التي سلّمتها قوات «فارك» للحكومة، وأصبحت جزر فراغ أمني في كل مناطق جنوب البلاد الوعرة، متطرفاً ضد أي احتجاجات ضد الاستغلال ونهب موارد البلاد. هذا فضلاً عن عملاء كارتيل المخدرات المكسيكي الشهير، «سينولا»، والذي يتولى توريد كميات الكوكايين الضخمة من مزارعه في كولومبيا، والمخصصة للترويج بين صفوف الأقلية الأفرو ـ أميركية السوداء في الولايات المتحدة، فضلاً عن المجرمين والمافيات المحلية في المناطق التي سلّمتها قوات «فارك» للحكومة، وأصبحت جزر فراغ أمني في كل مناطق جنوب البلاد الوعرة، والمهملة اقتصادياً وخدماتياً.

ويتعرّض الفلاحون ومالكو قطع الأراضي الصغيرة في تلك المناطق لضغوط اقتصادية غير مسبوقة، بعدما قبلوا ـ وفق اتفاق 2016 ـ بالتوقّف عن زراعة نبتة الكوكا التي يستخلص منها الكوكايين، والانتقال إلى زراعة محاصيل تجارية أخرى مقابل الحصول على دعم حكومي يعوّضهم جزئياً عن الفرق. لكن ممثلي الحكومة ـ الذين ظهروا فور توقيع اتفاق السلام أمام كاميرات الصحافة وهم يتسلمون طلبات الدعم تلك من الفلاحين ـ اختفوا تماماً، ولم يُسمع عنهم شيء منذ ذلك الحين، بينما يتعرّض من يجرؤ على العودة إلى زراعة الكوكا لانتقام عملاء «سينولا»، الذين أبلغوا الجميع أنهم لا يريدون منافسين لهم في سوق زراعة المخدرات.

وهكذا يتبخّر سراب اتفاق سلام 2016 بين الحكومة وخصومها، والذي رعته السفارة الأميركية، في إعادة هزلية لاتفاق السلام السابق الذي وقّعه النظام الكولومبي مع ثوار حزب الاتحاد الوطني اليساري في الثمانينيات من القرن الماضي، وانتهى بحملة تصفية ممنهجة حصدت أرواح آلاف الثوار المستسلمين، أعادت بلاد غابرييل غارسيا ماركيز إلى مرحلة المئة سنة الأخيرة من العزلة والموت وانتهاكات حقوق الإنسان التي أدمنتها كولومبيا، ولا يريد لها الأميركيون شفاءً منها.

إعلانات رسمية

إعلان

من امانه السجل العقاري في الشوف
طلب ناصر سليمان علي نصر احد ورثة سليمان سعيد علي نصر احد ورثة سعيد يوسف علي نصر الذي هو نفسه سعيد يوسف نصر سندي ملكية بدل ضائع للعقارين 1565 و 2313 (تحديد اختياري) كفرنبرخ.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
امين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان

من امانه السجل العقاري في الشوف
طلب بلال وجدي الغصيني بصفته الشخصية سند ملكية بدل ضائع للعقار 2024 بعقلين.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
امين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

تبليغ فقرة حكمية

قررت محكمة ايجارات بيروت برئاسة القاضي نانسي كرم بتاريخ 2018/11/29 بالقرار 2018/1222 بالدعوى 2017/970 المقامة من محمود العاكوم ورفاقه، اسقاط حق المدعى عليه نزيه حسين داوود بالتمديد القانوني والزامه باخلاء الماجور في الطابق الأول من البناء في العقار 1241/ميناء الحصن. مهلة الاستئناف 15 يوماً تلي مهلة النشر.
رئيس القلم
سامر طه

إعلان عن مناقصة عمومية

الساعة (9:30) تاريخ 2019/9/17 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي ـ المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم تأمين الصيانة لوحدات تخزين المعلومات في شعبة المعلوماتية. للراغبين، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14:30) تاريخ 2019/9/16.
بيروت في 2019/8/21
رئيس الإدارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 1344

إعلان عن مناقصة عمومية

الساعة (9:30) تاريخ 2019/10/17 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم ـ المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم مشروع نظام ضبط، إصدار، تسديد وإدارة مخالفات السير الكترونياً وبالطرق المنصوص عنها في قانون السير. للراغبين، الاستحصال على دفتر الشرط الخاص الحضور الى مكتب التلزيم لإستلامه لقاء مبلغ /15,000,000/ل.ل. يمكن دفعه نقداً أو بموجب شك مصرفي محرر بإسم المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي - صندوق الاحتياط، وتقديم العروض لغاية الساعة (14:30) تاريخ 2019/10/16.
بيروت في 2019/8/21
رئيس الإدارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 1344

إعلان

عن القاضي العقاري في النبطيه
قرر القاضي العقاري في النبطيه إعادة تكوين صحيفة العقار رقم 923 منطقة تبنين بالطريقة القضائيه وتكليف الخبير حسين زين للكشف على موقع العقار نهار السبت الواقع بتاريخ 2019/9/28 وتحديد يوم الأربعاء الواقع فيه 2019/10/30 موعداً لجلسة المحاكمه ولإعادة التكوين.
رئيس قلم المحكمة العقارية
في النبطية
محمد اسماعيل جمعة

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية - مديرية المالية العامة - مديرية الواردات المصلحة المالية الاقليمية في محافظة عكار - الدائرة الادارية المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور الى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار - حلبا لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها اعلاه، علماً انه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

-	اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
1	رائد معين الجولاني	1798107	RR195784533LB	2019/04/11	2019/07/03

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.
رئيس المصلحة المالية الإقليمية
في محافظة عكار
الدكتور كارلوس عريضة
التكليف 1321

للإيجار

صالة للايجار بسعر مغري
قريطم - راس بيروت -
بناية السحاب
3360 متر مربع -
هيربوخليل سابقاً -
تليفون 03648573

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

سينما

دورة سينما المؤلف من دون التخلّي عن شباك التذاكر

«مهرجان البندقية»: عينه على السينما وتحوّلاتها

شفيق طبارة

في أواخر آب (أغسطس) من كل عام تستقبل جزيرة «ليدو» (البندقية – إيطاليا) العالم والفن والسينما. انطلقت النسخة الأولى من «مهرجان البندقية السينمائي» في فندق «إكسلزيور» في ليدو دي فينيسيا عام 1932، واليوم ما زال المهرجان يحوّل البندقية إلى قبلة للسينما الدولية بسحرها وعروضها الأولية ونجومها والصحافة والباباراتزي. منذ انطلاقه على يد رجل الأعمال والسياسي الإيطالي جوسبي فولبي؛ تربع المهرجان على قائمة أهم المهرجانات العالمية (مع مهرجاني كان وبرلين). عنوان أساسي لعالم السينما استقطب عدداً لا يُحصى من المشاهير (تشارلي تشابلن، صوفيا لورين، بيار باولو بازوليني، فيديريكو فيلليني، وودي آلن، كلوديا كاردينال، حتى سيلفادور دالي حضر المهرجان عام 1985)، ومصدر حكايات لا تنتهي: من الممثلة مارلين ديتريش الإلهية التي كرّمت على السجادة الحمراء عام 1937، إلى شون كونري الذي وصل عام 1976 إلى «ليدو» على طريقة جيمس بوند على متن قارب مائي. من قصة بريجيت باردو مع عازف الغيتار الفرنسي ومغني الجاز ساشا ديستيل، إلى صورة بول نيومان عام 1963 في القارب المائي التي أصبحت واحدة من أكثر الصور شهرة للممثل الوسيم.

هذا العام، يحتفي «مهرجان البندقية»، أو لنكنْ أكثر دقة «معرض الفن السينمائي» أقدم المهرجانات السينمائية العالمية، بدورته السادسة والسبعين (28 آب/ أغسطس حتى 7 أيلول/ سبتمبر 2019). سيُتاح لعشاق الفن السابع فرصة مشاهدة أحدث الأفلام واستعادة الكلاسيكيات السينمائية وأيضاً إنهاء اليوم السينمائي بالاحتفال بالسينما والمشاركة في الحفلات والاجتماعات والمحاضرات المرتبطة بالمهرجان. يهدف الأخير إلى رفع مستوى الوعي وتعزيز السينما الدولية بجميع أشكالها كفن وترفيه وصناعة بروح من الحرية والحوار، وفق ما صرّحت به إدارة المهرجان.

البرتو باربيرا سد البندقية المعاصر الواضح والصريح

منذ أن تسلّم البرتو باربيرا الإدارة الفنية للمهرجان عام 2012، لم يسلم من الانتقادات. سنة تلو أخرى، اتّهمت باربيرا نفسه تارةً بصمائه الواضحة، بخاصة أنه تسلم المهرجان من ماركو موللر الذي أعاد للحدث بريقه الذي فقده تقريباً في التسعينيات. واكب باربيرا الحداثة بفهم عميق للسينما ومتطلباتها. هذا، بتنا نعلمه عدداً أكبر من الأفلام المعتمدة على الحبكة والحكاية، كما رأينا أفلاماً ليست سينمائية (نتفليكس). باربيرا، منفتح أكثر، يريد أن يطمئن الجميع إلى مستقبل السينما الذي يواجه تغييراً لا يمكن وقفه. برأيه «علينا أن نكون منفتحين على كل شيء»، وهي الروح التي يتعامل بها في مهرجان عريق مثل «البندقية». لا تبدو نوعية وروح الأفلام المشاركة مختلفة كثيراً عن السنوات الماضية، حددها باربيرا بثلاثة اتجاهات: الأول هو العدد الهائل من الأفلام التي تتعامل مع مشاكل ووضع المرأة في المجتمعات المعاصرة، صنعها مخرجون رجال، فكما أوضح «هذا يكشف عن حساسية جديدة واهتمام خاص بالكيان الأنثوي، وقد يكون مؤشراً إلى الخانات الأخيرة التي أثارتها الحركات الخاصة بالقضايا النسائية وسوء المعاملة من الذكور في كلّ مجالات المجتمع، وهي الآن قد بدأت تترك بصماتها على الضمير الاجتماعي». الاتجاه الثاني هو الأفلام المكرسة لإعادة إعمار دقيقة موثقة لأحداث من التاريخ الحديث أو القديم، خاصة الأحداث التي يمكن تشويهها بطريقة سهلة. الاتجاه الثالث الذي أشار إليه باربيرا هو «العودة إلى سينما الواقع بدلاً من الهروب إلى أكوان متوازية أو تخيلية بحث لمواجهة المشاكل». هذا بالإضافة إلى الأنواع الكلاسيكية (إثارة، حرب، رسوم متحركة)، فباربيرا لا يمكن الاستغناء عن الأفلام التي تجذب جمهوراً أوسع من جمهور سينما المؤلف. لكن نلاحظ تدني عدد الأفلام الهوليوودية المشاركة، عدا أنّ باربيرا لم يختر واحداً منها كفيلم افتتاح في سابقة هي الأولى منذ عام 2012.

كاترين دونوف وجوليت بينوش، وإيثان هوك في فيلم الافتتاح «الحقيقة» للياباني هيروكازو كوريدا

المساواة بين الجنسين، نتفليكس ورومان بولانسكي

بدأ الجدال فور إعلان المهرجان لائحة الأفلام المشاركة. إذ جوبه باربيرا باعتراضين: الأول حول أحقية مشاركة فيلم للمخرج رومان بولانسكي، والثاني بسبب عدم مشاركة عدد كافٍ من الأفلام لمخرجات نساء. دافع باربيرا عن موقفه اقتناعاً منه بدور السينما وبما يريد أن يقدمه، مؤكداً التزامه بالمعايير الفنية في اختيار الأفلام بصفتها الطريقة الوحيدة لإلغاء التمييز على عكس ما تدّعي غالبية المهرجانات في منافستها للكوتا. اتهم باربيرا بالعنصرية، فدافع عنه نفسه قائلاً: «إن كنت ساضع في ذهني كافة الفئات وأنا أختار 60 فيلماً من أصل 1800 تقدمت للمهرجان؛ فعليّ أن أختار أفلاماً لمخرجين سود، وأخرى لمخرجين مثليين، ثم لفئات تعرضت للتمييز لأسباب مختلفة. وفي النهاية لن يكون هذا معرفاً للفن إنما مهرجان للحقوق المدنية». لم يرضَ باربيرا الخضوع لمعايير تُفرض فرضاً على الفن: «إذا تركت هذا يحدث، فوظيفتي انتهت وحريتي انتهت».

> عدم اختيار فيلم هوليوودي في سابقة هي الأولى من نوعها منذ عام 2012

أما عن الاعتراضات التي وُجّهت له، لا سيما من قبل حملات «مي تو»، بسبب اختياره فيلماً لرومان بولانسكي المُدان بإقامة علاقة جنسية مع قاصر عام 1977، فيوضح باربيرا: «علينا أن نفرق بين الرجل والفنان وإلا ستصبحنا اللعنة. لست قاضياً ولا أعرفه أن بولانسكي هو أحد صناع السينما العظماء المتبقين في السينما الأوروبية والعالم». وشدد على عدم رغبته في اضطهاد المخرج كما يفعل العامة وعدم الخلط بين فنه وحياته الشخصية: «عندما تكون أمام لوحة لكارافاجيو، لا تفكر في حقيقة أنك أمام عمل لقاتل. أجد من السخف عدم القدرة على التمييز بين ذنب الشخص وقيمته كفنان. وإذا لم نفهم ذلك، لن نصل إلى أي مكان. ربما يعاني بولانسكي مشاكل مع العدالة أو مع ضميره، ما يهمني أنا هو أنه صنع فيلماً رائعاً». كما أن لباربيرا رأيه الخاص بخصوص أفلام نتفليكس. بينما قرر «مهرجان كان» عدم إشراك نتفليكس في المسابقة الرسمية لأنها ليست أفلاماً سينمائية ولا تتبع القوانين الفرنسية بشأن العرض في الصالات، وهو أمر أجده محقاً جداً، يرى باربيرا، بصفة شخصية، أن نتفليكس شركة إنتاج مثل أي شركة أخرى يختار منها ما يوافق المعايير الفنية.

الجودة قبل أي شيء

عندما كشف النقاب عن الأفلام المشاركة في المسابقة الرسمية وغيرها من الأقسام؛ كان واضحاً خط التطور الذي يسير عليه المهرجان: احتضان أفلام شباك التذاكر والاستوديوهات الكبيرة من دون التخلّي عن سينما المؤلف. بالتالي ضمت القائمة أفلاماً لمخرجين كبار وبعض الأسماء الواعدة. 3621 فيلماً تقدّمت للمهرجان وشُوهدت من 53 بلداً. 1833 فيلماً طويلاً (188 منها من إيطاليا)، 1627 فيلماً قصيراً (146 من إيطاليا)، و161 فيلماً بواقع افتراضي (virtual reality). 21 فيلماً سوف تنافس على «الأسد الذهبي». 17 فيلماً خارج المسابقة. 75 فيلماً تقريباً موزّعة على المسابقات الأخرى (Orizzonti, Sconfini, Biennale college, short films...)، بالإضافة إلى مسلسلين جديدين، أحدهما للإيطالي باولو سورنتينو «البابا الجديد» (الجزء الثاني من «البابا الشاب»)، و36 مشروعاً عن الواقع الافتراضي من بينها 26 داخل المسابقة، و20 فيلماً كلاسيكياً رُممت خصيصاً للمهرجان، وتسعة وثائقيات عن السينما.

الياباني هيروكازو كوريدا الحائز سعفة «كان» الذهبية عام 2018 عن فيلم «سارقو المتاجر»، سيفتتح «مهرجان البندقية» السادس والسبعين بفيلمه الجديد «الحقيقة». في هذا العمل (بطولة كاترين دونوف، جولييت بينوش، وإيثان هوك)، تقوم دونوف بدور نجمة سينمائية. وعندما تنشر مذكراتها، تعود ابنتها لومير (بينوش) من نيويورك إلى باريس مع زوجها (هوك) وطفلها الصغير. سوف يتحول لمّ الشمل بين الأم وابنتها بسرعة إلى مواجهة: تكشف الحقائق، تسوية الحسابات والاستياء من الاعترافات». وفقاً للمُلخص الفيلم في بيان المهرجان. في كلمة الشكر التي ألقاها، يقول كوريدا: «صورتُ الفيلم على مدى عشرة أسابيع في الخريف الماضي في باريس». وأضاف: «يروي العمل قصة عائلة صغيرة، تجري أحداثه بشكل أساسي داخل المنزل، فقد حاولت أن أجعل شخصياتي تعيش داخل كون صغير، باكاذيبها، فخرها، ندمها، حزنها وفرحها». «الحقيقة» يمثل العمل الأول للمخرج خارج اليابان، وهذا ما نحن في انتظار؛ ما يمكن أن يقدمه المخرج خارج بيئته المعتادة التي نجح فيها، خاصة أن عدداً من المخرجين سبقوه وصنعوا أفلاماً خارج بيئتهم ولم ينجحوا إلى حد كبير، نذكر منهم الإيراني أصغر فارهادي الذي صنع فيلمه الأخير في إسبانيا ولم يكن بجودة الأفلام التي قدمها في بلده الأم. الفرنسي البولندي رومان بولانسكي سينافس على الأسد الذهبي بـ «ضابط وجاسوس» (An J'accuse Officer And a Spy). فيلم تجسس تاريخي مبني على رواية روبرت هاريس التي تحمل العنوان نفسه، من بطولة الفرنسي جان دوجاردان (الحائز جائزة الأوسكار لأفضل ممثل عن فيلم «الفنان» عام 2011). أراد بولانسكي أن يروي القصة منذ سنوات، وقد يكون فيلمه الجديد الأكثر شخصية وقوة منذ «عازف البيانو» (2002). علماً أننا رأينا بولانسكي عام 2017 في «مهرجان كان». شريط مستوحى من أحداث أكبر تسريب للبيانات في العالم، يستند إلى وثائق بنما وإلى التحقيق العالمي من قبل اتحاد الصحافيين الدوليين الاستقصائيين وأكثر من مئة شريك إعلامي لفضح المنظومات المصرفية الخارجية «الأفشور».

الأميركي نواه بومباك صاحب الإنتاج الغزير، يقدم «قصة زواج» أو بالأحرى قصة طلاق بين مخرج مسرحي وزوجته الذين يتشاركان ابناً واحداً. الكندي أتوم أجويان يقدم سيناريو من كتابته هو «ضيف شرف» عن علاقة بين الأب وابنته البالغة عشرين عاماً التي تفضل البقاء في السجن بسبب اعتداء جنسي رغم أنها تستطيع إثبات براءتها. يجد الأب وابنته نفسيهما يتصرفان خارج حدود السلوكيات المقبولة بينما يطاردهما الماضي. الكولومبي سيرو جبرا يقدم «في انتظار البرابرة»، والبرتغالي تياغو غويدز A Herdade فيما يشارك الأميركي جيمس غراي بفيلم خيال علمي منتظر من بطولة براد بيت يحمل عنوان «أد استرا». أيضاً، يقدّم تود فيليبس فيلماً منتظراً آخر هو «الجوكر»، إلى جانب مشاركات للفرنسي روبير غيديغيان (Gloria Mundi)، والصيني لو يي (السبت الخيالي)، والإيطالي بيادرو مارسيلو (مارتن ايدن) ومواطنه المخضرم فراكو مارسكو في وثائقي «المافيا لم تعد كما كانت عليه». والتشيكي فاكلاف هارهول الذي يقدم «الطائر الملون» المقتبس عن رواية بالعنوان نفسه عن الحرب العالمية الثانية من وجهة نظر صبي صغير. الإيطالي ماريو مارتوني الذي شارك العام الماضي، يعود إلى المسابقة بدراما ممزوجة بجريمة تحت عنوان «عمدة ريون سنانيتا». المرأة الثانية المشاركة في المسابقة الرسمية هي الاسترالية تشانن ميرفي بفيلم BabyTeeth، وأخيراً من هونغ كونغ، يعود المخرج يونفان إلى الشاشة الكبيرة بعد غياب طويل بفيلم رسوم متحركة هو الأول له من هذا النوع بعنوان 7.No Cherry Lane.

كثير من المخرجين سوف تُعرض أفلامهم خارج المسابقة الرسمية وفي مختلف فئات المهرجان منهم المخضرم كوستا غافراس، غاسبار نوي الذي يقدم فيلم Irreversible بتوليفة جديدة، تيم روبنز، أندريا سيرجي وغيرهم. وكما ذكرنا، فـ «البندقية» أقدم مهرجان سينمائي في العالم، وقد أصبح في السنوات الأخيرة نقطةَ انطلاق مهمة لموسم الجوائز لكل من استوديوهات هوليوود والعالم والأفلام المستقلة. من هنا جاء تعيين المخرجة الأرجنتينية لوكريسيا مارتل رئيسة لجنة التحكيم، هي التي قالت: «إنه لشرف ومسؤولية وسرور أن أكون جزءاً من هذا الاحتفال بالسينما». كما سيتم تكريم الممثلة الإنكليزية جولي أندرز والمخرج الإسباني بيدرو المودوفار.

يقدّم أحمد غصين باكورته الروائية الطويلة «جدار الصوت» (إنتاج أبوظبي وبروكاشن) عن عدوان تموز 2006

«البندقية كلاسيك»: تحف لا تنسى

ستراس المخرجة وكاتبة السيناريو الإيطالية كوستانزا كواترجيلو لجنة تحكيم طلاب السينما التي ستمنح للسنة الثامنة على التوالي. جوائز كلاسيكيات البندقية: جائزة أفضل فيلم كلاسيكي مرمّم، وجائزة أفضل وثائقي عن السينما. ستتكون لجنة التحكيم من 22 طالباً، كل منهم موصى به من قبل أساتذة السينما من مختلف الجامعات الإيطالية. ستشمل إعادة الترميم والعرض أفلاماً مثل: The White Sheik للإيطالي فيديريكو فيلليني الذي عرض للمرة الأولى في «البندقية» عام 1952. وهناك ثلاثة أفلام للمخرج برناردو بيرتولوتشي، الذي رحل عنا العام الماضي، هي: The Grim Reaper (1962)، The Spider's Stratagem عام 1970. وسيعرض لجوليانو مونتالدو أول فيلم طويل أخرجه وغُرض في المهرجان عام 1961 هو Pigeon Shoot إلى جانب: تحفة البرتغالي مانويل دي أوليفيرا Francisca (1981)، New York New (1970) لمارتن سكورسيزي الذي رُمّمت خصيصاً للمهرجان. لويس بونويل حاضر أيضاً بفيلمه The Criminal Life Of Archibalo (1955) De La Cruz، والكوبي توماز جوتييريز ألبا بـ Death Of A Bureaucrat (1966)، وهو فيلم كوميدي بنكهة نقدية ساخرة عن البيروقراطية الشيوعية في كوبا وكيف تؤثر على حياة عامة الناس الذين يضطرون لإضاعة الوقت والتغلب على العقبات لمجرد الاستمرار في الحياة العادية. The House Is Black هو الفيلم الوحيد الذي صورته الشاعرة الإيرانية الراحلة فروغ فرخزاد. وثائقي (20 دقيقة) أعيد ترميمه وسيعرض في مسابقة الكلاسيكيات. الفيلم عبارة عن مشاهد صورتها فرخزاد في مستعمرة الجذام في بابا باغي، في محافظة أذربيجان الشرقية، منهم المخضرم كوستا غافراس، غاسبار نوي الذي يقدم فيلم Irreversible بتوليفة جديدة، تيم روبنز، أندريا سيرجي وغيرهم. وكما ذكرنا، فـ «البندقية» أقدم مهرجان سينمائي في العالم، وقد أصبح في السنوات الأخيرة نقطةَ انطلاق مهمة لموسم الجوائز لكل من استوديوهات هوليوود والعالم والأفلام المستقلة. من هنا جاء تعيين المخرجة الأرجنتينية لوكريسيا مارتل رئيسة لجنة التحكيم، هي التي قالت: «إنه لشرف ومسؤولية وسرور أن أكون جزءاً من هذا الاحتفال بالسينما». كما سيتم تكريم الممثلة الإنكليزية جولي أندرز والمخرج الإسباني بيدرو المودوفار.

«البندقية كلاسيك»: تحف لا تنسى

ستراس المخرجة وكاتبة السيناريو الإيطالية كوستانزا كواترجيلو لجنة تحكيم طلاب السينما التي ستمنح للسنة الثامنة على التوالي. جوائز كلاسيكيات البندقية: جائزة أفضل فيلم كلاسيكي مرمّم، وجائزة أفضل وثائقي عن السينما. ستتكون لجنة التحكيم من 22 طالباً، كل منهم موصى به من قبل أساتذة السينما من مختلف الجامعات الإيطالية. ستشمل إعادة الترميم والعرض أفلاماً مثل: The White Sheik للإيطالي فيديريكو فيلليني الذي عرض للمرة الأولى في «البندقية» عام 1952. وهناك ثلاثة أفلام للمخرج برناردو بيرتولوتشي، الذي رحل عنا العام الماضي، هي: The Grim Reaper (1962)، The Spider's Stratagem عام 1970. وسيعرض لجوليانو مونتالدو أول فيلم طويل أخرجه وغُرض في المهرجان عام 1961 هو Pigeon Shoot إلى جانب: تحفة البرتغالي مانويل دي أوليفيرا Francisca (1981)، New York New (1970) لمارتن سكورسيزي الذي رُمّمت خصيصاً للمهرجان. لويس بونويل حاضر أيضاً بفيلمه The Criminal Life Of Archibalo (1955) De La Cruz، والكوبي توماز جوتييريز ألبا بـ Death Of A Bureaucrat (1966)، وهو فيلم كوميدي بنكهة نقدية ساخرة عن البيروقراطية الشيوعية في كوبا وكيف تؤثر على حياة عامة الناس الذين يضطرون لإضاعة الوقت والتغلب على العقبات لمجرد الاستمرار في الحياة العادية. The House Is Black هو الفيلم الوحيد الذي صورته الشاعرة الإيرانية الراحلة فروغ فرخزاد. وثائقي (20 دقيقة) أعيد ترميمه وسيعرض في مسابقة الكلاسيكيات. الفيلم عبارة عن مشاهد صورتها فرخزاد في مستعمرة الجذام في بابا باغي، في محافظة أذربيجان الشرقية، في إيران. مع صوت الشاعرة تتلو مقاطع من «الكتاب المقدس» (العهد القديم) والقرآن وبعض أشعارها الخاصة. يعد الفيلم علامة بارزة في السينما الإيرانية، مع واقعية إنسانية حية لمجتمع معزول، يعتبر أنه فتح الباب للموجة السينمائية الجديدة في إيران (1960 ـ 2010). في فيلمها واقعية وإنسانية، أطفال نساء ورجال وكبار سن مشوّهون تجتمع أصابعهم ببعض وتلتصق جفونهم بعيونهم. النقطة هنا ببساطة هي الكشف عن صور أشخاص من فئة واحدة (نعم، هذا هو المصطلح الصحيح الواقعي والطبيعي). بكاميرا وثائقية وقحة، سوداء وبيضاء وريفية، وفي الخلفية قصائد وآيات مسؤولة عن إعطاء شيء مختلف عما قد يكون مجرد فيلم وثائقي أرثوذكسي. فرخزاد التي تمثل رمزاً حقيقياً للتطور الثقافي لبلادها؛ اقتحمت المشهد السينمائي بعمل غير مألوف، والي اليوم لا يزال الفيلم يثير الحساسية ويزعج كل من اقترب منه. تكمن عبقرية الفيلم في قدرة المخرجة على إعداد الخيوط والصور والشعر والكلمات وتجميعها بهذا الوضوح مع افتقار إلى الأخلاق الزائفة. فرخزاد لا تشفق، تواجه حقيقة الجذام مباشرة وتبين لنا بكل بساطة ما شاهدته وشعرت به. يستمر الفيلم في التقدم بطريقة عدائية وغير مريحة تُظهر لنا الجانب اليومي للحياة البشرية: الأطفال يضحكون ويلعبون ويهرعون الى الكرة. هدوء الفتيات وهن يسرحن شعرهن، النساء اللواتي ما زلن جميلات رغم المرض، والرجال ـ على الرغم من صلابة وجوههم ـ لا يزالون يضحكون. الإيرانية مهتمة بتجسيد هذا المرض، بمشاركتنا آلام والرعب والشعر الغنائي. قلة من الناس تعرف كيفية الحصول على الجمال في تلك الغابة من التشوهات التي تختبئ وراء جدران مستعمرة الجذام. قرب نهاية الفيلم، يسير السكان تجاه الكاميرا بينما تتحرك للخلف، يتوقف السكان وتبدأ أبواب المستعمرة بالانغلاق تاركةً إيانا في الخارج. هذا هو الفصل بين السينما والحياة، الحد الأقصى لما يمكن أن ننظر إليه، يجب علينا البقاء في الخارج. السينما هي فنّ ما هو مفقود، يتجلى ذلك في هذا الوثائقي، فمن خلال السينما نرى ما لا يمكن أن نراه في الحياة اليومية.

المشاركة العربية

سبعة أفلام عربية تشارك في فئات «مهرجان البندقية» المختلفة، على رأسها فيلم السعودية هيفاء المنصور «المرشحة المثالية»، وهو الفيلم العربي الوحيد الذي يشارك في المسابقة الرسمية على جائزة الأسد الذهبي. الفيلم، الذي صوّر في الرياض، يتتبع مسار طبيبة تقرر خوض انتخابات بلدية في مجتمع رجالي ومحافظ. وكان «وجدة» أول فيلم سعودي يشارك في تظاهرة «آفاق» عام 2012 وأول فيلم سعودي يمثل المملكة في منافسات جوائز الأوسكار. بدأت صناعة السينما رسمياً في السعودية قبل أقل من عامين، فمنصور صوّرت «وجدة» بينما كانت مختبئة داخل شاحنة وتواصلت مع طاقم التمثيل والممثلين والتقنيين من خلال اللاسلكي. تغير الوضع كثيراً اليوم وهي الآن تنعم بحرية كاملة في ممارسة صناعة الأفلام، بخاصة أن مجلس الأفلام السعودي مؤل جزءاً من مشروعها. فيلم سعودي آخر هو «سيدة البحر» لشهد أمين يشارك في «أسبوع النقاد». الفيلم أيضاً نسائي يحكي قصة ابنة صياد سمك تهرب من قريتها الفقيرة خوفاً من أن يمنحوها لحوريات البحر المتوحشة. فيلم عربي آخر يشارك في «آفاق» وهو «بيك نعيش- أبن» للمخرج التونسي مهدي برصاوي، بينما أدرج فيلم مواطنه النوري بوزيد «الفزّاعات» في برنامج الأفلام التجريبية. وهناك فيلم ثالث من تونس في «أيام البندقية» هو «أريكة» لمنال العبيدي، إلى جانب أول مشاركة سودانية متمثلة في «ستموت في العشرين» لأمجد أبو العلاء. أضف إلى ذلك فيلماً عراقياً من إنتاج هوليوودي هو «موصل» لمحمد الدراجي يعرض خارج المسابقة.

من لبنان، يقدّم أحمد غصين باكورته الروائية الطويلة «جدار الصوت» (إنتاج أبوظبي وبروكاشن) التي تدور أحداثها في لبنان (مقتبس عن قصة حقيقية) إبان العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز 2006 . خلال وقف إطلاق النار لمدة 24 ساعة، يخرج مروان من بيروت متجهاً إلى الجنوب بحثاً عن والده الذي رفض مغادرة قريته الجنوبية، ويترك زوجته رنا وحدها تستعد للسفر إلى كندا. لم يجد مروان أي أثر لوالده، وسرعان ما يعود إطلاق النار ويضطر للجوء إلى منزل نجيب، صديق والده. يجد مروان نفسه محاصراً تحت وطأة القنابل مع نجيب ومجموعة من كبار السن وأصدقاء والده. يتصاعد التوتر داخل المنزل وخارجه، تدخل فجأة مجموعة من الجنود الإسرائيليين الطابق الأول من المبنى، يُحاصر مروان ومن معه... ويخرج الوضع عن السيطرة. وكان أحمد غصين (مواليد بيروت ـ 1981) نال جائزة أفضل مخرج في «مهرجان بيروت الدولي للسينما» عام 2004 عن فيلمه القصير Operation Nb. وحاز أيضاً

> العودة إلى الواقع... وترميم الذاكرة السينمائية

جائزة أفضل فيلم قصير في «مهرجان تريبيكا الدوحة السينمائي» عام 2011 عن فيلم «أبي لا يزال شيوعياً». أخرج العديد من الأفلام القصيرة والأفلام الوثائقية ومقاطع الفيديو، وعرضت أفلامه في العديد من المعارض والمهرجانات السينمائية العالمية مثل أوسلو وبرلين. «الحرب ليست فقط موت ودمار، إنها اختفاء للذكريات، لا أريد لذاكرتي أن تمحى» هذه العبارة قالتها والدة أحمد بينما تقف على ما خلّفته الحرب من دمار. وقد صرّح غصين عن فيلمه «جدار الصوت»: «منازل التهمت، قرى بأكملها دمرت. رؤية كل هذا أشعرتني بالحاجة لاستعمال كاميرتي لإحياء هذه الذاكرة، في محاولة لدرء الدمار. مروان ذهب للبحث عن والده لحفظ ما تبقى من ذاكرته وعلاقتهما. فيلمي يسأل: هل الخيار الباقي لجيلي وأولادنا في لبنان اليوم هو الهجرة، هل هذا خيارنا الوحيد؟».

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 26 آب 2019 العدد 3840

صورة وخبر

في ثالث نشاط ضمن الاحتفال بـ «اليوم العالمي للمفقودين» في 30 آب (أغسطس) الحالي، تستكمل لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين في لبنان جولاتها على المناطق للتذكير بمعاناتهم المستمرة تحت شعار «حقنا نعرف». وبالتعاون مع جمعية «العمل من أجل المفقودين»، نفّذ الأهالي تجمعاً أوّل من أمس السبت على شاطئ مدينة صور حيث حفروا بالرمال شعارهم المتجدّد بحق معرفة مصير أبنائهم وأقاربهم. وكان الأهالي قد أقاموا تجمّعَيْن مماثلَيْن في زحلة وطرابلس على أن تقودهم جولتهم إلى الضاحية وبيروت الأسبوع المقبل.

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

رومانس

ما أسعدَ الأرضَ وأهلَ الأرض
لو أنّ سيِّدَها العظيمَ «ابنَ آدم»
لا يزالُ في صيغةِ نشوئِهِ الأولى: حيواناً...

2018/8/6

صلاةٌ خريفيّة

أنتَ، يا مَن أَرضَعتُهُ مِن أحلامي وآويتُهُ فيها!
أنتَ، أنتْ! يا مَن لا أعرفُهُ ولا أؤمنُ به،
ها أنا الآن، مِن عميقِ يأسي، أرفعُ إليكَ آخِرَ
صلواتي:
إلهي، رَقِّقْ قلبي ما استطعتَ!
ضَعِّفْني ما استطعت، وخَيِّبْني ما استطعتَ،
واجعلْني حزيناً ومغلوباً ما استطعت!
لكنْ، أرجوكَ إلهي،
إنْ كنتَ لا تزالُ تؤمنُ بي
فَ: لا المزيدَ مِنَ الخوف، ولا الكثيرَ مِنَ الألم.
أرجوكَ و أُحَذِّرُكْ.

2018/8/6

«الراحل الكبير»: ليلة «نشر الأواعي»

في 3 و17 أيلول (سبتمبر) المقبل، تقيم فرقة «الراحل الكبير» أمسيتَيْن غنائيتَيْن بعنوان «نشر الأواعي» في «مترو المدينة» (الحمرا). تؤدي الفرقة مجموعة منوّعة من أعمالها التي تنتقد من خلالها واقعنا على مختلف الأصعدة. تتكوّن «الراحل الكبير» من المؤلف الموسيقي وعازف البيانو خالد صبيح، والمغنية ساندي شمعون، وعازف البزق عبد قبيسي، وعازفي الإيقاع علي الحوت وأحمد الخطيب، وعازف الأكورديون سماح أبي المنى، بالإضافة إلى الراحل عماد حشيشو الذي «لا يُفارق طيفه» تمارين الفرقة واجتماعاتها.

أمسية «نشر الأواعي»: الثلاثاء 3 و17 أيلول ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

عبد الكريم الشعار: «الحب ديني»

يؤكد القائمون على «متحف نابو» أنّ الأنشطة الفنية ستكون حاضرة بقوّة ضمن الفعاليات الثقافية التي يقيمها، كونها وسيلة تساعد في الحفاظ على مجانية الدخول إلى هذا الصرح الذي صمّمه الفنانان العراقيان ضياء العزاوي ومحمود العبيدي، والاستمتاع بمعارضه المنوّعة. في هذا السياق، يدعو المتحف يوم السبت المقبل إلى أمسية موشّحات صوفية بعنوان «... الحب ديني» يحييها الفنان اللبناني عبد الكريم الشعّار (الصورة)، ويقدّم خلالها قصائد لأشهر شعراء المتصوّفة.

أمسية «... الحب ديني» الصوفية: السبت 31 آب (أغسطس) الحالي ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «متحف بانو» (منطقة الهري الساحلية ـ شمال لبنان). للاستعلام: 06/541341

سليم علاء الدين: موسيقى وشعر وغناء

«عاشِقَمْ» هو عنوان العرض الموسيقي ـ الشعري ـ الغنائي الذي يقدّمه الفنان اللبناني سليم علاء الدين (الصورة) على مسرح «أبراج» (فرن الشباك) في الثالث من أيلول (سبتمبر) المقبل. تأتي الأمسية في إطار الفعاليات الفنية والثقافية التي يحرص هذا الفضاء البيروتي على استضافتها. ويرافق علاء الدين في هذا الموعد، الفنانون: أشرف الشولي (عود)، وسماح أبي المنى (عود)، وجورج الشيخ (ناي)، وأيمن سليمان (إيقاع)، إلى جانب أحمد السيد (رسم حي).

أمسية «عاشِقَمْ»: الثلاثاء 3 أيلول ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «مسرح أبراج» في سنتر «أبراج» (فرن الشبّاك ـ الطابق الثاني السفلي ـ قضاء بعبدا). للاستعلام: 01/288760 أو 03/586330

الإثنين 26 آب 2019 العدد 70
Lundi 26 Août 2019 no70

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
فرادي باز
الناس استنفدوا ادّخاراتهم

04
منصور بطيش
أفكار أوّلية للخروج من الأزمة

04
دان قزي
ألا تستحق «قصّة شعر»؟

05
المركز اللبناني للدراسات
الدعم وحده لا يكفي لتعزيز التصدير

08
غسان ديبة
كينز ريعياً

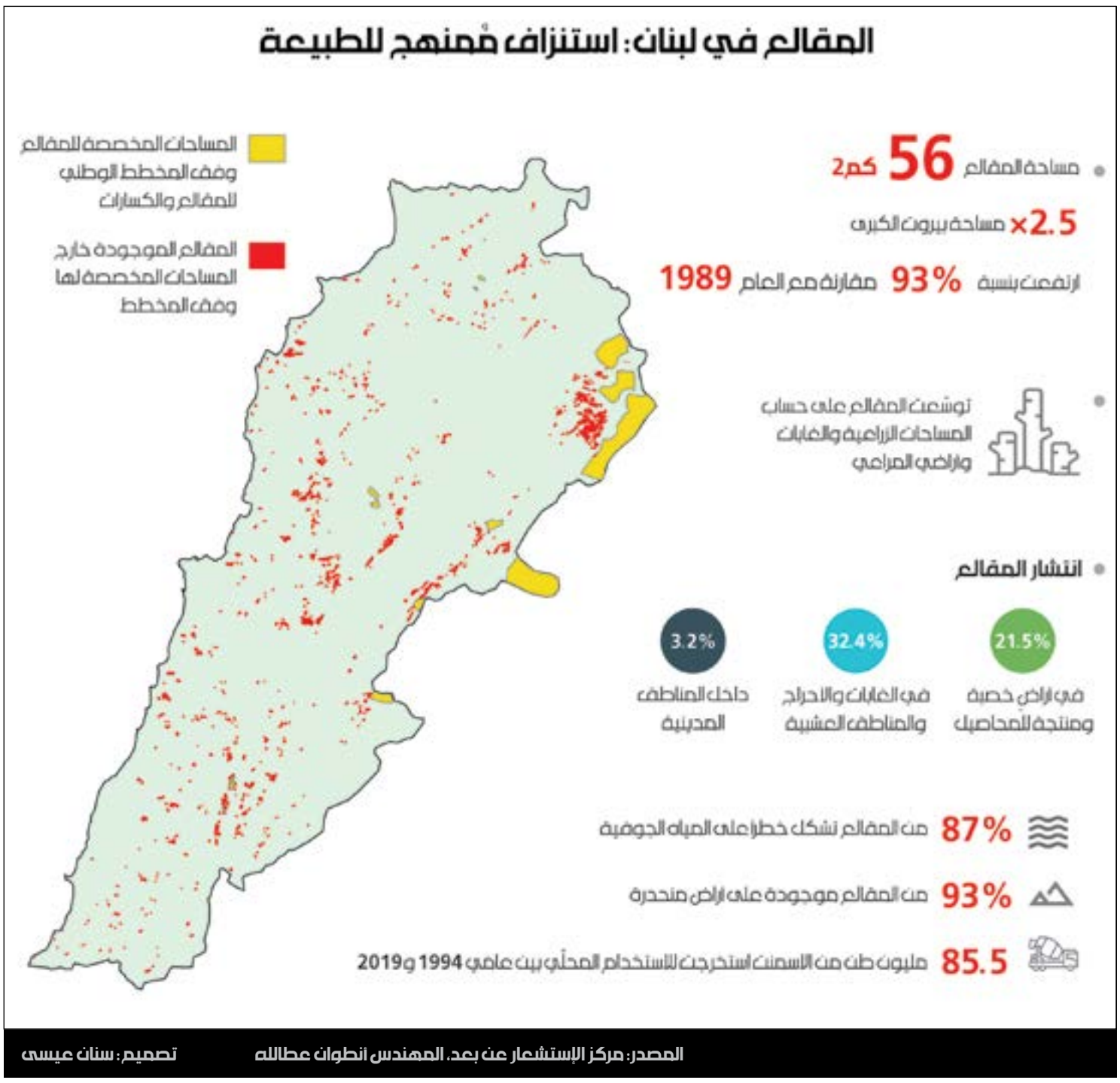

مساحة المقالع توازي 2,5 مرّة مساحة بيروت الكبرى

تغطّي المقالع نحو 56 كيلومتراً مربّعاً من مساحة الأراضي اللبنانية. أي ما يتجاوز مرّتين ونصف مرّة مساحة بيروت الكبرى. هذه المساحة ارتفعت بنسبة 93% بالمقارنة مع المساحة التي كانت تغطّيها في عام 1989. وهي ليست إلّا الوجه الآخر للفورة العمرانية والتمدّد العمراني العشوائي المتواصل والمستمرّ منذ مرحلة إعادة الإعمار في مطلع التسعينيات

فيفيان عقيقي

تركت سنوات من نشاط التعدين العشوائي مئات المقالع في جميع المناطق اللبنانية. تبيّن صور الأقمار الصناعية أن المساحة التي تغطّيها المقالع تضاعفت بنسبة 93% في أقل من ثلاثة عقود، إذ ارتفعت من 28,9 كيلومتراً مربّعاً في عام 1989 وصولاً إلى 56 كيلومتراً مربّعاً في عام 2018، وذلك وفقاً للتحاليل التي أعدّها المهندس والمخطّط المديني أنطوان عطا الله، وبالاستناد إلى البيانات المتوافرة لدى مركز الاستشعار عن بعد التابع للمجلس الوطني للبحوث العلمية.

هذا التطوّر الكبير في مساحة المقالع ليس إلّا الوجه الآخر للنشاط العمراني غير المنظّم والمتواصل منذ مطلع التسعينيات، والمصالح الضخمة التي أنشئت أو نمت على أساسه، والعشوائية في استخدام الأراضي.

بين عامي 1994 و2014، ارتفعت المناطق المبنية بنسبة 80% وفقاً للمجلس الوطني للبحوث العلمية، وهو ما سمح بمضاعفة أعداد المقالع من 784 مقلعاً في عام 1989 إلى 1278 مقلعاً في عام 2005، وفقاً لأحدث المسوحات التي أجراها مركز الاستشعار عن بعد، فيما تقدّر حالياً بأكثر من 1600 مقلع.

أدّى ذلك إلى استخراج أكثر من 85,5 مليون طن من الإسمنت للاستخدام المحلّي، بين عامي 1994 وأيار 2019، وفقاً لبيانات تسليمات الإسمنت الصادرة عن المصرف المركزي، عدا عن الكمّيات المُصدّرة إلى الخارج، واستفادت من بيعها ثلاث شركات إسمنت فقط موجودة في لبنان وتحتكر السوق منذ عام 1993 تاريخ صدور قرار منع استيراد الإسمنت. وبالإضافة إلى ذلك، برزت مصالح أخرى استفادت من فورة البناء في لبنان، وشاركت في استنزاف الجبال وتشويهها لاستخراج مواد أخرى، مثل أحجار الخفّان والغرانيت والرخام والصخور والرمال، وهي مواد أساسية لنشاط البناء المزدهر في تلك الفترة ومشاريع ردم البحر.

لقد كان لارتفاع نشاط التعدين والمقالع أثر بالغ على الزراعة ورعي الحيوانات وعلى البيئة، ووفقاً لدراسة بعنوان "الأثر البيئي للمقالع على الموارد الطبيعية في لبنان" من إعداد مركز الإستشعار عن بعد والمجلس الوطني للبحوث العلمية وكلّية العلوم الزراعية في جامعة بنسلفانيا، تمدّدت هذه المقالع فوق الأراضي الصالحة للزراعة أكثر من ثلاث مرّات بين عامي 1989 و2005 بحيث دمّرت 676 هكتاراً منها، ونحو الثلثين فوق المناطق الحرجية والغابات وتدمير 137 هكتاراً منها، فيما تضاعفت المساحة التي تغطّيها من الأراضي المخصّصة للمراعي (تدمير 738 هكتاراً منها). فضلاً عن أن 62% منها تنتشر في مناطق غير ملائمة لنشاطات مماثلة، وخصوصاً أن 21,5% منها توجد في أراضٍ خصبة ومنتجة للمحاصيل الحقلية والفاكهة، و32,4% في الغابات والأحراج والمناطق العشبية، و3,2% داخل المناطق المدينية. فضلاً عن ذلك، تنطوي نشاطات التعدين والمقالع على مخاطر صحيّة وبيئية، وخصوصاً أن 87% منها تشكّل مصدر خطر على جودة المياه الجوفية، فضلاً عن انتشار 93% في الأراضي المنحدرة، وهو ما يؤدّي في النتيجة إلى ارتفاع مخاطر تآكل التربة وانجرافها وتسلل المنحدرات وانهيار الصخور وتراجع المساحات الزراعية والغطاء النباتي وزيادة الضغط على موارد المياه والتربة، ويقدّر البنك الدولي كلفة التدهور البيئي الناجمة عن المقالع بأكثر من 860 مليون دولار.

أدى النمو المديني السريع والعشوائي الذي شهده لبنان منذ مطلع التسعينيات إلى زيادة الحاجة إلى مواد البناء، إلّا أنه ترك مئات من ندوب المقالع في جميع أنحاء الأراضي. لا توجد حالياً أرقام دقيقة حول عدد المقالع، لا سيّما أن القسم الأكبر منها غير مرخّص أو يعمل بسلطة الأمر الواقع أو بموجب رخص ممنوحة من غير الجهة الرّسمية المخوّلة بإعطاء الرخص (مثل الرخص والمهل الإدارية المؤقّتة الممنوحة من وزارة الداخلية)، إلّا أن وزارة البيئة تعتمد الرقم 1300 لعدد المقالع، بالاستناد إلى خرائط مديرية الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني، ما يعني أن هناك مقلعاً في كلّ 7,8 كيلومترات مربّعة بالمقارنة مع مقلع لكلّ 13 كيلومتراً مربّعاً في عام 1989. وعلى الرغم من ذلك، يبقى هذا الرقم غير دقيق كونه يعود إلى عام 2005، أي قبل الفورة العمرانية بين عامَي 2006 و2010.

هناك بعض الأدلّة على أن عمليات التجديد الطبيعي تحدث في بعض هذه المقالع غير المنظّمة والمهجورة، إلّا أن عملية الاسترداد بطيئة وغير كافية لضمان الاستعادة الفعّالة لوظائف النظام الإيكولوجي، وهناك حاجة إلى التدخّل لتسريع عمليات الاستعادة والتحكّم فيها، وخصوصاً أن لبنان تعهّد بإعادة تأهيل 18% من الأراضي المتدهورة في خلال عام 2030 التزاماً بأهداف التنمية المستدامة.

مقابلة

اجرتها **فيفيان عقيقي**

يعارض المصرفي فرادي باز ما يسمّيه سياسات التضييف (أي التقشّف)، ويقول إن لبنان يعيش منذ عام 2010 ركوداً اقتصادياً وقراره السياسي متأرّم والأسواف مكتئبة، وهو لا يفعل شيئاً على الرغم من أن الوضع دقيق ومُقلق. لا يتوقّع باز أن يحصل قصّ شعر للديون، لأن ذلك يؤثّر على قدرة لبنان على استقطاب الرساميل مستقبلياً، لكن الحديث يدور عن الانهيار، والمقصود به تراجع قيمة النقد. محذّراً من أن كلّ تغيّر بنسبة 1٪ في سعر الصرف يؤدّي إلى انخفاض القدرة الشرائية بنحو 60 نقطة. ويقترح تسويتين للخروج من المأزق: الاستراتيجية الدفاعية والعقد الاجتماعي الجديد. مشيراً إلى أن أي سياسة تثبيت لا تدوم لأكثر من دورة اقتصادية واحدة (12-24 شهراً)، فيما نحن نثبت سعر الصرف منذ عام 1997، من دون وضع أيّ سياسة أو رؤية أو خطّة اقتصادية

فرادي باز

الناس استنفدوا ادّخاراتهم

(عروان طحطح)

■ هل تعتقد أن النظام المصرفي اللبناني في خطر؟

لا يتعلّق الأمر بقطاع محدّد، سواء الصناعة أو التجارة أو الخدمات. طالما أن التصنيف السيادي، الذي يعدّ سقف التصنيف لكلّ القطاعات، هو في خطر. فالدَين لا تعلو فوق الحاجب.

لا شكّ أن بيئة الأعمال تغيّرت نتيجة التدهور الاقتصادي وتراجع النموّ، ما أثّر على شروط الاستثمار المصرفي الذي أصبح أكثر تشدّداً، وترافق أيضاً مع زيادة الانكشاف على القطاع العام المستمرّ في تفاعسه عن القيام بالإصلاح والتصحيح الهيكلي المطلوب منه.

خلال الفترة السابقة، تمّ التلهّي بـ«سيدر»، ومن ثمّ بالموازنة، وأخيراً بالتصنيف الائتماني، إلّا أن المشكلة تكمن في استمرار إنكار حقيقة الأزمة. وهذا أمر مقلق.

■ أيّ حقيقة يجري إنكارها؟

تكمن مشكلة لبنان الفعلية في ضعف قدرته على تحقيق نموّ اقتصادي وخلق فرص عمل. وهذا يأتي أساساً من تقلّص مخزون رأس المال، أي عوامل الإنتاج، بنحو 110 مليارات دولار (وفق أسعار اليوم)، بسبب الحرب اللبنانية (1975-1990) وحرب تموز 2006 ودفق اللاجئين السوريين بعد عام 2011، وهو ما أدّى إلى تراجع الإنتاج، فكانت النتيجة أن فاتورة الاستيراد، منذ بداية التسعينيات، بلغت نحو 340 مليار دولار في مقابل صادرات بقيمة 58 مليار دولار. ما يعني أن الموارد التي توافرت وكان يمكن استخدامها لتمويل الاستثمار المُنتج ذهبت لتمويل الاستهلاك والاستيراد.

■ هل الحروب وحدها هي السبب؟ ألا تتحمّل السياسات النقدية قسطها من المسؤولية؟

أنا لا أبرئ السلطة النقدية، إلّا أن المشكلة لا تنحصر بها. فالاقتصاد هو عبارة عن طبَارة يقودها ثلاثة طيارين، الطيّار الأساسي هو السلطة التنفيذية التي تضع السياسة الاقتصادية، وتعاونها السلطة المالية الممثّلة بوزير المال المؤتمن على السياسة المالية، والسلطة النقدية الممثّلة بحاكم المصرف المركزي المؤتمن على السياسة النقدية.

منذ إقرار اتفاق الطائف وحتى اليوم، لم يتمّ وضع سياسة اقتصادية، فهل كان يفترض بحاكم مصرف لبنان أن يُطفئ محرّك الطائرة؟ ربما كان عليه أن يفعل ذلك. إلّا أن ثبات سعر الصرف في ظل غياب السياسة الاقتصادية، تحوّل إلى هدف استراتيجي لا يمكن الخروج منه، خصوصاً أن استهلاك الأسر يمثّل 80% من الناتج المحلّي، والواردات تمثّل 48% من استهلاك الأسر. وكل تغيّر بنسبة 1% في سعر الصرف كان يسؤدّي إلى انخفاض القدرة الشرائية بنحو 60 نقطة. في حين أن قيادة السلطة النقدية للاقتصاد أدّت إلى تحقيق فائض تراكمي بميزان المدفوعات بنحو 15 مليار دولار، بعد أن غطّت العجز التجاري الذي بلغ نحو 280 مليار دولار طوال هذه الفترة.

لكن في المقابل، ربّبت هذه السياسة النقدية تكاليف أيضاً، فنظراً إلى معدّلات الفائدة العالية التي كانت تُمنح لاستقطاب الرساميل بهدف تثبيت سعر الصرف، باتت السيولة المُتاحة أكبر من مقدرة الاقتصاد على استيعابها، لذلك كانت وزارة المال تصدر سندات خزينة بقيمة تتجاوز قيمة العجز لامتصاص السيولة الإضافية. وعلى مدار عشرين عاماً (1998-2018)، دفعت 6% من مداخيل الدولة لتسديد الفوائد على السيولة الفائضة التي اقترضتها ووضعتها في حسابات مصرف لبنان الدائنة. وهو ما يعادل 1,4% من الناتج المحلّي كان يمكن إضافتها إلى الفائض الأوّلي (الفرق بين النفقات والإيرادات قبل دفع خدمة الدين). كذلك أثّرت معدّلات الفائدة العالية، على الاستثمار المُنتج وتنافسية الاقتصاد ونموّ الناتج المحلّي. عام 1974 كان الناتج المحلّي في لبنان يشكّل 67% من الناتج المحلّي في سنغافورة، وهو بلد يتمتّع بخصائص مشابهة للبنان لناحية حجمه وعدد سكّانه وتنوّعهم الطائفي ومحيطه الجيوسياسي. اليوم، وصل الناتج المحلّي في سنغافورة إلى 364 مليار دولار، في مقابل 57 مليار دولار للناتج المحلّي في لبنان، أي ما يشكّل 16% فقط من الناتج المحلّي في سنغافورة.

■ هل ما زال ممكناً الاستمرار في سياسة تثبيت سعر الليرة الاسمي؟

الجواب واضح. وإلّا لماذا لجأنا إلى الهندسات المالية؟ لا يوجد أي سياسة تثبيت تدوم لأكثر من دورة اقتصادية واحدة (12-24 شهراً). سياسة التثبيت تعني أن السلطة النقدية تحيّد النقد، لتعطي السلطة التنفيذية مجالاً لفترة محدّدة لإصلاح المشكلة في الاقتصاد. نحن ثبّتنا سعر الصرف في عام 1997، ولا نزال مستمرّين بهذه السياسة حتى اليوم، لكن من دون وضع أيّ سياسة أو رؤية أو خطة اقتصادية. وفيما يفترض بالسياستين المالية والنقدية أن تكونا متناغمتين ومساندتين للسياسة الاقتصادية، أصبحتا متناقضتين اليوم. ويشكّل إصدار سندات خزينة بفائدة مخفّضة مثالاً على ذلك، فمن جهة يسعى وزير المال إلى إحقاق التوازن في المالية العامة عبر تخفيض النفقات من خلال خفض فوائد الدين العام، ومن جهة ثانية يهدف المصرف المركزي إلى تثبيت سعر الصرف من خلال رفع الفائدة لاستقطاب الرساميل.

■ ما السبيل للخروج من هذا المأزق؟

هناك تسويتان أساسيتان إن لم تحصلا لا يمكن حصول أيّ استثمار أو تحقيق أي نموّ أو خلق فرص عمل. التسوية الأولى هي بين «الدولة» و«المقاومة»، أو ما يسمّى بالاستراتيجية الدفاعية، وذلك لتطمين رأس المال بأن البلد لن يكون عرضة لأحداث يصبح فيها الاستثمار في خطر. أي خلق بيئة حاضنة لرأس المال ليقوم القطاع الخاص بالاستثمار المطلوب منه.

أمّا التسوية الثانية فتكمن بقيام عقد اجتماعي جديد. اجتماع بعيداً المالي منذ أسبوعين، على إيجابياته، كان ناقصاً. لقد غاب عنه شركاء الإنتاج. ووجود رئيس جمعيّة المصارف على الطاولة مع السياسيين، لا يغني عن مشاركة الصناعيين والمزارعين والتجّار والنقابات المهمّة والمجتمع المدني المطلوب منهم أن يستثمروا ويعملوا ويكدّوا ويقدّموا التضحيات وأن يحرّكوا عجلة الإنتاج.

بعد إجراء هاتين التسويتين، هناك سلسلة من الإجراءات المفترض القيام بها، تبدأ بتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي بما فيها التغطية الصحّية الشاملة وضمان الشيخوخة ورفع مستوى التعليم المجّاني، وتمويل الاستثمارات المُنتجة، فضلاً عن ربط السياسات بثلاثة مؤشّرات ومصارحة الرأي العام بها وهي: مؤشّر النمو أي التزام الحكومة بتحقيق نموّ بنسبة 20% أكثر من معدّل التضخّم لتبيان تأثيره على مستوى المعيشة، مؤشّر الفقر أي تحديد معدّلات البطالة والتضخّم والالتزام بتخفيضها للحدّ من الضغوط الاجتماعية، ومؤشّر شعبية الحكومة أي تحقيق فارق إيجابي بين معدّلي التضخّم والنموّ وإلّا اعتراف الحكومة بفشلها.

هذه مقاربة تنطلق من الأولويات، ويفترض أن يكون لها وقع على الناس أقوى من وقع خطّة الكهرباء ومحاربة الفساد.

■ هل تقصد أن سياسات التقشّف لا تجدي نفعاً؟

قبول الناس بالتضحية يرتبط بمعرفة الوجهة التي سيذهبون إليها. صحيح أنه لا يمكن تحقيق أي إصلاح من دون تضحيات، ولكنني ضدّ كلّ سياسات التضييق المتبعة، خصوصاً أن الضيقة كبيرة في البلد، وأدّت إلى استنفاد الناس لادخاراتهم، وهو ما قد يتسبّب بتداعيات شديدة على الصعيد الاجتماعي. يحتاج البلد لأن يحقّق فائضاً أولياً بنسبة 7,5% من الناتج (4,3 مليار دولار) لوضع المديونية العامّة على مسار انحداري والدخول في حلقة مجدية. وهو أمر ممكن الوصول له لكنّه يتطلّب قراراً سياسياً، خصوصاً أن هناك مخزوناً بنسبة 20% من الناتج، أي نحو 11,5 مليار دولار، يمكن توفيره من دون زيادة الضرائب، وذلك من خلال تحصيل الفرق بين إيرادات الخزينة العامّة الحالية والإيرادات المُمكنة، والمقدّر بنحو 9% من الناتج المحلّي، بالإضافة إلى معالجة الهدر والفساد المقدّر بنحو 11% من الناتج المحلّي. فتكون بداية الإصلاح.

■ هل يتضمّن حساب هذا المخزون تخفيضات على الأجور ومعاشات التقاعد في القطاع العام؟

لا يمكن أن أتغاضى عن البطالة المُقنّعة في القطاع العام. موقفي ليس سياسياً إنما تقنياً، وجوابي على السؤال ليس عاطفياً. لقد أقرّوا سلسلة رتب ورواتب جديدة، وباتت معاشات التقاعد تبلغ مليارَي دولار تقريباً، وهناك عدد كبير من الموظّفين سيحالون على التقاعد في السنوات الخمس المقبلة. هذه قنبلة موقوتة، وهم يلتزمون بأمور أكثر من طاقتهم. السؤال: هل نبدأ من هنا؟ يتعلّق الأمر بدراسة إنتاجية القطاع العام، ومن ثمّ دراسة مساهمة الأجور ومعاشات التقاعد في الهدر والفساد على صعيد الإنفاق. من دون ذلك، لا يمكنني أن أجيب بنعم أو لا.

أنا أنظر إلى هذه المسألة من تحت لجهة التكاليف والإنتاجية، وأنظر إليها من فوق لجهة الوفر المطلوب تحقيقه. لا أعرف ما هو الوفر الذي يمكن تحقيقه، وأشكّ أن خيار تخفيض الأجور ومعاشات التقاعد هو الخيار الوحيد.

■ أين نحن ذاهبون؟ قصّ الشعر للديون أم تخفيض سعر الليرة؟

الأسواق الناشئة والقريبة منها، تمرّ بدورات سياسية – اقتصادية، تراوح بين 7 و12 سنة. وكلّ دورة هي كناية عن أربعة فصول: شتاء وربيع وصيف وخريف.

تُترجم هذه الفصول على الصعيد الاقتصادي بالركود والانتعاش والنموّ ومن ثمّ التباطؤ، وبالتأزم والتوافق والتنفيذ ومن ثمّ التلاشي على صعيد القرار السياسي، أمّا على صعيد تأثيرها على الأسواق فتُترجم بالاكتئاب، والراحة، والنشوة وأخيراً الإنهيار.

يقبع لبنان في فصل الشتاء منذ عام 2010 وحتّى اليوم، أي منذ 9 سنوات، أي أنه يعيش ركوداً اقتصادياً وقراره السياسي متأزّم والأسواق مكتئبة. وهو لا يفعل شيئاً ولم يتّخذ أي قرار سياسي، إلّا أن الوضع دقيق ومُقلق. لا أتوقّع أن يحصل قصّ شعر للديون لأن ذلك يؤثّر على قدرة لبنان على استقطاب الرساميل مستقبلياً، لكن الحديث يدور عن الانهيار، والمقصود به تراجع قيمة النقد.

نبذة

يعمل فرادي باز خبرة في العمل المصرفي تصل إلى 49 عاماً، امضى 28 عاماً منها في بنك «عودة»، الذي انضمّ اليه في عام 1991. وتبوأ مسؤوليات عدّة فيه. فكان عضواً في مجلس الإدارة لمدة 23 عاماً. وتولّى منصب نائب رئيس مجلس الإدارة - المدير العام والمسؤول الرئيسي عن الشؤون الاستراتيجية لمجموعة بنك «عودة» لمدة 4 اعوام. قبل ان يقدّم استقالته في تموز/يوليو الماضي ويقرّر اعتزال العمل المصرفي نهائياً. حائز على شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية من جامعة باريس الاولى (بانثيون - سوربون) في عام 1977. وهو ايضاً صاحب شركة Bankdata للخدمات المالية التي تجري دراسات في الشؤون المالية والمصرفية. كما عمل استاذاً محاضراً في كلّية الاقتصاد في جامعة القديس يوسف في بيروت. وألّف معجماً عن المصطلحات المصرفية في عام 1985 نُشر بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية.

لا أتوقّع أن يحصل قصّ شعر للديون لأن ذلك يؤثّر على قدرة لبنان على استقطاب الرساميل مستقبلياً. لكن الحديث يدور عن الانهيار، والمقصود به تراجع قيمة النقد

هل تنبخر الودائع؟

يسجّل ميزان المدفوعات عجوزات متتالية، ويضطر مصرف لبنان إلى تمويله على حساب موجوداته بالعملات الأجنبية. إلّا أن هذه الموجودات هي ودائع توظّفها المصارف لديه، إذ تفيد التقديرات أن الاحتياطي الصافي بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان من دون الذهب هو سلبي بمقدار يتجاوز 30 مليار دولار، فهل هذا يعني أن الودائع تتبخّر؟

يجيب المصرفي المتقاعد فرادي باز أنه «يمكن النظر إلى هذه المسألة من هذا المنظار، أي من حساب الودائع الموظّفة لدى مصرف لبنان في مقابل ما يملكه من سيولة. إلّا أن ذلك ليس مشكلة بذاته. إذ لا يمكن مقارنة التزامات المصرف المركزي الموزّعة على آجال تمتدّ إلى خمس سنوات بموجوداته الحالية من العملات الأجنبية، بل يمكن محاسبته عند تاريخ استحقاق الوديعة، في حال لم يدفعها أو أملى على صاحبها تدويرها. أنا لا أحاول الإيحاء بأن الوضع جيّد، ولكن لا يمكن القول بأن الودائع تبخّرت، فلم نصل إلى هذا الوضع الانهياري بعد».

اقتصاد السوء

التضليل الإعلامي في مسألة التصنيف الائتماني

محمد زبيب

الأمر الجيّد أنّ العديد من الناس بدأوا يهتمون بالمؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية، وهذا ما عكسه الترقّب، المجبول بالكثير من المخاوف، الذي سبق صدور نتائج المراجعة الدورية للتصنيف الائتماني للدَّين السيادي اللبناني، يوم الجمعة الماضي، من قبل وكالتي «ستاندرد أند بورز» و«فيتش». لكن في المقابل، ما زال هذا الاهتمام المتزايد يظهر كأنه «استجابة شرطية» لعملية «تضليل إعلامي» أكثر مما هو ردّ فعل على اشتداد الأزمة وارتفاع مخاطرها الكبيرة على المجتمع والاقتصاد.

ببراعة مذهلة، وُجِّهَت الأنظار نحو موعد الثالث والعشرين من آب/ أغسطس الجاري، وقُدِّم هذا الموعد كما لو أنه مفصليّ وحاسم في مسار الأزمة القائمة، أو بوصفه الامتحان الذي يُكرَم فيه المرء أو يهان. فقد بُذلت جهود حثيثة عبر الإعلام لإيهام الناس أن التصنيف الائتماني المنتظر سيكون الفيصل: إمّا أن ننجو، وإمّا أن ننهار. ونفّذت الحكومة ومصرف لبنان وجمعية المصارف حملة دعائية ضخمة للتحذير من التداعيات الخطيرة لتخفيض التصنيف السيادي والدعوة إلى بذل المزيد من التضحيات لتفاديها. وهكذا، تحوّل استحقاق التصنيف من كونه نتيجة من نتائج تفاقم أزمة تمويل النموذج اللبناني وتثبيت سعر صرف الليرة إلى سبب من أسبابها، والأهم، أنه تحوّل إلى سبب إضافي لدعوة الناس إلى بذل المزيد من التضحيات في خدمة الأسواق المالية، باعتبارها تجسّد مصلحة عامّة. ولكن، هل تتمتع التصنيفات الائتمانية بهذه الأهمية حقّاً؟

هناك انتقادات واسعة لوكالات التصنيف الدولية، ولا سيما في ظل الأزمات، حيث تصبح التصنيفات الائتمانية بمثابة مسرّعات لها، وهذا مرتبط بطبيعة عمل هذه الوكالات التي تزوّد المستثمرين العالميين بتحليل لمخاطر توظيفاتهم في أدوات الدَّين. وبالتالي، لا تُعَدّ هذه التصنيفات «موضوعية» بقدر ما تعبّر عن مصالح هؤلاء المستثمرين وسعيهم الدؤوب لحماية رساميلهم وتحويل المخاطر إلى فرص لتعظيم الأرباح. وكذلك، لا تُعَدّ هذه الوكالات ذات منفعة عامّة، بل شركات خاصة هدفها الأساسي تحقيق أقصى قدر من الأرباح، ولكنها مع ذلك تتصرف مثل جهاز قضائي يُصدر الأحكام، وهذا مصدر استهجان كبير، ولا سيما أن الأحكام التي تصدرها عبر تصنيفاتها غالباً ما تكون خاطئة، أو غير دقيقة، أو تكون مدفوعة بالمصالح التي تعبّر عنها، إذ يجدر التذكير دائماً بأنه كلما كان تصنيف أدوات الدَّين منخفضاً، كانت العوائد المطلوبة للتوظيف فيها أعلى، بحجة التعويض عن مخاطر العجز عن السداد طبعاً.

بهذا المعنى، نجحت الحملة الإعلامية في تضليل الناس، وجعلتهم يعتقدون أن مصالحهم في نفسها مصالح المستثمرين الماليين، فلكي نحصل على المزيد من الديون والودائع بالعملات الأجنبية، كشرط من شروط المحافظة على ثبات سعر الصرف، علينا أن نقبل بالمزيد من التقشف في الإنفاق الاجتماعي والاستثماري والدعم وتخفيض الأجور ومعاشات التقاعد وتجميدها وتقليص القطاع العام والخصخصة وزيادة الضرائب على الاستهلاك... وكل ذلك من أجل مواصلة خدمة الدَّين وتخصيص الجزء الأكبر من المال العام المتاح لتمويل أسعار الفائدة السخية وتنفيذ الهندسات المالية المكلفة وتعزيز رساميل المصارف وربحيتها وتجديد الودائع وجذب المزيد منها.

في هذا السياق، جرى التركيز على التصنيف الصادر عن وكالة «ستاندرد أند بورز» وتقليل شأن التصنيف الصادر عن وكالة «فيتش»، مع أنّ هاتين الوكالتين تشكلان مع وكالة «موديز» الثلاثي العالمي الذي يحتكر أكثر من 90% من سوق التصنيفات الائتمانية، وبالتالي تتمتع هذه الوكالات بالسطوة نفسها على الدول والمجتمعات والأسواق، ولا سيما عندما تجتمع وكالتان من الوكالات الثلاث المذكورة على التصنيف نفسه، وهو ما تحقق يوم الجمعة الماضي باجتماع تصنيف «فيتش» مع تصنيف «موديز» الذي صدر في مطلع هذا العام، إذ خُفّض تصنيف الدولة اللبنانية من B- إلى CCC، تعبيراً عن ارتفاع احتمالات العجز عن خدمة الديون بالعملات الأجنبية والمحلية على المديين القصير والطويل، فيما أبقت «ستاندرد أند بورز» على تصنيفها السابق (B- مع نظرة سلبية)، وهو تصنيف متدنٍّ ويعكس الاحتمالات نفسها تقريباً.

وفي هذا السياق أيضاً، سارعت وزارة المال إلى إصدار بيان ترحب فيه بقرار «ستاندرد أند بورز»، واعتبرته يخالف التهويل الذي سبقه، علماً أن هذا البيان أشار إلى قرار «فيتش» بتخفيض التصنيف، وتجاهل كلياً التحذير الواضح الذي أطلقته «ستاندرد أند بورز» من أنها ستعمد بدورها إلى تخفيض تصنيفها بعد 6 أشهر. إذا استمرت الودائع واحتياطات النقد الأجنبي بالانخفاض، وتجاهل البيان أيضاً التحذير من أن استمرار الضعف في تدفقات العملة الأجنبية واستخدام احتياطي العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان لتمويل خدمة الديون الحكومية يمكن أن يهدد قدرة لبنان على الحفاظ على ثبات سعر صرف الليرة المربوط بالدولار. ولكن لم يفت وزارة المال أن تشدد في بيانها على أن هذين التصنيفين «هما تذكيرٌ بأهمية تخفيض العجز وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي بدأنا بها، وسنزيد وتيرتها في موازنة 2020 وما بعد، وبمثابة تذكير بأن لبنان لديه القدرة على تجاوز الصعاب، فيجب عدم التراخي للحظة واحدة».

في الواقع، لم يكن الهدف من الحملة التهويلية التي سبقت موعد صدور تصنيفي «فيتش» و«ستاندرد أند بورز» سوى استخدامهما محلياً للمضيّ قدماً باتخاذ المزيد من الإجراءات الموصوفة «غير شعبية»، أي الإجراءات التي تمعن في نقل مخاطر القطاع المصرفي إلى المجتمع، ولا سيما الفئات الأضعف فيه، الذين عليهم أن يقبلوا بمستوى معيشة أدنى وخسائر متعاظمة في الحالتين: سواء تُرك سعر صرف الليرة لينهار أو استمرّ تثبيته. وهذا هو المأزق الذي نواجهه في ظل النموذج القائم.

لقد عبّرت الوكالتان في تقريرهما بما يكفي من مفردات عن هذا المأزق، ولكن من وجهة نظر الأسواق لا الناس. فكل ما يهمّ، أن تحافظ الدولة على مساحة مالية كافية لمراكمة الديون وتسديد الفوائد، حتى ولو كان ذلك على حساب إفقار المجتمع وتدمير ما بقي من مصادر للعيش. لكن المفارقة أن التقريرين حرصا على التحذير من أن كل هذه التضحيات لن تكون كافية لإنقاذ الأسواق، ولا لإنقاذ المجتمع، وبالتالي لم يعد هذا النموذج قابلاً للحياة، وكل محاولات إنعاشه لن تؤدي إلا إلى إطالة أمد الأوجاع.

مؤشر

خدمة الدَّيْن ترفع حاجات التمويل الخارجي والمخاطر

علي هاشم

تشير وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني، في تقريرها الأخير حول لبنان، إلى حاجات تمويل متزايدة للاقتصاد اللبناني، قدّرتها بنحو 24% من الناتج المحلّي سنوياً. بمعنى آخر، تدلّ الوكالة إلى حاجة لبنان إلى تدفّقات مالية من الخارج بهذا القدر، لتمويل عجز الحساب الجاري الناتج عن الفارق بين الصادرات والواردات، ولتأمين تمويل خدمة الدَّيْن الحكومي وسداد الجزء المستحقّ من أصل هذا الدَّيْن والإنفاق. وبينما تشير «فيتش» إلى الحاجات التمويلية المتزايدة الناتجة عن «العجز التوأم» (أي عجز الحساب الجاري وعجز الميزانية العامة)، تتحدّث، في الوقت نفسه، عن التحدّيات الموجودة لناحية تراجع حجم الودائع والتدفّقات الخارجيّة، وهو ما شكّل أحد الأسباب الرئيسة لتخفيض تصنيف لبنان الائتماني.

وفقاً للأرقام، شكّل تنامي كلفة خدمة الدَّيْن الحكومي خلال السنوات الماضية أحد مصادر الضغط الرئيسة، وحالياً يشكّل تحدّياً أساسياً في ظل أزمة باتجاه رفع كلفة خدمة الدَّيْن. فمع اشتداد عوارض الأزمة المالية، وارتفاع المخاطر المرافقة لها، تنخفض قيمة سندات اليوروبوند في الأسواق ويرتفع العائد عليها (معدّل الفائدة)، وهو ما سيفرض على الدولة رفع معدّل الفائدة عليها بشكل في أي إصدار مستقبلي لضمان بيع هذه السندات. على سبيل المثال، ارتفع متوسّط العائد على سندات اليوروبوند، بين عامي 2013 و2018، من 4,5% إلى 10%، أي أكثر من الضعفين.

لكن بمعزل عن ارتفاع معدّلات الفائدة نتيجة المخاطر الراهنة، يبرز أيضاً عنصر لا يقلّ أهمّية، وهو مرتبط بـ«هندسات» مصرف لبنان سيؤدّي إلى رفع حاجات التمويل الخارجي والمخاطر المرتبطة به. فالفوائد المرتفعة على إيداعات المصارف لدى مصرف لبنان بالعملة الصعبة، التي تُمنح في إطار هذه «الهندسات»، تدفع المصارف إلى الامتناع عن الاكتتاب في أي إصدار مُقبل لسندات اليوروبوند ما لم ترفع وزارة المال معدّل الفائدة عليها بشكل موازٍ. وهو ما يشكّل التحدّي الأكبر في أي إصدار مقبل، ويفسّر تأجيل إصدار هذه السندات أكثر من مرّة. علماً أن هذا السيناريو سبق أن حصل خلال العام الماضي مع سندات الخزينة بالليرة، عندما امتنعت المصارف عن الاكتتاب بها، ما أدّى إلى رفع الفائدة عليها من 7,46% إلى 10,5%.

يبدو واضحاً أن وكالات التصنيف العالمية تُدرك حجم المخاطر المرتبطة بالتحدّيات التمويليّة المحلّية وأزمة التدفّقات الماليّة الخارجيّة، وبالتالي علاقتها بتمويل خدمة الدَّيْن، لكنّها في الوقت نفسه، تميل إلى مصالح عملائها من حملة الديون السيادية، ما يدفعها إلى شيطنة أي فكرة لإعادة النظر في كلفة خدمة الدَّيْن باستمرار، مستعيضة عنها بالتركيز على حاجات ومصادر تمويل هذه الكلفة فقط. وهو ما يظهر في تقرير «فيتش» الأخير، عند الإشارة إلى الآثار التي تركها تصريح وزير المال عن احتمال إعادة هيكلة جزء من الدَّيْن العام على الرغم من تراجعه لاحقاً عن هذه التصريح. أمّا الدولة، وحتى الآن، فيبدو أنها خاضعة لهذا النوع من الابتزاز الذي تمارسه تقارير وتهويلات وكالات التصنيف والصناديق الاستثمارية، وتصرّ على الالتزام بكلفة خدمة هذا الدَّيْن مهما بلغت ومهما تعاظمت تحدّيات التمويل!

دفعات الفائدة على الدَّيْن العام سنوياً (ألف مليار ليرة)

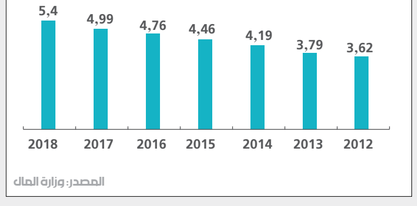

المصدر: وزارة المال

أفكار أوّلية للخروج من الأزمة

منصور بطيش
وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني

نعيش، من دون شك، واقعاً اقتصادياً صعباً، يزداد فيه قلق الناس، خصوصاً مع تكاثر التحليلات ووجهات النظر، والخلط بين الوقائع والآراء. لذلك أرى أن من حقّ الناس أن تطّلع بالأرقام على المعطيات الاقتصادية والمالية. كما من واجبنا أن نضع بعض مقترحات الحلول ونسعى لبناء توافق عليها.

وضعنا دقيق، صحيح. إلّا أنّ إمكانيات تغييره ليست مستعصية، بل هي في متناول أيدينا، متى قرّرنا السير بإصلاحات تعيد النموّ إلى اقتصاد البلد وتعظّم منافعه على الفئات الاجتماعية والقطاعات المختلفة، وتحقّق التوازن في المالية العامّة، وتعزّز إنتاجية القطاع العام، وتحفّز الاستثمار الخاص المنتج على حساب الريع، وتؤمّن الحماية الاجتماعية وفرص العمل والابتكار. نحن اليوم نواجه الحقائق التالية:

- عجز في المالية العامّة وصلت قيمته إلى 6,25 مليار دولار عام 2018 (11,1% من إجمالي الناتج المحلّي) ويؤمل تخفيضه عام 2019 إلى نحو 4,5 مليار دولار (7,6% من إجمالي الناتج المحلّي)، وفق قانون الموازنة.
- عجز في الميزان التجاري وصل إلى 16,65 مليار دولار عام 2018 في مقابل 15,87 مليار دولار عام 2017.
- تراجع صافي حساب الخدمات (Net Services) من 2,156 مليار دولار عام 2015 إلى 1,438 مليار دولار عام 2018 (أي انخفض نحو 700 مليون دولار). هذه التطورات انعكست زيادة في عجز الحساب الجاري من 8,542 مليار دولار عام 2015 إلى 12,134 مليار دولار عام 2017 وإلى 12,444 مليار دولار لعام 2018. وقد ترافق ذلك مع:
- تراجع في حجم الإيداعات الخارجيّة.
- استمرار الضمور في حجم الاستثمارات الخارجيّة المباشرة (FDIs).
- تراجع في صافي التحويلات، خصوصاً بسبب زيادة التحويلات الخارجة من لبنان (Outgoing transfers).
- ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي كلفة خدمة الدَّيْن العام.

كلّ ذلك، أدّى إلى تناقص تراكمي في صافي الموجودات الخارجيّة (عجز ميزان المدفوعات - BOP)، وهذا مصدر قلق كبير لكلّ نموذج اقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة في تمويله على التدفّقات الآتية من الخارج، ولا سيّما أن النموذج اللبناني يتّسم بنسبة استهلاك عالية، وبعجز في الناتج المحلّي، ومعدّل نموّ حقيقي أقلّ من 1% سنوياً، ومساهمة متدنية لقطاعي الزراعة والصناعة في تكوين الناتج المحلّي، وتزايد في البطالة، ولا سيّما لدى الشباب والمتعلّمين، فضلاً عن مديونية مرتفعة ولا مساواة عالية في توزيع الثروة والدخل ونظام ضريبي غير عادل وغير كفوء.

هذه الحقائق تفرض علينا مقاربة الأزمة الراهنة من منظور بنيوي شامل، فنعمل جميعاً من أجل بناء اقتصاد مُنتج، حيوي واحتوائي، وهذا يحتاج إلى أن تبدأ الدولة حواراً واسعاً مع الأحزاب وهيئات القطاع الخاص والنقابات العمّالية والمجتمع المدني، برعاية رئيس الجمهورية، الذي دعا في بداية عهده إلى «حماية الليرة بالإنتاج لا بالدَّيْن». إلّا أن الحقائق نفسها تفرض أن نتحرّك بسرعة على جبهات مختلفة، مالية واقتصادية واجتماعية، في موازاة الحوار المطلوب.

وفي هذا السياق، أقترح هذه الخطوط العريضة لبرنامج عمل يمتدّ على 3 سنوات (2020-2022):

أوّلاً، في السياسة المالية

البتّ بحسابات الدولة النهائية ضمن المهلة المُحدّدة في القانون. وتقديم مشروع موازنة عام 2020 من دون أي تأخير، والتزام أحكام الدستور وقانون المحاسبة العمومية التي تفرض أن تكون الموازنة شاملة كلّ نفقات الدولة وإيراداتها بما فيها المتأخّرات وكل إنفاق يجري من خارج الموازنة. إن العودة إلى احترام قواعد النظام العام هي الشرط الأساسي لنجاح أي سياسة مالية تهدف إلى تجسيد وظائف الدولة في المجالات كافة.

هناك ضرورة لتخفيض العجز المالي وزيادة الإنفاق الاستثماري في آنٍ. وهذا يقتضي العمل على تخفيض الإنفاق الجاري، ولا سيّما خدمة الدَّيْن العام والتحويلات التوزيعية من الموازنة، وزيادة الإيرادات، ولا سيّما عبر مكافحة التهرّب الضريبي والتهريب والإثراء غير المشروع وإصلاح النظام الضريبي. لذلك أقترح العمل على استكمال تخفيض العجز وحصره اعتباراً من موازنة عام 2021 بالإنفاق الاستثماري على تجهيز البنية التحتية والمرافق العامّة والخدمات الأساسية، ولا سيّما الكهرباء والنقل. وهذا يتطلّب إجراءات واضحة لتخفيض الإنفاق غير المجدي وزيادة الإيرادات لتغطّي مجمل الإنفاق الجاري. وهذا يفترض سلسلة إجراءات، منها:

- إعادة النظر بالنظام الضريبي عموماً ليصبح أكثر كفاءة وعدالة، بدءاً من إقرار الضريبة التصاعدية على دخل الأسرة الموحّد وإصلاح الضرائب على الأملاك. علماً أن نسبة إيرادات الدولة (CGR) لإجمالي الناتج المحلّي في لبنان هي أقلّ من 21% في مقابل 37% إلى 465 في الدول المتطوّرة (OECD).
- فرض ضرائب أرباح مرتفعة على الامتيازات والأنشطة المُضرّة بالبيئة.
- ومراجعة كلّ الإعفاءات الضريبية والتسويات وإعادة ربطها بأهداف دعم الإنتاج والعمل والابتكار والمساواة وحماية البيئة والصحّة العامّة.
- استكمال العمل على لجم التهرّب الضريبي ومواصلة خطّة مكافحة التهريب، وتوحيد قواعد المعلومات والبيانات بين وزارة المالية والضمان الاجتماعي، وإمكانيّة الولوج المتبادلة بينهما.
- تخفيض الحدّ الأدنى من الخضوع الإلزامي للضريبة على القيمة المضافة من 100 مليون إلى 50 مليون ليرة لبنانية.
- إصلاح المؤسّسات المتعارف عليها كمحميّات اقتصاديّة - سياسيّة، واعتماد الشفافية والمساءلة في إدارتها، وإعلان حساباتها دورياً.
- إجراء مسح شامل لموجودات الدولة وممتلكاتها ووجهة استعمالها وكيفيّة إدارتها، على أن تحدّد مهلة ستّة أشهر لإنجاز الملف.
- التنسيق مع مصرف لبنان من أجل تخفيض تدريجي لمعدّلات الفوائد، بالتوازي مع الإصلاحات المالية والاقتصادية.
- اعتماد المكننة (e-government) في إدارات الدولة.

ثانياً، في السياسة الاقتصادية

تحفيز زيادة الإنتاج (سلعاً وخدمات) من خلال سلسلة إجراءات تقود إلى نموذج اقتصادي مؤسّس يرتكز على ما يلي:

- تطوير إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، وبحرص في الوقت نفسه على حماية البيئة وتكريس احترامها.
- اعتماد التكنولوجيا بشكل مكثّف ومطرد في مختلف المجالات.
- دعم مشاركة النساء بفاعلية في النشاط الاقتصادي.
- خلق فرص عمل جديدة للبنانيين عموماً والشباب بشكل خاص.

وفي هذا الإطار، يجب العمل على تنفيذ الخطوات التالية:

- مناقشة دراسة «ماكينزي» بما يخدم تعزيز قطاعات الإنتاج، وإقرار الأولويّات الواجب المباشرة باعتمادها في الزراعة والصناعة والسياحة واقتصاد المعرفة والقطاع المالي، وإصلاح نظام الدعم، لا سيّما القروض المدعومة، وفق معايير محدّدة تربط الدعم بالقيمة المضافة المنتجة وعدد الوظائف ومستوى الأجور، لا سيّما العمالة الماهرة.
- المباشرة بتنفيذ المشاريع الضرورية من برنامج الاستثمارات العامّة (سيدر) وخطّة الكهرباء ومشاريع الصرف الصحّي، لما لهذا الإنفاق الاستثماري من تأثير إيجابي على النموّ الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

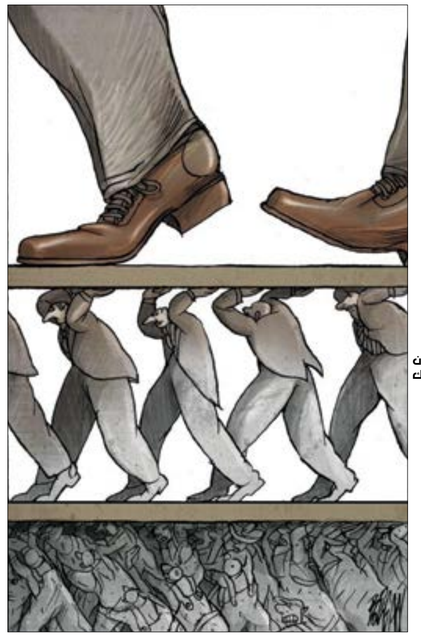

انحاء بوليغان
المكسيك

ألا تستحق «قصّة شعر»؟

دان قزي
مصرفي متقاعد وباحث في جامعة هارفرد

لفت نظري عنوان في صحيفة عن مئات الآلاف السياح اللبنانيين الذين يسافرون إلى الخارج سنوياً. لا غرابة في الأمر، فالأسباب واضحة. الأسعار في تركيا أو اليونان أو مصر هي أدنى بكثير من لبنان، حيث مدخول الفرد عالٍ نظراً إلى دعم سعر صرف الليرة الذي يجعل قيمتها أعلى من مستواها الحقيقي (أي أعلى من السعر المبني على إنتاجية اقتصادنا).

فكيف تُترجم هذه الظاهرة على وضعنا الاقتصادي والنقدي؟

الجواب بسيط: تعمل البنوك اللبنانية على إغراء المغتربين بفائدة تصل إلى 15% لجذب ودائعهم، ومن ثمّ تحوّل هذه الودائع إلى البنك المركزي في مقابل فائدة تصل إلى 21%. يطلق على هذه العملية البسيطة اسم تقني مُعقّد «هندسة مالية». في تراثنا اللبناني، تُعدّ الهندسة من أرقى المهن، وكلّ لبناني مُبرمج من قِبَل أهله والمجتمع على دراسة الهندسة (أو الزواج من مهندس). انطلاقاً من هنا، لا بدّ أن تكون «الهندسة المالية» شيئاً عظيماً، وإن كان معظم الناس لا يفهمون تفاصيلها (ولا يهمّهم فهمها)؛ قد يدركون هندسة عمارة أو سيّارة أو مفاعل نووي، أمّا هندسة المال فهي أمر معقّد. وبالتالي يكفي الاقتناع بأنه شيء إيجابي ومفيد!

في هذه الأثناء، يحوّل اللبنانيون رواتبهم بالليرة إلى دولارات لتُصرف في تركيا أو مصر أو قبرص. طبعاً هذه البلدان ممتنّة لسخائنا، الذي يضاف إلى سخاء آخر، وهو إدماننا على الاستيراد (نحو 20 مليار دولار في السنة)، الذي يستهلك موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، والتي هي بالأساس مدّخرات اللبنانيين في الخارج والداخل.

في الوقت نفسه، يظنّ المودعون أن أموالهم آمنة وباستثمار عبقري يُنتج أرباحاً بنسبة 15%، إلّا أنه هو في الحقيقة شبه «مخطط هرمي»، أي إن المستثمر القديم يُدفع له من أموال المستثمر الجديد. وعندما لا تتدفّق أموال كافية جديدة (أو «طازجة» كما يُسمّيها «الشباب» في قطاعنا المصرفي)، يتمّ استهلاك المبالغ الرئيسة.

يصدّق المودع هذه البدعة اللبنانية، كان الاحتمال البديل لا يمكن تصديقه؛ فمن الأسهل على عقلنا الساذج أن نؤمن بأسطورة العبقرية اللبنانية التي تنتج هذه العوائد الخيالية في اقتصادنا الغفن. وفي الحصيلة، يكون المودع مرتاحاً وغير قلق، والسائح سعيداً، والتاجر المستورد راضياً.

منذ فترة، قرأت مقابلة صحافية مع مسؤول رفيع المستوى من البنك المركزي. استعمل تعبيراً مهذباً وخفيفاً: «اضطراب»، لوصف الوضع الحالي، إذ شرح آلية عمل الهندسات بصراحة تامّة، مشيراً إلى أنها تدفع الليرة في مقابل الدولار. لكنّه في المقابلة، التي دامت 45 دقيقة، لم يُسَل السؤال الحاسم: كيف سيسترَدّ المودعون أموالهم بالدولار ما دام المصرف المركزي لا يملك مطبعة دولار؟

قبل أيام تلقّيت اتصالاً من أحد أهمّ خمسة مصرفيين في لبنان، قائلاً إنه يوافق معي كلّياً في تحليلاتي، وإنهم يشترون الوقت، وسألني: «ماذا نستفيد إذا سرّعنا النهاية التعيسة». فكان ردّي هو التالي: «الجواب موجود في سؤالك: شراء». فعند الشراء هناك كلفة تدفع. وكلفة المسار الحالي هي المضيّ في استهلاك ودائع ومدخرات الناس. لكن إذا أوقفنا هذه التمثيلية، اليوم، فقد نردّ لكل مدّخر دولاراً من أصل كل 2 أو 3 دولارات، أمّا إذا أكملنا في «شراء الوقت» فقد يبقى دولار واحد من كلّ 10 دولارات من أموال الناس الذين وثقوا بكم طيلة هذه السنين. وكلّ ذلك لكي نموّل سفرات إلى الخارج، أو مستوى معيشة أعلى من إنتاجية اقتصادنا الريعي الاستهلاكي وغير المُنتج... أي بمعنى آخر، المزيّف.

المشكلة هي أن هذا النموذج الاقتصادي بدأ ينفد من الوقود، أي الدولار المستورد والموجود في البلد، وأصبح على شفير نهايته. فما الذي علينا أن نتوقّعه؟

الخطوة الأولى المرتقبة هي فرض ضوابط على رؤوس الأموال، أي تحديد سقف للسحوبات اليومية، ومنع أي سحوبات تتخطّى هذا السقف. في الواقع، بدأ تنفيذ هذه الضوابط «على الخفيف»، بدليل أن اللبناني العادي يشعر بالنقص الحادّ في الدولارات والإجراءات يعني ذلك عملياً، فما عليك إلّا أن ترى الإعلان الذي نشره برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP) للإضاءة على الفقر في بلدنا، وعلى الرغم من أنه مقتبس من إعلان مماثل في دولة متطوّرة، إلّا أن فائدته أكبر في بلادنا، لكونه يفسّر ما الذي ينتظرنا في المستقبل القريب.

الخطوة الثانية المرتقبة هي «قصّ شعر» (Haircut) الودائع الأكبر بدءاً من مبلغ مُحدّد. وقد يأتي ذلك بأشكال عديدة؛ على سبيل المثال، تمتلك اليوم مليون دولار في حساب، إلّا أنك قد تستفيق غداً ومعك 500 ألف دولار فقط. أو قد تسترَدّ مليون دولار بالكامل، لكن بعد 30 عاماً ومن دون أي فائدة. أو قد تأخذ قصّة الشعر شكلاً آخر بنتيجة متعادلة.

لكن من هم المحظوظون الذين سيربحون ورقة اللوتو العكسية؟

يوجد نحو 103 مودعين يمتلكون مليون دولار، ويصل مجموعها الكلّي إلى 12,5 مليار دولار. وأقل من 1% من المودعين (أي 24 ألف مودع) لديهم حسابات فيها أكثر من مليون دولار ويصل مجموعها إلى 90 مليار دولار. وطبعاً، المليونير عادة يمتلك أكثر من حساب واحد. لذلك أقدّر عدد هؤلاء بين 6 آلاف و8 آلاف شخص. لكن السؤال المهمّ هنا، هل ستطال قصّة الشعر المودعين الذين لديهم بين 100 ألف دولار ومليون دولار؟ هذا يعتمد على «شغل الواسطة» وهروب أموال كبار المودعين قبل وقوع الساعة الصفر.

أمّا المودعون الكرماء الذين سيطلب منهم «التبرّع» بـ50% من ودائعهم فينقسمون إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى تضمّ أولئك الذين لديهم الإمكانات لفتح حسابات في الخارج، ولكنّهم مثل طير الإكاروس (Icarus) الأسطوري في الليلادة اليونانية، يحنّون التحليق قرب الشمس غير آبهين بمخاطر احتراقهم. يعتقد هؤلاء أن صديقهم الرئيس «فلان» الذي استضافوه خلال الـ«ويك اند» (weekend) الماضي على الـ«باربكيو» (Barbecue) في حديقة قصرهم في نادي فقرا، أو صديقهم القديم صاحب بنك «الثقة التامّة»، سيتصل بهم قبل الساعة الصفر ويحذّرهم، ليسحبوا بأمان قبل وقوع الكارثة. تماماً كما يسحب مشاة البحرية الأميركية والأسطول السادس رعاياهم. فلا يبقى إلّا المودع «المغرّر» ليتلقّى «الضرب». هذا المنطق، وإن كان غبياً، له نظرة ما. لا شكّ في أن بعض هؤلاء قد «يزمطون بريشهم»، إلّا أن عددهم سيكون قليلاً جدّاً، إذ من المستحيل لوجيستياً أن تهرب الأكثرية الساحقة من الودائع، نظراً إلى نقص الدولار في البلاد.

المجموعة الثانية فهي، لسبب أو لآخر، لا تستطيع تهريب أموالها إلى الخارج. هذا هو السجين، والمهرب الأفضل له أن يشتري شيئاً، مثل قطعة أرض بنقود الموتوبولي الموجودة في حسابه، ليأخذ مكانه غبي جديد.

السخرية في الموضوع، لو هؤلاء دفعوا ضريبة على أرباح ودائعهم بنسبة مماثلة لضريبة الدخل التي يدفعها الموظفون وأصحاب المهن الحرّة ذوي الدخل المرتفع، أي 25% سنوياً منذ نحو 10 أو 15 عاماً، أسوة بالبلدان التي تتمتّع بعدالة اجتماعية، لكانت ودائعهم أقل بكثير، لذلك السيناريو الذي أصفه، مع أنه قد يبدو شرساً من الناحية السطحية، هو بمثابة ضريبة مؤجّلة على أرباح وهمية بالأساس. أي إن الشخص الذي أودع مليوني دولار منذ أكثر من عقد وأصبح معه الآن 10 ملايين دولار، قد يخسر نصفهم ليبقى معه 5 ملايين دولار، بمعنى آخر، بدل أن يبقى مليونيراً عملاقاً سيصبح مليونيراً قزماً، أي سيبقى وضعه جيّداً، لكنّه سيضطر إلى تخفيف بعض من «استهلاكه التشبيحي» (conspicuous consumption).

ليال قائمة أصفها هنا، ولكن لها مراد آخر في مصير دان.

هذا السيناريو قد يحصل للمرة الأولى في تاريخ لبنان، ولكن لن يتضرّر به الفقير «المعتر» والطبقة الوسطى فقط، بل أيضاً حيتان المال. طبعاً، ما يؤسف في هذا الأمر هو أن بعض المتضرّرين هم المغتربون أو المتقاعدون الذين سيفقدون جنى عمرهم في البونزي اللبناني.

أمّا إذا كنت سجيناً لأنك غير قادر على الإجابة عن سؤال «من أين لك هذا؟»، أو غبياً تصدّق أن «بنك جورج صايغ» قادر على دفع فائدة بنسبة 15% على الدولار في بلد اقتصاده مدمّر، فيما بنوك العالم فوائدها صفر أو سلبية، ألا تستحق عندها «قصّة شعر» أو حتى «تقريعة»؟

تعزيز الصادرات اللبنانيّة
الدعم وحده لا يكفي

سامي عطا الله، نانسي عز الدين، جنى مراد
باحثون في المركز اللبناني للدراسات

نادراً ما يُجري صنّاع القرار في لبنان نقاشات حول السياسات، أو يبذلون جهوداً لتعزيز الصادرات اللبنانية، على الرغم من وجود فرص كبيرة للتحسين في حال اتّخاذ التدابير المناسبة. وتشهد الصادرات الصناعيّة في لبنان منذ فترة تراجعاً مطرداً، فقد انخفضت من 5 مليارات دولار في العام 2012 إلى 3,9 مليارات دولار في العام 2017. ولا يبدو الوضع مختلفاً هذه السنة. فقد تفاقم عجز الميزان التجاري في النصف الأوّل من العام 2019، ومن المتوقّع أن يستمرّ في التفاقم لبقيّة العام. ويدعو هذا الواقع إلى الأسف، لأنّ تعزيز الصادرات يمكن أن يؤدي إلى تخفيف عجز الميزان التجاريّ وإلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة النموّ بشكل سريع نسبيّاً، ولا سيّما أنّ القطاع تمكّن من بيع بعض منتجاته بطريقة تنافسيّة في الأسواق العالميّة.

ميزات نسبية في 337 منتجاً

في هذا الإطار، أظهرت دراسة أجراها المركز اللبنانيّ للدراسات مؤخّراً أنّ لبنان يتمتّع بميزة نسبيّة في 337 منتجاً مصدّراً من أصل 1147 منتجاً. ويعني ذلك أنّ لبنان قادر على بيع هذه المنتجات بما يتخطّى حصّته في السوق العالميّة، ويتمتّع بالتالي بميزة نسبيّة في تصنيع هذه المنتجات وتصديرها. وفي اللغة الاقتصاديّة، تقول إنّ الميزة النسبيّة الظاهرة لهذه المنتجات ـ أي نسبة هذه المنتجات من صادرات البلد الإجماليّة مقسومة على نسبتها من الصادرات العالميّة الإجماليّة ـ هي أكبر من واحد. فإذا كان للمنتج ميزة نسبيّة ظاهرة أكبر من 1، يعني ذلك أنّ البلد يتمتّع بميزة نسبيّة في هذا المنتج. من هذا المنطلق، يتمتّع لبنان بميزة نسبيّة ظاهرة أعلى من 5 في 132 منتجاً، وبميزة نسبيّة ظاهرة أعلى من 10 في 41 منتجاً.

وتشكّل هذه المنتجات (337 منتجاً) 30% من مجموع المنتجات المصدّرة، وقُدّرت قيمتها بـ2,7 مليار دولار في العام 2017، أي 70% من قيمة الصادرات الإجمالية في العام نفسه. وتتوزّع هذه المنتجات على 16 قطاعاً، ما يدل على القدرة التنافسية: 19% منها هي في قطاع الأطعمة الجاهزة، و17% منها هي في قطاع اللؤلؤ الطبيعيّ أو الصناعيّ، و15% في قطاع الكيماويات والصناعات الحليفة، و13% في قطاع الآلات والمنتجات الزراعيّة، و11% في قطاع المعادن الأساسيّة، و7% في قطاع الخضار، و6% في قطاع لبّ الخشب، و4% في قطاع الأقمشة، و4% في قطاع البلاستيك والمطّاط، و5% في قطاعات أخرى.

هذا السيناريو قد يحصل للمرة الأولى في تاريخ لبنان، ولكن لن يتضرّر به الفقير «المعتر» والطبقة الوسطى فقط، بل أيضاً حيتان المال. طبعاً، ما يؤسف في هذا الأمر هو أن بعض المتضرّرين هم المغتربون أو المتقاعدون الذين سيفقدون جنى عمرهم في البونزي اللبناني.

أمّا إذا كنت سجيناً لأنك غير قادر على الإجابة عن سؤال «من أين لك هذا؟»، أو غبياً تصدّق أن «بنك جورج صايغ» قادر على دفع فائدة بنسبة 15% على الدولار في بلد اقتصاده مدمّر، فيما بنوك العالم فوائدها صفر أو سلبية، ألا تستحق عندها «قصّة شعر» أو حتى «تقريعة»؟

وعليه، فإن تحسين وضع المنتجات الزراعية التنافسية يمكن أن يزيد الصادرات إلى سوق الشرق الأوسط. في الواقع، 40% من إجمالي صادرات لبنان موجهة إلى أسواق الشرق الأوسط المجاورة، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وتركيا والعراق وسوريا وغيرها، ما يجعل المنطقة مركزية للصناعة اللبنانية. ومع ذلك، واجهت الصادرات اللبنانية إلى هذه الأسواق تحديات كبيرة، وشهدت انخفاضاً مستمراً بقيمة 324 مليون دولار على مدار السنوات الخمس الماضية. تم تسجيل أكبرها لدى أكبر مستوردين للبنان: المملكة العربية السعودية (178 مليون دولار) والإمارات العربية المتحدة (81,7 مليون دولار) والأردن (62 مليون دولار) وسوريا (47 مليون دولار).

وقد حافظ قطاع الكيماويّات على زيادة محدودة في قدرته التنافسيّة على مرّ السنين بفضل تخصّصه في إنتاج الكيماويّات الفاخرة، كالعطور ومنتجات التجميل الأخرى. ويُصنّع لبنان حوالى 110 منتجات مختلفة في هذا القطاع، تشمل الكيماويّات الأساسيّة، والصابون، والمنظّفات، ومستحضرات التجميل، والبلاستيك، والمطّاط، ومنتجات المطبخ المكرّرة، والطلاء. أمّا بالنسبة إلى المنتجات الكيماويّة التي تتمتّع بميزة نسبيّة ظاهرة أعلى من 1، فثمّة 13 منتجاً ذا إمكانات تصدير غير مستغلّة بقيمة 68 مليون دولار. وخلافاً للأغذية الزراعيّة، لا تتركّز الأسواق المحتملة لهذه المنتجات في العالم العربيّ وحده، بل تشمل هولندا وبلاروسيا وإسبانيا والبرتغال وسويسرا، إضافة إلى الدول العربيّة المجاورة. وعلى سبيل المثال، يتمتّع لبنان بإمكانات لتصدير منتجات الطلاء بقيمة 815 ألف دولار: صادرات بقيمة 341 ألف دولار إلى الكويت، و290 ألف دولار إلى بيلاروسيا، و152 ألف دولار إلى الإمارات العربيّة المتّحدة.

وبالتالي، إضافة إلى تحسين الصادرات إلى الدول العربية المجاورة، توفر الصادرات الكيمياوية فرصة لتنويع الوصول إلى الأسواق. فإنها تمكّن من فتح أسواق جديدة ومشاريع إنتاجية، ومن تعزيز وضع القطاع الصناعي في لبنان. وتساعد المنتجات الكيماوية التي تُعتبر متوسطة التعقيد المنتجات اللبنانية في تحديد أسواق أكثر تعقيداً جديدة تعتبر تنافسية أكثر، مثل أوروبا أو أميركا الشمالية. إضافة إلى ذلك، يمكن للتكنولوجيات والقدرات المستخدمة في إنتاج المواد الكيماوية أن تشجع المزيد من الابتكار داخل القطاع من خلال تسهيل إنتاج منتجات جديدة وأكثر تعقيداً.

أبعد من الدعم

توفر صادرات لبنان التنافسية نقطة انطلاق لوصول أوسع إلى الأسواق وفرصة لزيادة تنويع الإنتاج. وبغية الاستفادة من ذلك، ينبغي تحقيق الدعم والتنسيق الضروريّين بين الحكومة والصانعين. ويتطلّب ذلك تعاون وزارة الصناعة مع جمعية الصناعيّين اللبنانيّين للتعزيز الاستراتيجي لمنتجات معيّنة تتمتّع بقدرة تنافسيّة عالية وتلبّي التغيّرات في الطلب في الأسواق العالميّة.

لكنّ الدعم وحده لا يكفي، بل تدعو الحاجة أيضاً إلى اتّفاقات تجارية تسهّل دخول الصانعيّن اللبنانيّين إلى أسواق مختلفة. فعدم وجود قنوات تسويق مُمأسسة ومتطوّرة للدخول إلى الأسواق الأوروبيّة، وغياب الاعتمادات والشهادات، والأداء الضعيف للمختبرات المحلية، وعدم القدرة على استيفاء المعايير الدوليّة، تشكّل جميعها تحدّياً كبيراً وتحول دون دخول المنتجات اللبنانيّة بحرية إلى الأسواق الأجنبيّة.

ويتعيّن على الصانعيّن أيضاً تحسين أدائهم؛ فالاختلافات في معايير السلامة والتتبّع هي من أبرز الحواجز التي تعيق دخول أسواق التصدير العالمية. وبالفعل، ترفض الأسواق الأوروبيّة أكثر من 50% من صادرات الأغذية الزراعية اللبنانية بسبب المخالفات في الترميز والتعليب، فيما ترفض 35% منها بسبب المضافات الغذائية غير القانونيّة. وبالتالي، ينبغي أن يبذل الصانعيّون مزيداً من الجهود للالتزام بالقواعد والأنظمة الخارجيّة.

أخيراً، يتعيّن على السلطات والصانعيّين في لبنان الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير لمواكبة الاتّجاهات العالميّة وسلوك المستهلكين، والتركيز أيضاً على تطوير المنتجات وعلى البحوث العلميّة المبتكرة التي لا ينخرط فيها الكثيرون. ويعاني لبنان أيضاً نقصاً في الدراسات المتعمّقة حول الأسواق الأجنبيّة التي تُعتبر أساسيّة لصياغة استراتيجيّة تصدير فعّالة، ويجب عليه بذل مزيد من الجهود في هذا المجال.

ممّا لا شكّ فيه أنّ لبنان يستطيع استغلال قدرته التنافسيّة في قطاعات ومنتجات متعدّدة، وعليه أن يضع خطّة في أقرب وقت ممكن من أجل تعزيز صادراته.

> **تشهد الصادرات الصناعيّة اللبنانية تراجعاً مطّرداً، إذ انخفضت من 5 مليارات دولار إلى 3,9 مليارات دولار بين عامي 2012 و2017**

> **كيف سيسترَدّ المودعون أموالهم بالدولار ما دام المصرف المركزي لا يملك مطبعة دولار؟**

للبنان الحقّ في الحصول على حصته الكاملة في مياه نهر الحاصباني/الوزاني. وهذا ما تؤكّده الاتفاقيات الدولية وقواعد الاستعمال المنصف ومتطلبات التنمية. يضمّ حوض النهر دولاً عربية عدّة، من بينها لبنان. تعاني فقراً مائياً، وتراجعاً في المساحات المزروعة، ونقصاً في الأمن الغذائي، وتصحّراً وتلوّثاً وشحّاً في تمويل قطاعات الإنتاج. يفرض هذا الواقع العمل على تثبيت حقّ لبنان السيادي والسياسي والاقتصادي والقانوني في الموارد المائية لحوض الأردن، وتطوير الاستفادة من نهر الحاصباني/ الوزاني. بالتكامل والتوازي مع مشروع الليطاني. لإنماء المناطق اللبنانية التي عانت من وجود الاحتلال لعُدَد طويلة.

في 24 و25 تموز / يوليو 2019، نظّم المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ومؤسسة مياه لبنان الجنوبي، مؤتمراً بعنوان: «نهر الحاصباني/ الوزاني: الحاجات والحقوق في ضوء متطلبات التنمية والاتفاقيات الدولية»، ناقش المشاركون فيه الموضوعات والقضايا المطروحة في إطار متعدّد الأبعاد، يستحضر في آنٍ واحد قضايا الصراع مع العدو الإسرائيلي، والتأخّر التنموي، ومشاكل البيئة والتحوّلات المناخية. وأجيبت عن أهم الأسئلة المتعلّقة بالإجراءات العاجلة التي ينبغي اتخاذها، مع التركيز على مقاربة حاجات لبنان من المياه في منطقة الحوض، التي تفوق كثيراً حجم الاستفادة الحالية، والمتوقّع تضاعفها في السنوات المقبلة

نهر الحاصباني/ الوزاني حقوق لبنان المهدورة

لماذا حوض الحاصباني مهم جدّاً للبنان؟

ينبع نهر الحاصباني/ الوزاني من الأراضي اللبنانية ويخترق الحدود إلى فلسطين جنوباً، ويعدّ واحداً من أربعة روافد رئيسيّة لنهر الأردن، هي، بالإضافة إليه: نهر القاضي في شمال فلسطين (المسمّى نهر الدان)، ونهر بانياس ونهر اليرموك. وبعد انضمام نهر الزرقاء وبعض الروافد الصغيرة إليه، كان نهر الأردن يدخل إلى البحر الميت بطاقة 1317 مليون م3 سنوياً، يأتي أكثر من ثلاثة أرباعها من الدول العربية الثلاث (77%)، فيما يأتي أقل من ربعها (23%) من فلسطين المحتلة، ومع ذلك يستولي العدو على نصف موارد هذا النهر ورافده.

ويجري الحاصباني في الأراضي اللبنانيّة نحو 24 كلم، أما الوزاني فيجري فيها نحو 5 كلم، ملتقياً مع الحاصباني قبل الدخول إلى فلسطين المحتلة.

تُقدّر مساحة حوض الحاصباني/ الوزاني في لبنان بنحو 529 كلم2، وفق صور الأقمار الصناعيّة، لكنها تصل إلى 698 كلم2 إجمالاً في كل الدول المحيطة، منها نحو 170 كلم2 في فلسطين المحتلة. تُقدّر كميات المياه في الحوض كله (سطحياً وجوفياً) بنحو 476 مليون م3 سنوياً.

يُغطي الثلج أعلى هذا الحوض، حيث يبدو أنه ينتشر على 32% من مساحته غالبية أيام السنة، لذا فإنه يسرّب كميات ضخمة من المياه. بالإضافة إلى أن 74% من مساحة حوض الحاصباني هي كارستيّة متشقّقة، وهذا سبب التأثير في تسرّب المياه خصوصاً إلى فلسطين المحتلة.

تُظهر التقديرات من داخل فلسطين المحتلة أن متوسط كميات المياه الواصلة إلى الأراضي المحتلة من الحاصباني بلغ 123 مليون م3 بين عامي 1969 و2004 (هناك تقديرات أخرى تشير إلى أنها بحدود 138 مليون م3)، بالإضافة إلى 114 مليون م3 من بانياس و241 مليون م3 من القاضي (17% منها تدفّق سطحي و83% تدفق عبر الأحواض). ولا يقلّ مجموع الانسيابات من الخزانات الجوفية المشتركة خارج الحوض والمتصلة بفلسطين عن 194,9 مليون م3 في أربعة قطاعات حدودية كما بيّنت الدراسات الهيدرولوجية، فضلاً عن المتساقطات التي تنساب من لبنان إلى فلسطين لتغذي نهر القاضي بعشرات ملايين الأمتار المكعبة من المياه سنوياً.

حوض الحاصباني مهم جداً للبنان، لا سيما أنه يشمل محافظتين وثلاثة أقضية وستين بلدة، يقيم فيها نحو 80 ألف نسمة، ويتوقّع أن ترتفع أعدادهم في المستقبل إلى 200 ألف نسمة إذا ما ازدهرت المنطقة. وقد تفيد الدراسات الجيولوجية الموثّقة بما يأتي:

- عدم وجود تداخل بين المناطق الشرقيّة والغربيّة الفاصلة بين حوضي الليطاني والحاصباني، لوجود طبقة كاتمة مانعة، في باطن الأرض وعلى السطح، تجعلهما حوضين منفصلين لا يلتقيان.
- تسمح الطبقات الجوراسيّة المتشققة، التي تغطي ما بين 50% و74% من مساحة حوض الحاصباني، بتسرّب كميات كبيرة من المياه نحو الداخل الفلسطيني المحتل. ومع ذلك، لم يطالب لبنان يوماً بحصته من المياه الجوفية المغذّية لنهر القاضي، ولا من الثلج الذي يملأ هذه الأحواض. في المقابل، لم يتورع العدو الإسرائيلي عن سحب كميات هائلة من المياه العربيّة إلى بحيرة طبريا، التي تقدر بنحو 500 مليون م3 سنوياً من المياه النظيفة، مقارنة بمصادر المياه الأخرى التي يستفيد منها وتتسم بالملوحة العالية.

لفت المؤتمر، على سبيل المقارنة، إلى الجهود التي بذلها الجيولوجيون السوريون، الذين أدّوا دوراً مهماً في دراسة الجزء الغربي من حوض جبل الشيخ وتحديد الصورة المائيّة للمنطقة، ما سمح للدولة السورية بإقامة سلسلة سدود في مناطق القنيطرة المحرّرة.

حوضا الليطاني والحاصباني غير متصلين

التخلّي عن المقاربات الحذرة

أكّد المشاركون في المؤتمر أهميّة تنفيذ المشاريع المائيّة التي توفّر الاستفادة التدريجيّة من كافة الكميات المكفولة للبنان بالقانون، وهي كميات أكبر بكثير من تلك المستخدمة في الوقت الحالي، وشدّدوا على ضرورة أن تُواكَب الأعمال في المنطقة بخطة اقتصاديّة - زراعيّة - إنمائيّة تستفيد من كل المقوّمات الطبيعيّة في المنطقة من جهة، وتأخذ بالاعتبار كل التحديات المحيطة، ولا سيما التلوث وغياب تصنيف الأراضي، فضلاً عن التخلّي عن المقاربات الحذرة والمتردّدة، التي قلّصت القدرة العربية على المبادرة والفعل في معظم القضايا النزاعية مع العدو، وفسحت في المجال أمام انتهاكاته المتمادية.

واقترح المشاركون التوصيات الآتية:

أولاً: على صعيد حصّة لبنان وحقوقه في مياه الحوض

1. الانطلاق من الحاجات التي تقرّها اتفاقيات 1920 و1926 و199، ومن مساهمة لبنان في تغذية الحوض بالمياه الجوفية والسطحية، لتحديد هذه الحصة. وهذا يقتضي الأخذ بالأمور الآتية:

أ. الحقوق الإضافية المترتبة على وجود خزان جوفي مشترك عابر للحدود اللبنانية الفلسطينية يغذّي نهر القاضي في شمال فلسطين المحتلة.

ب. حاجات لبنان التي حالت ظروف الاحتلال الطويل دون تلبيتها، ما سبّب نقصاً تراكمياً في مستويات التنمية. وفق منظمة الفاو، تقدّر حاجات لبنان من المياه لأغراض الري، بما لا يقلّ عن 48 - 60 مليون م3 سنوياً في منطقة الحوض. وتصل الكمية إلى 150 مليون م3 لتأمين احتياجات مخططات التنمية الزراعية الشاملة في المنطق.

ج. إنجاز الدراسات اللازمة والكيول الدائمة لتحديد كميات المياه التي تنساب من لبنان إلى فلسطين، على أن يترافق ذلك مع دراسة التشكيل الجوراسي وتطوّره في شرق راشيا ولا سيّما في المناطق المنخفضة.

2. ضرورة أن تُراعى في تثبيت حقوق لبنان المائية أمور أساسية، من بينها:

أ- عدم إخضاع حقوق لبنان المائية للمساومة أو التفاوض مع العدو، والذهاب حتى النهاية في استرجاع الحقوق المهدورة.

ب- إطلاق حملة دولية حول العدالة المائية تسلّط الضوء على انتهاكات العدو لحقوق الدول المحيطة بفلسطين.

ج- التواصل مع الدول العربية الواقعة في نطاق حوض نهر الأردن وروافده، للاتفاق على سُبل تنظيم الاستفادة من مياه الحوض وتعظيمها على نحو عادل ومتكامل.

ثانياً: على صعيد السياسات العامة

1. وضع استراتيجية وطنية للمياه تقوم على الاستفادة من كل الموارد المائية المتاحة في لبنان، بما تتيحه الإتفاقيات الدولية ومن دون التفاوض مع العدو.
2. تشكيل لجنة عُليا لرسم سياسات

> **الخطة الشاملة لترتيب الأراضي تصنّف منطقة الحاصباني ومحيطها كمناطق زراعية**

وطنية تحفظ حقوق لبنان في مياه الحاصباني/ الوزاني، وحوض الأردن والخزانات الجوفية العابرة للحدود مع فلسطين.

3. مراجعة السياسة المائية وتصويب نظرتنا إلى المياه، حتى لا تخضع لمنطق السوق، واعتماد التعرفات المتعددة لاستخدامات المياه بما يتناسب مع كونها حقاً للجميع ويضمن التوازن بين كلفتها والحاجة إليها.

4. إجراء دراسات للكشف عن التشققات والكهوف الموجودة وتطوير الاستفادة من المياه الجوفيّة في هذا الحوض.

5. الاستثمار المتوازي للموارد السطحية والجوفية في منطقة الحدود مع فلسطين وفي منطقة الحوض. وتنفيذ مشاريع تأمين مياه الري والشفة من المصادر السطحية، وتشجيع حفر الآبار في الحوض الأعلى.

6. إنشاء لجنة مشتركة من المزارعين والبلديّات لتحديد نسبة الحاجة من المياه ومعالجة مشكلة فوضى تقاسمها ومراقبة أوضاع النهر.

ثالثاً: على صعيد التنمية والخدمات

1. وضع خطة زراعية وإنمائية لمنطقة الحوض تتكامل مع مشروع الليطاني للاستفادة من مياه النهر في إنماء المنطقة، وإعطائها أولوية في برامج الاستثمار الوطني. مع التركيز على:

أ- زيادة المساحات المزروعة من 1000 هكتار إلى 4250 هكتاراً يمكن استصلاحها فوراً، ثم إلى 23 ألف هكتار يحتاج استصلاحها إلى بعض الوقت.

ب- تأمين مياه الشفة والاستخدام المنزلي لما لا يقلّ عن 80 ألف مواطن على المدى القصير والمتوسط، و200 ألف مواطن على المدى البعيد في مناطق الحوض والقطاعات الحدودية التي تشترك بخزاناتها الجوفية.

ج- وضع خطة للتنمية الشاملة لمنطقة الحوض، لا تقتصر على تعظيم الاستفادة من المياه، بل تشمل تطوير الاتصالات والمواصلات والخدمات الأساسيّة.

2. العمل على تمكين المزارعين من تطوير منتجاتهم وتصريفها وتسويقها، وإقامة محطة تجارب علميّة لاختبار الأصناف التي يمكن زراعتها وأصناف المبيدات التي تؤثر ببعض المزروعات، زراعة النباتات الطبيّة لرفع قيمة المنتجات، والعمل على التكامل في الإنتاج الزراعي مع سوريا.

3. تكثيف عمليات صيانة وإصلاح المضخات التي تعرّضت للاهتراء واستبدالها، وتنفيذ مشاريع كبرى ترفع استفادة لبنان من كامل حقوقه.

4. تنفيذ سدّ إبل السقي وتأمين التمويل اللازم له، وبناء سدود صغيرة (برك جبليّة) للري تضخ بالجاذبيّة، ودراسة إمكانيّة الاستفادة من الطاقة المتجددة في إدارة المياه.

5. حماية الأراضي الزراعية في منطقة الحوض من الزحف العمراني، ووضع حد لمشكلة تفتيت الحيازات الذي يقضي على إمكانية قيام اقتصاد محلي يعتمد على الزراعات المروية.

6. وضع حلول للتلوث الذي بدأ يصيب مياه النهر، ووضع حد للإفراط في استخدام الأسمدة، وتنفيذ حلول تؤمن المعالجة العلمية لمياه الصرف الصحي وتكرير المياه الناتجة من معاصر الزيتون.

29,2
م3 حصّة الفرد العربي من المياه سنوياً بالمقارنة مع معدل عالمي بنحو 590 م3
تبلغ حصّة الفرد في لبنان 76.6 م3 في مقابل 7.6 م3 في الأردن و8.1 م3 في فلسطين

كميات المياه في حوض نهر الأردن (سطحياً وجوفياً) (مليون م3 سنوياً)

	الحاصباني	بانياس	القاضي (الدان)	المجموع	النسبة
المساحة (كلم2)	698	189	17,6		
الانسياب السطحي السنوي (مليون م3)	54	26	3	83	%17,4
الانسياب الجوفي السنوي (مليون م3)	64	80	249	393	%82,6
المجموع السنوي العام (مليون م3)	118	106	252	476	%100

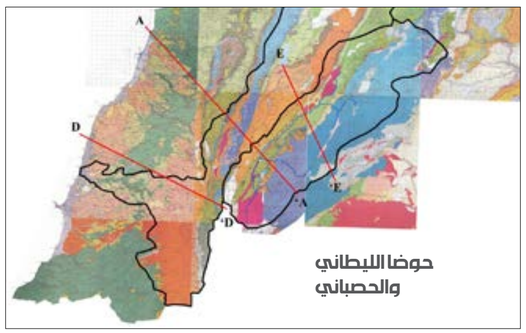

> **تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في حوض الحاصباني نحو 22 الف هكتار، وتحتاج إلى أكثر من 150 مليون م3 سنوياً من مياه الري**

بيّنت الدراسات المقدمة للمؤتمر أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة الحوض هي نحو 22 ألف هكتار، ما يعني وجود حاجة إلى أكثر من 150 مليون م3 سنوياً من مياه الري.

أحواض القاضي (الدان) وبانياس والحاصباني داخل الأراضي اللبنانية وتحت مزارع شبعا

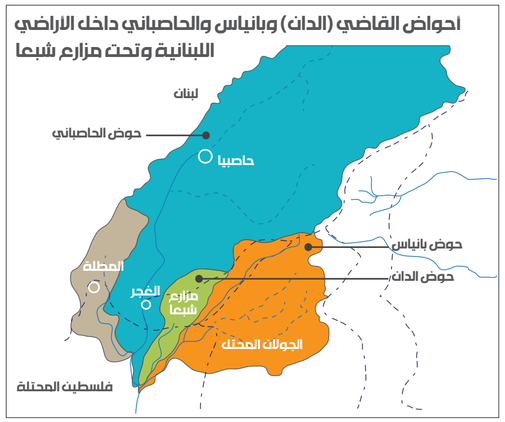

نصيب غير عادل من المياه

لم تعط مخطّطات توزيع نهر الأردن وروافده لبنان أدنى حقوقه، ومنها «مشروع كوتون» الذي خصّص له 35 مليون م3 فقط في مقابل 132 مليون م3 لسوريا، و 720 مليون م3 للأردن، و394 مليون م3 لفلسطين المحتلة. واتفق المشاركون على أن حصة لبنان المذكورة ومقدار استفادته من مياه الحوض تقلّ كثيراً عن نصيبه العادل، خصوصاً إذا أخذنا بالاعتبار المياه الجوفية وكمّيات الثلج والمتساقطات التي تغذّي المخزّون المائي للحوض ومياهه السطحية.

يعزّز هذا الرأي وجود اتفاقيات حاكمة لتقاسم المياه بين لبنان وفلسطين، من بينها:

أ- الاتفاقيّة البريطانيّة - الفرنسيّة لعام 1920، التي تنصّ مادتها الثامنة على الآتي: «سيقوم معاً خبراء تعيّنهم كل من الإدارتين السورية والفلسطينية، في مهلة ستة أشهر تلي توقيع الاتفاق الحالي، بدراسة استخدام مياه الأردن الأعلى واليرموك لغايات الري وإنتاج الطاقة الهيدروكهربائية، بغية سدّ حاجات الأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي».

وقّعت الاتفاقيّة بتاريخ 1922/2/3، وأودع الاتفاق الفرنسي – البريطاني المذكور آنفاً، في عصبة الأمم كوثيقة رسمية دولية، بتاريخ 1924/2/6، وسُجّلت يومها تحت الرقم 565.

ب- إتفاقيّة حُسن الجوار لعام 1926 الخاصّة بالحدود بين لبنان وفلسطين، وتنصّ في المادة 3/2 على الآتي: «تبقى مكتسبة في الظروف الحالية كل الحقوق التي كرّستها النصوص والأعراف المحلية لاستعمال مياه الأنهار والقنوات والبحيرات للريّ وتزويد السكان بالماء، وتبقى سارية المفعول حقوق القرى على ممتلكاتها القروية».

ج- إتفاقيّة نيويورك لعام 1997، بما هي إتفاقيّة احتياطيّة تتضمّن أعرافاً في هذا المجال، والتي انضمّ إليها بعض الدول العربيّة كلبنان وفلسطين وسوريا. أما الأردن و«إسرائيل» والولايات المتّحدة، فلم تنضمّ إليها، إلا أن مضمون هذه الاتفاقية، بما هو تقنين للأعراف، يُلزم جميع الدول، سواء وافقت على الاتفاقية أو لم توافق.

إذا كانت بعض بنود هذه الاتفاقيات غير قابلة للتطبيق حالياً بسبب الاحتلال الصهيوني، فإن ما يبقى من محتواها، أن للبنان الحق بالاستفادة من مياه الحاصباني/ الوزاني بقدر ما يحتاج، على أن يترك الباقي يسيل إلى الأرض الفلسطينيّة. وما يحتاجه لبنان لا يقتصر على ما كان يستخدمه في عام 1920، بل ما يمكن أن يلزمه في أي وقت، سواء في مجال الخدمة المنزلية التي تعطى الأولويّة على أي استخدام آخر، لكونها من حقوق الإنسان الأساسية، أو في المجالات الصناعية ومجال الريّ لكل الأرض الصالحة للزراعة أو القابلة للاستصلاح في حوض النهر. ذلك أن العدو استخدم كل ما أمكنه من المياه بواسطة قنوات لريّ أراض خارج حوض نهر الأردن على مسافة 200 كلم من نقطة تحويلها، مستولياً على حصص الدول الأخرى بالقوّة.

وما ينطبق على المياه الجارية ينطبق على المياه الجوفيّة، بمعنى أن أيّ خزّان مياه يمتد تحت أرض الدولة يمنحها حصة في مياهه، ما يعطي لبنان حصة في المياه الجوفيّة التي تغذي نهر القاضي في فلسطين وبانياس في سوريا، نظراً لكون هذه المياه الجوفيّة تمتد بين الدول الثلاث. ومع أنّ العدو يتذرّع بمسألتين: أولاً، أنه لا يوافق على الاتفاقيتين المذكورتين أعلاه، وثانياً، أنه أول من استخدم فائض المياه الذي كان يجري إلى البحر الميت. إلا أن الرأي القانوني الذي ناقشه المؤتمر وتبنّاه يدحض هاتين الذريعتين، ويشدّد على حقوق لبنان الكاملة، إذ لا يستطيع العدو التنكّر للاتفاقيات، لأن الأمر محكوم بمبدأ توالي الدول الذي يُلزم الدولة الجديدة بموجبات الدولة القديمة. كذلك إن الاغتصاب لا يُولّد حقوقاً للمغتصب، فيبقى أن المياه، التي استخدمها من دون وجه حق، ملك مشترك لدول الحوض، وللجميع أن يستفيد منها.

الأطماع الإسرائيلية

لا تكتمل مناقشة قضايا المياه في المنطقة من دون التذكير بنيات الحركة الصهيونيّة التي خطّطت قبل أكثر من قرن للاستيلاء على مصادر المياه وأحواض الأنهار، في فلسطين والدول المجاورة، تمهيداً لإقامة دولة تستطيع أن تعيل أكبر عدد ممكن من المستوطنين، فشملت أطماعها حوض الليطاني، ومياه جبل الشيخ وغيرهما، وقد مكّنها عدوان حزيران/ يونيو 1967 من احتلال الجولان والاستيلاء على مياهه، وسيطرت على مياه الضفة الغربية السطحية والجوفية. وبهذا منعت «إسرائيل» الدول المحيطة بها من التصرّف بالنسبة العظمى من مياهها، ولولا دحر الاحتلال عن جنوب لبنان لوضعت يدها أيضاً على مصادر المياه فيه.

نسبة توزيع نهر الليطاني وروافده بحسب «مشروع كوتون»

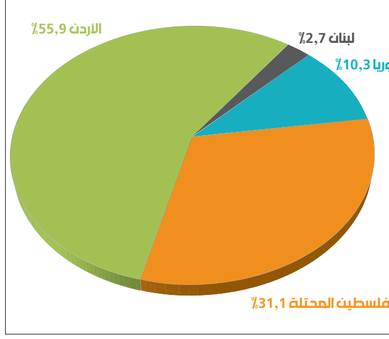

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

صندوق النقد vs صندوق النقد [5]

كينز ريعياً

«إن إعفاء أصول الشركات المملوكة من الأسر في ألمانيا من نظام الضريبة على الإرث وعلى الهدايا... يلعب دوراً مهمّاً في تعميق عدم المساواة في الثروة، وبالتالي عدم المساواة في الفرص عبر الأجيال»

صندوق النقد الدولي

من أهمّ أعمدة ثورة كينز الاقتصادية كان تخليص علم الاقتصاد من المفهوم الكلاسيكي لما عُرف بالمالية المتوازنة، التي تقول، بشكل أو بآخر، أن عجوزات الخزينة سيّئة بحدّ ذاتها، وبالتالي يكمن دور الدولة في الابتعاد عن أي عجز حتّى في خضمّ الأزمات أو الركود الاقتصادي. في إطار «بريتون وودز» والأخطاء التي أدّت إليه، كما رأينا، كان لهذا الفكر الكلاسيكي دور سيّئ خلال الكساد العظيم، من الولايات المتّحدة إلى ألمانيا، حيث تمسّكت الحكومات بالتشدّد المالي، وهو ما زاد من عمق الأزمة. وفي هذا السياق، يقول كينز إن دور مالية الدولة أساسي في الحفاظ على الطلب العام، وبالتالي يُمكن للدولة خلال الأزمات، وبشكل عام، - لأن الرأسمالية دائماً في حالة نقص طلب عامّ - أن تُنفق أكثر ممّا تجبي، وبالتالي لا شرّ مُطلق في العجوزات، بل على العكس، إنها ضرورية وأساسية في تنظيم عمل الرأسمالية.

اليوم، يأخذ هذا الموضوع حيوية جديدة بعد أن دخلت الرأسمالية المتقدّمة في حالة يسمّيها البعض «الركود الطويل الأمد»، في ظلّ عدم قدرة السياسة النقدية، أي المصارف المركزية، على إيجاد حلّ لهذا الركود. أوليفيير بلانشارد، رئيس اقتصاديي «صندوق النقد الدولي» السابق، الذي كانت له مواقف ليبرالية من التقشّف، يقود الآن حملة يسمّيها البعض «عدم أهمّية الدَّيْن العام». يقول بلانشارد إنه في ظلّ الفوائد المتدنّية، يصبح الخوف من الدَّيْن العام أمراً غير واقعي أو مرفوض. وهنا يكمن أساس طرح بلانشارد: الفوائد المتدنية التي لا تؤدّي إلى تراكم الدَّيْن العام على الرغم من العجوزات. ففي حال كان النموّ الاقتصادي أعلى من الفائدة، وفي ظلّ عجوزات أوّلية غير عالية، فإن الدَّيْن العام إلى الناتج ينخفض بدلاً من أن يرتفع، والعكس صحيح، أي في حال كانت العجوزات الأوّلية والفوائد عالية والنموّ متدنياً فإن الدَّيْن العام إلى الناتج يرتفع. حالياً، تتبع كلّ من أوروبا والولايات المتّحدة «قانون بلانشارد»، إذ أصبحت الفائدة في منطقة اليورو سلبية، لا فقط متدنية، ويعتقد البعض أن الولايات المتّحدة تسير في الطريق نفسه. ما يعني بالتالي، أنه يجب التخلّص من التقشّف وإطلاق عجلة الحكومة كينزياً والاستفادة ممّا سماه الاقتصادي روجر فارمر «الغذاء المجّاني» عندما تكون الفائدة متدنّية، وخصوصاً في ظلّ عجز السياسة النقدية. وفي هذا الإطار، تقول المعلّقة في بلومبرغ كاتيا ديمتريفيا «أن هناك توافقاً يتشكّل بأن السياسة النقدية فقدت الكثير من فعاليتها، وأن الحكومات بحاجة للجوء إلى الإنفاق من الموازنة من أجل إنقاذ الاقتصادات المتعثّرة».

بالإضافة إلى كلّ ذلك، يبرز أمر آخر مرتبط بالعلاقة بين الفائدة والنموّ الاقتصادي، وهو تأثير هذه العلاقة، ليس فقط على الاقتصاد الكلّي، بل على التوزيع بين الطبقات الاجتماعية. وكما أصبح معروفاً، طرح توماس بيكيتي هذا الأمر كعلاقة أساسية في الرأسمالية، والتي تكمن بكون العائد على الرأسمال (وهو أعلى من الفائدة الآمنة لبلانشارد) أعلى من النموّ، يؤدّي إلى تراكم الدخل والثروة لدى الرأسمال على حساب الطبقات الأخرى. من هنا، فإن مقولة كينز في «القتل الرحيم للريعي» عبر تدنّي الفائدة إلى الصفر في الرأسمالية يؤدي إلى ما يمكن أن نطلق عليه الثلاثي الذهبي: تحرير الاقتصاد الإنتاجي من قيود الفائدة، إطلاق الحرّية للسياسة المالية للدولة، ورفع يد الريعي عن الدخل والثروة.

ماذا عن لبنان؟

يبدو واضحاً أن هذه الثلاثية الذهبية معكوسة تماماً في لبنان، فمنذ عام 2011 ترتفع معدّلات الفائدة فيما يتدنّى النمو باطراد. إذ انخفض النموّ من معدّل 9,15% بين عامي 2007 و2010، إلى معدّل 1,5% بين عامي 2011 و2018. وبالتالي، استمرّ لبنان على نسبة الدَّيْن العام إلى الناتج المحلّي المرتفعة، والتي تعدّ الثالثة في العالم.

بدلاً من الثلاثية الذهبية، لدينا ما يمكن أن نسمّيه الثلاثية الصدئة: تكبيل الاقتصاد الإنتاجي بقيود الفائدة، تكبيل السياسة المالية الدولة، ووضع يد الريعي على الدخل والثروة. وفي الوقت نفسه، السياسة النقدية معطّلة، لكن ليس بسبب تدنّي الفائدة كما في الدول المتقدّمة، بل بسبب أحادية هدفها وهو الحفاظ على سعر الصرف في مواجهة كلّ الظروف. تضع المصارف المدخّرات في سندات الدَّيْن اللبنانية وفي ودائع لدى مصرف لبنان، وهو ما أدّى إلى شحّ القروض وشحّ الدولار الأميركي. وهذا الشحّ هو الشكل الذي تأخذه اليوم سياسة الدفاع عن الليرة اللبنانية. إذاً في مواجهة الأزمة الركودية المُزمنة، تقف الدولة اللبنانية عاجزة كلّياً.

> **السياسة النقدية في لبنان معطّلة، ليس بسبب تدنّي الفائدة كما في الدول المتقدّمة، بل بسبب أحادية هدفها وهو الحفاظ على سعر الصرف في مواجهة كلّ الظروف**

لكن لماذا لم يحتَج لبنان للصندوق؟

من المعروف أن علاقة «صندوق النقد الدولي» كانت فاترة إلى حدّ كبير، إن لم تكن متوترة، مع أكثرية الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ عام 1992. لطالما شكّلت الحريرية نوعاً من «القومية الاقتصادية»، متشبّهة بالاقتصاديات الريعية في الخليج. وبشكل عام، كانت ترى أن لبنان لن يكون أبداً بحاجة إلى الصندوق، لأن ما يمكن أن يعطيه صندوق النقد من سيولة مؤمّن أصلاً من التدفّقات المالية الخارجية نحو المصارف والأصول، ومن تدفّقات العاملين اللبنانيين في الخارج، وأخيراً من تدفّقات الدول الصديقة خلال الأزمات كما في باريس 2 و3. وبالتالي، لم ترَ الأرستقراطية المالية، التي نمت خلال هذه الفترة، في صندوق النقد ووصفاته وأطروحاته إلّا المزعج الضروري للحفاظ على علاقة الحدّ الأدنى معه. بالتالي، فإن انتقادات الصندوق للإنفاق الحكومي والعجوزات المزمنة، واعتبار سعر الصرف فائقاً في قيمته (overvalued) في بعض الفترات، كان يقع على آذان صمّاء.

ما الذي كان يجب أن يقوله الصندوق؟

بدلاً من أن يأخذ الصندوق في الاعتبار أسباب هذا الفتور، تعاطى مع الظواهر التي تعتبر «روتينية» من دون أن يغوص في الاقتصاد السياسي للدَّيْن والعجوزات التي تعدّ جزءاً من النموذج الريعي اللبناني. وبدلاً من الربط بين الأزمة والثلاثية الصدئة، يدعو اليوم إلى رفع الفائدة. وإذا كان يظن أنه بذلك سيجعل النموّ يلحق بالفائدة، فهو بالتأكيد يعلم أنه واهم.

بالإضافة إلى ذلك، لم يُعِر الصندوق أي اهتمام لتأثير ذلك على توزّع الدخل والثروة. فإذا أخذنا مثلاً رأي، أو تحليل، المؤسّسة الشقيقة له في «بريتون وودز» أي البنك الدولي، نجد أن البنك في تقريره لعام 2016، احتسب أن العائد على الرأسمال (المُحتسب بالفائدة على الدَّيْن العام بعد الضريبة)، كان أعلى من النموّ بين عامي 1993 و2013 بمعدّل 2,5% سنوياً، وهو ما يؤكّد تجذّر ديناميكية بيكيتي في الاقتصاد اللبناني (التي تزداد الآن!) و«تؤدي إلى عدم مساواة في الدخل كبيرة ومستمرّة، إذ أن النموّ يشكّل الحدّ الأقصى لنموّ الأجور الحقيقية على المدى الطويل» كما يرد في التقرير.

من هنا، كان الأجدر بصندوق النقد الدولي أن يتناول عدم المساواة في لبنان من زاوية النموذج اللبناني، كما فعل في تقريره الأخير حول ألمانيا (انظر 3). فإذا أردنا أن نقيّم محاكاة لما كان يمكن أن يكتبه حول النموذج الاقتصادي اللبناني والحسابات الخارجية وعلاقتها بعدم المساواة بمنهجية تقرير ألمانيا نفسها، لكانت كالتالي: إن عجوزات الخزينة المستمرّة منذ عام 1993وحتّى الآن، أدّت إلى ارتفاع الفائدة بشكل كبير، كما أن تركّز حملة السندات في المصارف والرأسمال الكبير وتركّز الودائع في المصارف اللبنانية أدّيا إلى ارتفاع الأرباح الريعية لدى القلّة، وبالتالي إلى زيادة عدم المساواة في الدخل والثروة. كما أن ارتفاع الفائدة كان أيضاً مدفوعاً بسياسة الحفاظ على سعر الصرف المُعتمدة على تدفّق الرساميل من الخارج التي تجذبها الفائدة العالية. كما أن العجوزات والارتفاع الحقيقي في سعر الصرف أدّيا إلى ارتفاع الاستهلاك العام والخاص وازدياد الواردات مع تراجع في تنافسية السلع اللبنانية، وأوجدا هذا العجز المُزمن في الحساب الجاري الخارجي اللبناني. كما أن تجميد الأجور لفترة طويلة والاحتكارات في قطاع الاستيراد أدّيا أيضاً إلى تزايد عدم المساواة. وبالإضافة إلى كلّ ذلك، فإن انخفاض الصادرات وارتفاع الادّخار وعدم الاستثمار نتيجة تركّز الثروة والدخل (بالتأكيد هذا التأثير أكبر منه في لبنان من ألمانيا) أدّيا إلى تحول الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد ركودي مُزمن. أخيراً، كان يمكن تجاهل تركّز الثروة والدخل، لو أن تزايد الأرباح والريوع لدى الطبقة الرأسمالية أدّى، كما يظن البعض، إلى استثمارات وارتفاع الصادرات وبالتالي إلى النموّ الذي يمكن أن يُغطي على عدم المساواة.

طبعاً، كان يمكن للصندوق أيضاً أن يتحدّث عن الحاجة إلى نظام ضريبي جديد يعكس عدم المساواة وتصحيح النموذج الاقتصادي. أخيراً، ومن روحية تقرير ألمانيا، على الصندوق أن يطلب من المصرف المركزي أن يصدر، كما الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتّحدة، «الحسابات التوزيعية» التي تشير إلى توزّع الثروة في الاقتصاد اللبناني.

في كتابه «الجمهورية الفانية» يقول إدوارد واتس إن عدم المساواة، وعدم فعل أي شيء تجاهها، هي التي أسقطت روما في النهاية. بعد أكثر من ألفي سنة، لا تزال عدم المساواة تهدّد الدول، وإذا كانت اليوم مهمّة في ألمانيا، فهي أكثر أهمّية بكثير في لبنان. كما أن ارتباطها بالنموذج اللبناني والحسابات الخارجية لا تقل أهمّية عن ذلك الارتباط في ألمانيا. في هذا الإطار كان يمكن لاقتصاديي صندوق النقد الدولي أن يطرحوها، إن لم يكن لأسباب تتعلّق بالسياسات، على الأقل لفضول فكري. وبذلك كانوا أسدوا لبنان وطبقاته الوسطى والعاملة منفعة في معركتهم مع نظام اقتصادي متخلّف ومُنحلّ جعل من كينز ريعياً وحتى طائفياً. فالإنفاق الحكومي والدَّيْن العام في لبنان لم يكونا، وفق ما قدّمه كينز بالأمس ولا وفق ما يقوله بلانشارد وفارمر وغيرهما اليوم، بل للحفاظ على نظام التحاصص الطائفي ومصالح الرأسمال الريعي. طبعاً، وكما استشرف كينز الحقيقي قبل أكثر من ثمانين عاماً، كل هذا أتى على حساب الاقتصاد والنموّ والتطوّر والتقدّم.

انجل بوليغان ـ المكسيك